

سلسلة التراجم (١٧)

إصداراتنا الرقمية (١٥٩)

الكلمات الحسان في مكانةَ أبي حنيفة النعمان

لأبي الحسنات عبد الحي اللكنوي

(ت ١٣٠٤هـ)

جمع وترتيب وتعليق

الأستاذ الدكتور

صلاح محمد أبو الحاج

عميد كلية الفقه الحنفي

بجامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمان – الأردن

مركز أنوار العلماء للدراسات

الكلمات الحسان..............

..... في مكانة أبي حنيفة النّعمان



الطبعة الرقمية الأولى

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

إصدار
مركز أنوار العلماء للدراسات
التابع
لرابطة علماء الحنفية العالمية
World League of Hanafi Scholars

جوال 00962781408764

البريد الإلكتروني anwar_center1995@yahoo.com

الكلمات الحسان

في مكانة أبي حنيفة النّعمان

للإمام الفقيه أبي الحسنات عبد الحي اللكنوي الحنفي

ولد سنة (١٢٦٤) وتوفي سنة (١٣٠٤)هـ

جمع وترتيب وتعليق

الأستاذ الدكتور صلاح محمد أبو الحاج

عميد كلية الفقه الحنفي

بجامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمان، الأردن

مركز أنوار العلماء للدراسات


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل الأنبياء، وجعل ورثتهم العلماء، والصلاة والسلام على رسوله الكريم المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه واهتدى بهداه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فمن منن المولى الكريم عليّ أن جعلني من المقبلين على تَعَلُّمِ أحكام دينه، والتزود بزاده، فكانت دراستي في مرحلة الماجستير عن أبرز المتأخرين علماً وشهرة، وهو الإمام العلاّم، البحر الفهامّ، المشار إليه بالبنان من بين أقرانه وعلماء زمانه، المجدِّد لعلوم الشريعة على رأسة المئة الثالثة عشرة الهجرية كما شهدَ بذلك جمعٌ من الأكياس، المنتشر علمه في الأكناف والبقاع، المتلقَّى بالقبول عند العام والخاصّ، فريد دهره وأوانه محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم اللكنوي الهندي الحنفي الأنصاري نسبة إلى أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، فلاحظت من حاله في كتبه وسيرته التي قرأت عنها، وهو حال علماء الأمة المخلصين الصادقين، الدفاع عن علوم الشريعة وعلمائها الكبار الناشرين لها في البقاع ضد أقوال المتقوِّلين ممَّن لم يرزقوا البصيرة في الدين، وأخذوا يطعنون على الأئمة الأعلام؛ لما انقدح في ذهنهم من تخطئة

هذه الأمة المحفوظة وتصويبهم لرغبات أنفسهم الشهوانية، وحبّها بأن يكون لها أتباعٌ ومقلدون يقتدون بها في أحكام، فجعلوا رؤوسهم برؤوسهم وساوو أنفسهم بأنفسهم فأخذوا يطعنون بهم، وينزلون من قدرهم ومكانتهم بالتهجم عليه، والتلفظ بحقِّهم بالألفاظ المشينة، والكلمات المعيبة، باذلين كلَّ جهدهم في التنقيب والبحث في كتب الماضيين والمعاصرين عن كلِّ ما يسوءهم، غافلين عن:

أنّ هذا المسعى لو سلك مع خير الكائنات صلوات الله وسلامه عليه لَمَا سَلِم، وقد فعلَ ذلك معه بعضُ الملحدين كما لا يخفى على المطَّلع، ولو سلك على هذا المسلك مع المعدَّلين من علماء الأمة المحمود، وهو الصحابة رضوان الله عليهم لَمَا سَلِمُوا، وكذا غيرهم وغيرهم لما عُرِفَ عند ذوي البصائر أن الكتبَ احتوت على الغث والسمين والرطب واليابس على حسب اختلاف مناهج المؤلفين لها، فكثيرٌ منهم لا يبغي التحقيق والتحرير في كتابه، وإنّما يحرصُ على جمع كلّ ما قيل في المسألة؛ لظنّه أنه يؤلِّف للعلماء المميزين بين المقبول والمردود.

وعلا أن الكتبَ لم تصل إلينا كما وصل إلينا القرآن محفوظةً عن التحريف والتغيير والتبديل، فدرجتُ وصولها إلينا متفاوتة على حسب شهرة الكتاب وتداوله وتدارسه.

وعلا أنّ الدسَّ في كثيرٍ من الكتب وارد من قبل الحاقدين والحانقين والكافرين أيضاً ولا سيما الأفذاذ من العلماء المشهورين بالإنصاف، وسيأتي

لك مثاله في دسّ ترجمة أبي حنيفة في «الميزان» كما ستقف على الأدلة اليقينية التي تنفي ذلك.

وعلا أنه قد مرّت بالأمة محنٌ وابتلاءات كان لها تأثير كبير في سلوك أفرادها وعلمائها، كما حصل في فتنة خلقّ والقرآن، وبسط الكلام فيه مذكور في مصنفات خاصة، كما أفردها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

وعلا أن من سنن الله عزّ وجلّ التدافع بين المخلوقات لدوام الحياة، فلو لم يكن بين العلماء أخذ وردّ لَمَا قامت لهذا الدين قائمة، ولما ارتفعت الهمم في تنقيته وتصفيته ونشره، ولتوهَّم أن الدين من وضع الواضعين، وتلفيق الملفقين، ولكن هذا آية ثبوته وحفظه من ربِّ العالمين.

إذا انقدح هذا في الذهن: فمعلوم أنّ لكلِّ فنٍّ وعلم أئمة وضعوه وبذلوا قصارى جهدهم في إخراجه وإبرازه، فإذا ما ذكر خطر في البال أبرزهم فيه، ففي علم التفسير الطبري، وفي علم الكلام الأشعري والماتريدي، وفي علم التصوف عبد القادر الجيلاني، وفي علم الفقه أبو حنيفة، فكما قيل هو صنعة أبي حنيفة، وكما قال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة، وهلم جرّا.

فهؤلاء الأئمة المقتدى بهم لو فُتِحَ البابُ للمتقولين فيهم لما بَقِيَ لدينا علوم ولا علماء، ولكن كما قال ابنُ عبد البر وابنُ حجر العسقلاني وغيرهم: إنهم هؤلاء الأئمة قد جاوزا القنطرة فما عاد يضرُّهم ولا يغيِّر في حالهم، وفي اقتداء الناس بهم قول قائل.

والإمام اللكنوي كان مسعاه في كتبه هو ردُّ قول هؤلاء المتقوِّلين، وتفنيد مزاعهم، وتسفيه أحلامهم، فكانت مؤلفاته الفقهية والحديثية في إثبات مستند كثير من المسائل التي طعن فيها على المذهب الحنفي، وبفضل من المولى الكريم وفِّقت لتحقيق وطبع جلّها، وبين طيَّات سطورها كان يعرض لمكانة أبي حنيفة ودفع شين الشائنين، بذكر تشكيكاتهم وتفكيكها، فكم طمحت نفسي إلى جمعها في كتاب خاصّ يحتويها؛ لما فيها من الفوائد الغزيرة والتحقيقات اللطيفة والنكات العزيزة التي لا يحصل عليها القارئ إلا بمطالعة جميع كتب الإمام اللكنوي، حتى اشتغلت متأخراً في تحقيق «مقدمة عمدة الرعاية» إذ عرض فيها لكثير من هذه الشبهات وردها، فعزمت أمري على جمعها وترتيبها ضمن فصول، مع حذف المتكرر فيها قدر الإمكان ففي بعض المواضع يوجد تكرار لو حذفته لما استقام الكلام، وبذلت أقصى جهدي في الاقتصار على عبارة الإمام اللكنوي ووضعت كل نقل من كتبه بين علامتيّ تنصيص أذكر في آخر اسم الكتاب الذي نقلتها منه، وعنوت لما ذكروه من المطاعن بلفظ: تشكيك، ولرد الإمام اللكنوي، بلفظ: تفكيك.

وتسجيلي لأماكن تعرض الإمام اللكنوي لمناقب أبي حنيفة وردّ كيد الطاعنين عليه كان أثناء دراستي لمنهج الإمام اللكنوي من خلال كتبه، كما أنني سجلت أماكن تعرضه للكلام عن ابن تيمية وابن حزم والشوكاني

وأرائهم أخذاً روداً، وكذا رأيه في البدعة مفهومها وضوابطها، ولئن وفَّقني تعالى لأفردنّ كلاً منها بكتاب خاصّ، كما حصل مع أبي حنيفة، والله الموافق.

وفي الختام؛ أسأل الله تعالى أن يتقبّل هذا العمل ويجعلَه خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به، ويغفِّر لي ولوالدين ولمشايخي ولجميع المسلمين والمسلمات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه

صلاح محمد أبو الحاج — **في ٢٣/ ذو القعدة/ ١٤٢٢هـ**

بغداد/ شارع حيفا — **الموافق ٥/ شباط/ ٢٠٠٢مـ**

توطئة:

«أبو حنيفة ﷺ هو الإمامُ الأعظمُ، والفقيه الأقدم، الشائع مذهبه في أكثرِ العالم، الناطق بفضلِهِ فضلاء العالم»[١]، «ذكرت ترجمته في «مقدمة الهداية»[٢]، وفي «النافع الكبير لمَن يطالع الجامع الصغير»[٣]، وفي «مقدّمة التعليق الممجّد على موطأ الإمامِ محمّد»[٤]، وفي «مقدمة السعاية»[٥]، وذكرتُ في كلٍّ منها ما لا يوجدُ في غيرها، ودفعتُ مطاعن المتعصِّبين عليه، وإيراداتِ الجاهلين عليه، ونذكر منها أيضاً قدراً مفيداً كافياً للمبتصّر المتذّكر»[٦]:

---

(١) مقدمة العمدة (١: ٣٣)

(٢) مقدمة الهداية (٢: ٥-٦).

(٣) النافع الكبير (ص٣٨-٤٥).

(٤) مقدمة التعليق الممجد (١: ١١٨-١٢٨).

(٥) مقدمة السعاية (١: ٢٧-٣٠)

(٦) مقدمة العمدة (١: ٣٣)

فصل
في اسمه وكنيته ونسبه

اتفقوا على أنّ كنيته: أبو حنيفة، واسمه: النعمان بن ثابت.

واختلفوا في اسم جدّه:

١. زُوطَا بن ماه الكوفيّ، كذا نسبَه الصَّغاني[1]، وصاحب[2] «القاموس»[3]،

---

(١) وهو حسن بن محمد بن الحسن القُرشيّ العَدَويّ العُمَريّ الصَّاغاني الهندي اللاهوري، رضي الدين، له: در السحابة في وفياة الصحابة، وشرح البخاري، ومختصر الوفيات، (٥٧٧-٦٥٠هـ).ينظر: بغية الوعاة(١: ٥٢٠).كتائب أعلام الأخيار (ق٢٤٤/ ب).النجوم الزاهرة(٧: ٢٦).

(٢) وهو محمد بن يعقوب بنِ محمد الفَيْرُوزآبادي الشِّيرَازِيّ الشَّافِعِيّ، أبو طاهر، مجد الدين، من مؤلفاته: القاموس المحيط، وشرح صحيح البخاريّ، والمرقاة الوفية في طبقات الحَنَفِيَّة، (٧٢٩-٨١٧هـ). ينظر: الضوء اللامع(١٠: ٧٩-٨٦). بغية الوعاة (١: ٢٧٣). البدر الطالع(٢: ٢٨٠-٢٨٤).

(٣) النافع الكبير(ص٤١).

و«جامع الأصول»[(١)(٢)]، و«تهذيب الكمال»[(٣)(٤)]. وزُوطَا: بضم الزاء المعجمة وفتح الطاء المهملة، وقيل: بفتحتين[(٥)]. كذا في «تعاليق الأنوار على الدر المختار»[(٦)].

---

(١) لمبارك بن محمد بن محمد الشيباني، أبو السعادات، مجد الدين، المعروف بابن الأثير الجَزَريّ، قال: ابن المستوفي: اشهر العلماء ذكراً، وأكثر النبلاء قدراً. له: النهاية في غريب الحديث، وجامع الأصول في أحاديث الرسول، والإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف، (٥٤٤-٦٠٦هـ). ينظر: مرآة الجنان(٤: ١١-١٣). الكشف(٢: ١٩٨٩).

(٢) مقدمة السعاية(١: ٢٩).

(٣) تهذيب الكمال(٢٩: ٤٢٢) ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القُضاعي المِزِّيّ الدِّمَشْقِيّ، أبي الحجاج، جمال الدين، قال الأسنوي: كان أحفظ أهل زمانه، ولا سيما الرجال المتقدمين، وانتهت إليه الرحلة من أقطار الأرض لروايته ودرايته، وكان إماماً في اللغة و التصريف خيِّراً طارحاً للتكلّف فقيراً. له: تهذيب الكمال في أَسماء الرجال، وتحفة الأشراف في معرفة الأطراف، (٦٥٤-٧٤٢هـ). ينظر: الوفياتلابن رافع السلامي(١: ٣٩٦-٣٩٧). طبقات الأسنوي(٢: ٢٥٧-٢٥٨).

(٤) مقدمة العمدة(١: ٣٣-٣٤).

(٥) مقدمة الهداية(٢: ٥).

(٦) وهو عبد المولى بن عبد الله بن عبد القادر الدِّمياطي المغربي الحنفي تلميذ الطحطاوي، من مؤلفاته: تعاليق الأنوار على الدر المختار، وصفها الإمام اللكنوي بأنها حاشية نفيسة، فرغ منها سنة (١٢٣٨هـ). ينظر: التعليقات السنية(ص٣١). مقدمة العمدة(١: ١٨).

٢. زوطا بن يحيى بن راشد الأنصاريّ. قائله أبو مطيع البلخي[١]. كذا في «جامع الأصول»[٢].

٣. النعمان بن المرزُبان[٣]. كذا في «تاريخ بغداد»[٤]، و«تهذيب الكمال»[٥].

٤. طاووس بن هرمز ملك بني شيبان[٦]. كذا في «الكافي»[٧].

---

(١) وهو الحكم بن عبد الله بن مسلم البَلْخي، أبو مطيع، القاضي الفقيه صاحب الإمام، رواي كتاب الفقه الأكبر عنه، وكان ابن المبارك يعظّمه ويحبه لدينه وعلمه، وكان قاضياً ببلخ، قال الكفوي: كان بصيراً علامة كبيراً، (ت٨/ ١٩٩هـ). ينظر: طبقات الحنائي(ص٢١). الفوائد(ص١١٧-١١٨).

(٢) مقدمة السعاية(١: ٢٩).

(٣) رجَّح الإمام الكوثري في هامش مناقب أبي حنيفة للذهبي (ص٧) هذه الرواية لأنها موافقة لما صحّ عن إسماعيل بن حمّاد كما نصّ عليه الإمام مسعود بن شيبة في التعليم، وعليه فيكون اسمه: النعمان ابن ثابت بن النعمان بن المرزُبان بن زُوطا.

(٤) تاريخ بغداد(١٣: ٣٢٦) لأحمد بن علي بن ثابت المعروف الخَطيب البَغْداديّ، أبي بكر، من مؤلفاته: تاريخ بغداد، والكفاية في علم الرواية، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٣٩٢-٤٦٣هـ). ينظر: طبقات ابن هداية الله(ص١٦٤-١٦٦). معجم الأدباء(٤: ١٣-٤٥). وفيات(١: ٩٢-٩٣).

(٥) تهذيب الكمال(٢٩: ٤٢٣). ومقدمة الهداية(٢: ٥).

(٦) النافع الكبير(ص٤١). مقدمة السعاية(١: ٢٩).

(٧) الكافي شرح الوافي لعبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات، حافظ الدين، له: الوافي، والكنز، وتفسير المدارك، والمنار في الأصول، قال الإمام اللكنوي: وكل تصانيفه نافعةٌ مُعتبرةٌ عند الفقهاءِ مطروحةٌ لأنظار العلماءِ، (ت٧٠١هـ). ينظر:

واختلفوا في أصل جدِّه:

١. من بني شيبان. كذا «الكافي»[١].

٢. من الأنصار العرب. قائله أبو مطيع البلخي. كذا في «جامع الأصول»[٢].

٣. إنه كوفي تيمي من رهط حمزة بن الزيّات المقرئي[٣]. ذكره الكَرْدريّ[٤] بإسناده عن أبي صالح عن آبائه[٥].

الجواهر المضية(٢: ٢٩٤)، الفوائد(ص١٠٢)، تاج التراجم(ص١٧٤).

(١) النافع الكبير(ص٤١).

(٢) مقدمة السعاية(١: ٢٩).

(٣) وهو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي، المعروف بالزيات؛ لأنه كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حُلوان ويجلب من حلوان الجبن والجوز إلى الكوفة فعرف به، أحد القراء السبعة، كان من موالي التيم فنسب إليهم، قال الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، (٨٠-١٥٦هـ). ينظر: وفيات(٢: ٣٠٨). الأعلام(٢: ٢١٦).

(٤) وهو مُحَمَّد بن عَبْد السَّتَّار بن محمد العِمَادِيّ الكَرْدَرِيّ البَرَاتَقِينِي الحنفي، أبو الواجد، شمس الأئمة، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، (٥٩٩-٦٤٢هـ). ينظر: الجواهر(٣: ٢٢٨-٢٣٠). تاج التراجم(ص٢٦٧-٢٦٨). النجوم الزاهرة(٦: ٣٥١).

(٥) مقدمة السعاية(١: ٢٩).

وقاله العِجْلي[١]. كذا في «تهذيب الكمال»[٢].

٤. من أبناء فارس. كذا في «تاريخ بغداد»[٣].

٥. من أهل كابل. كذا في «تاريخ بغداد»[٤]، و«الكافي»، و«تهذيب الكمال»[٥].

٦. من أهل بابل. كذا في «تاريخ بغداد»[٦]، و«الكافي»[٧].

٧. من أهل الأنبار. كذا في «تاريخ بغداد»[٨].

---

(١) وهو إبراهيم بن أَدْهَم بن منصور العِجْلِيّ التميمي البلخي، أبو إسحاق، زاهد مشهور، كان أبوه من أهل الغنىٰ في بلخ، فتفقه ورحل إلىٰ بغداد، وكان يعيش من العمل بالحصاد وحفظ البساتين والحمل والطحن ويشترك مع الغزاة في قتال الروم، وجاءه عبد لأبيه يحمل إليه عشرة آلاف درهم، ويخبره أن أباه قد مات في بلخ، وخلف له مالاً عضيماً ، فاعتق العبد ووهبه الدرهم، ولم يعبأ بمال أبيه، (ت١٦٢هـ). ينظر: التقريب(ص٢٧). الأعلام(١: ٢٤).

(٢) تهذيب الكمال(٢٩: ٤٢٢).

(٣) تاريخ بغداد(١٣: ٣٢٦). ومقدمة الهداية(٢: ٥).

(٤) تاريخ بغداد(١٣: ٣٢٦).

(٥) تهذيب الكمال(٢٩: ٤٢٢). والنافع الكبير(ص٤١). ومقدمة العمدة(١: ٣٣-٣٤).

(٦) تاريخ بغداد(١٣: ٣٢٥).

(٧) النافع الكبير(ص٤١).

(٨) تاريخ بغداد(١٣: ٣٢٥). ومقدمة الهداية(٢: ٥).

٨. من أهل تِرْمِذ[١]. كذا في «تاريخ بغداد»[٢].

واختلفوا في رقّ جدِّه وحريته:

١. إنه هو الذي مسَّه الرق، فكان مملوكاً لبني تَيِّم الله بن ثعلبة فأعتق، فولد أبوه ثابتٌ على الإسلام، فولاؤه[٣] لبني تيم الله[٤].

---

(١) وقيل: من بلدة نساء خراسان. قال طاشكبرى في مفتاح السعادة(٢: ١٨٠): والتوفيق بين نسبة الإمام إلى بلاد متعددة يمكن أن يولد بواحدة ويتوطّن بأخرى، ويكون نشأته وتأهله بأخرى، وكل واحد من هذه يصدق عليه أنه وطن، قيل: من أقام ببلدة أربع سنين ينتسب إليها، وقيل: من تأهل ببلدة فهو منهم. ومثله في مناقب أبي حنيفة للقاري(٢: ٤٥٢).

(٢) تاريخ بغداد(١٣: ٣٢٥). ومقدمة الهداية(٢: ٥).

(٣) كان ولاء أبي حنيفة لبني تيم الله ولاء المولاة، قال الطحاوي في مشكل الآثار(٤: ٥٤): سمعت بكار بن قتيبة يقول: قال ابن عبد الرحمن المقرئ: أتيت أبا حنيفة فقال لي من الرجل؟ فقلت رجل منَّ الله عليه بالإسلام، فقال لي: لا تقل هكذا، ولكن وال بعض هذه الإحياء، ثمّ أنتم إليهم فإنّي كنت كذلك. ومثله ما رواه ابن أعين عن أحمد بن منصور الرمادي عن المقرئ، وزاد يعقوب بن شيبة عند ابن أبي العوام: فوجدتهم حيّ صدق. فعلم من ذلك أن ولاء أبي حنيفة لتيم الله بن ثعلبة لم يكن بإسلام أحد أجداده على يد أحد من بني تيم الله، لا باعتاق أحدهم لأحد أجداد أبي حنيفة فيكون ولاؤه ولاء مولاة لا ولاء إسلام، ولا ولاء إعتاق، فتذهب الروايات المختلفة في انتقاصه بنسبه أدراج الرياح هكذا، على أنّ العبرة بالتقى والعلم. قاله الكوثري في هامشمناقب أبي حنيفة(ص٨).

(٤) النافع الكبير(ص٤١). مقدمة الهداية(٢: ٥). مقدمة السعاية(١: ٢٨).

٢. إنه من الأحرار ما وقع عليه الرقّ قطّ في جميع الأعصار، وهو الأصحّ، كما هو منقولُ عن إسماعيل[1] بن حمّاد بن أبي حنيفة، إذ قال: إن ثابت بن النعمان بن المرزُبان والد أبي حنيفة من أبناء فارس الأحرار، والله ما وقعَ علينا رقٌّ قطّ، ولد جدي أبو حنيفة سنة (ثمانين)، وذهب ثابتٌ إلى عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه فدعا له بالبركة في ذريّته. كذا قال علي[2] القاريّ[3]، وكذا في «وفيات والأعيان»[4][5]، و«تهذيب الكمال»[6].

---

(١) تفقه على أبيه وعلى الحسن بن زياد ولم يدرك جدّه، ولي القضاء ببغداد وقضاء البصرة والرقة، وكان بصيراً وبالقضاء عارفاً بالأحكام والوقائع والنوازل صالحاً ديناً عابداً زاهداً، له الجامع في الفقه، والرد على القدرية، وكتاب الإرجاء، مات شاباً سنة (٢١٢هـ). ينظر: الفوائد(ص٨١). مرآة الجنان(٢: ٥٣).

(٢) وهو علي بن سلطان محمد الهَرَوي القَارِيّ الحَنَفي، أبو الحسن، نور الدين، من مجدِّد دين هذه الأمة على رأس الألف الهجرية، له: فتح باب العناية بشرح النقاية، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، والأثمار الجنية في طبقات الحَنَفِيَّة، (٩٣٠-١٠١٤هـ) .خلاصة الأثر(٣: ١٨٥-١٨٦)، الكواكب السائرة(١: ٤٤٥-٤٤٦). الإمام علي القاري(ص٤٤).

(٣) قال علي القاري في مناقب أبي حنيفة(٢: ٤٥٢): وهو الأصح. والنافع الكبير(ص٤١).

(٤) وفيات الأعيان(٥: ٤٠٥) لأحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خَلِّكَان البَرْمَكيّ الإِرْبِلِيّ الشَّافِعِيّ، أبي العباس، شمس الدين، من مؤلفاته: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٦٠٨-٦٨١هـ). ينظر: مرآة الجنان(٤: ١٩٣-١٩٧). النجوم الزاهرة(٧: ٢٥٣-٢٥٦). طبقات الأسنوي(١: ٢٣٨-٢٣٩).

(٥) مقدمة السعاية(١: ٢٧-٢٨).

(٦) تهذيب الكمال(٢٩: ٤٢٣). ومقدمة العمدة(١: ٣٣-٣٤).

وقد أهدىٰ جدُّه إلىٰ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه الفالوذج في يوم مهرجان، فقال: عليٌّ رضي الله عنه مهرجاننا كلّ يوم. كذا في «تاريخ بغداد»[1].

ونقل في «مفتاح السعادة»: إن ثابتاً توفِّي وتزوَّجَ أمَّ الإمامِ الإمامُ جعفرُ الصادق[2]، وكان الإمامُ صغيراً وتربَّىٰ في حجر الإمام جعفر الصادق، وهذه منقبة عظيمة[3][4].

❧ ❧ ❧

---

(١) تاريخ بغداد(١٣: ٢٦)، ومقدمة الهداية(٢: ٥).

(٢) وهو جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، ولقب بالصادق لصدقه في مقالته، (٨٠-١٤٨هـ). ينظر: وفيات(١: ٣٢٧-٣٢٨). روضة المناظر(ص١٣٧). النجوم الزاهرة(٢: ١٠).

(٣) مقدمة الهداية(٢: ٥).

(٤) انتهىٰ من مفتاح السعادة(٢: ١٨١). وتمامه العبارة فيه: سمعت من أثق به يروي عن بعض الكتب إن ثابتاً توفِّي وتزوج ...الخ. انتهىٰ. لكن ولادة جعفر الصادق سنة (٨٠هـ) وهذا مما يُضَعِّف هذا النقل، والله أعلم.

فصل
في ولادته

اختلفو في ولادته:

سنة ثمانين. قاله حفيده إسماعيل[١]، والذَّهبيّ[٢][٣]، والمِزّي[٤]، والنَّوَوِي[٥][٦].

---

(١) مقدمة السعاية(١: ٢٧-٢٨).

(٢) وهو محمد بن أحمد بن عثمان التُّرْكُماني الأصل الفاروقي الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ الشَّافِعِيّ، أبو عبد الله، شمس الدين، له: سير اعلام النبلاء، والعبر، تاريخ الإسلام، (٦٧٣-٧٤٨هـ). ينظر: الدرر الكامنة(٣: ٣٣٦-٣٣٨). فوات الوفيات(٣: ٣١٥-٣١٦). طبقات الأسنوي(١: ٢٨٢).

(٣) في العبر(١: ٢١٤). مقدمة السعاية(١: ٢٨). النافع الكبير(ص٤١).

(٤) تهذيب الكمال(٢٩: ٤٤٤).

(٥) وهو يحيى بن شرف بن حسن الحزامي الحورَّاني النَّوَوِيّ الشَّافِعِيّ، أبو زكريا، محيي الدين، وهو محرر المذهب الشافعي ومذهبه وملقحه ومرتبه. من مؤلفاته: الأذكار، منهاج الطالبين، رياض الصالحين، (٦٣١-٦٧٦هـ). ينظر: طبقات ابن قاضي شهبة(٣: ٩). روض المناظر(ص٢٦٧).

(٦) تهذيب الأسماء(٢: ٢١٦)، ومقدمة التعليق(١: ١٢٠).

وقال ابن خلّكان[1]: وهو الأصح، قال الإمام اللكنويّ[2]: وهو الأشهر.

٢. سنة إحدىٰ وستين[3]، وغير ذلك[4].

---

(١) في وفيات(٥: ٤١٤).

(٢) في النافع الكبير(ص٤١).

(٣) النافع الكبير(ص٤١). رجَّح الإمام الكوثري في هامش مناقب أبي حنيفة(ص٧)، والانتصار(ص١٤) هذه الرواية، وأما الرواية الأولىٰ فاختارها الأكثر أخذاً بالأحوط، وبسط أدلة ترجيحه فيهما.

(٤) قيل: سنة (٧٠هـ). كما في الضعفاء لابن حبان، وروضة القضاة لأبي قاسم السمناني، والأنساب للسمعاني. ينظر: هامش الانتصار(ص١٤).
وقيل: ثلاث وستين. ينظر: مناقب أبي حنيفة للقاري(٢: ٤٥٢).

فصل
شيوخه ممن أخذ العلم عنهم وروى عنهم

«وأما مشايخُه في العلم فكثيرون»[1]، و«عُدَّ مشايخُه فبلغ أربعة الآف شيخ. كذا في «مفتاح السعادة»[2].»[3]، و«عدَّ منهم في «تهذيب الكمال»[4] أزيد من خمسٍ وستّين، منهم:

---

(١) مقدمة العمدة(١: ٣٤). النافع الكبير(ص٤٢).

(٢) مفتاح السعادة(٢: ١٧٨). وفيه: قال في الانتصار: هذا من أدنى فضائله ولا يختلج في صدرك أن مشايخ البخاري ربما تبلغ عشرة آلاف فيلزم أن يكون أفضل منه؛ لأن مشايخ الحديث ليسوا كمشايخ الفقه، فإن الأولين لا بد أن يكونوا عالمين دون الآخرين؛ ولهذا قلّ الفقهاء وكثر رواة الحديث. وأضاف القاري في سند الأنام(ص٩) بعد ذكر هذا: والحاصل إن أكثر مشايخ الإمام كانوا جامعين بين الرواية والدراية، وأكثر مشايخ البخاري برزوا بعلو إسنادٍ في الرواية.

(٣) مقدمة الهداية(٢: ٥).

(٤) تهذيب الكمال(٢٩: ٤١٨-٤٢٠).

١. إبراهيم بن محمد بن المنتشر[١].

٢. أبو الزبير المكيّ[٢].

٣. أبو سعيد مولى ابن عباس.

٤. إسماعيل بن عبد الملك[٣].

٥. جَبَلَة بن سُحَيْم[٤].

٦. الحارث بن عبد الرحمن الهمداني، أبو هند.

---

(١) وهو إبراهيم بن محمد بن المُنْتَشِر بن الأَجدَع الهَمدانيّ الكوفي، قال ابن حنبل وأبو حاتم: ثقة صدوق، وقال ابن حجر: ابن حجر: ثقة. ينظر: تهذيب الكمال(٢: ١٨٣ – ١٨٤). التقريب(ص٣٣).

(٢) وهو محمد بن مسلم بن تَدْرُس، الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي، قال ابن معين والنسائي: ثقة، (ت١٢٠هـ). ينظر: تهذيب الكمال(٢٦: ٤٠٢-٤١١). التقريب(ص٤٤٠).

(٣) وهو إسماعيل بن عبد الملك بن ابي الصُّفَيْراء، قال ابن معين: ليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوق كثير الوَهَم. ينظر: تهذيب الكمال(٣: ١٤١-١٤٣). التقريب(ص٤٨).

(٤) وهو جَبَلَة بن سُحَيْم الكوفي، روى عن ابن عمر ومعاوية، قال ابن معين: ثقة، (ت١٢٥هـ). ينظر: تهذيب الكمال(٤: ٤٩٨-٥٠٠). العبر(١: ١٦٢). التقريب (ص٧٧).

٧. الحسن بن عبيد الله[١].

٨. الحكم بن عُتَيبة[٢].

٩. حمّاد ابن أبي سليمان[٣].

١٠. خالد بن عَلقمة[٤].

١١. ربيعة بن أبي عبد الرحمن[٥].

---

(١) وهو الحسن بن عبيد الله بن عروة النَّخَعيّ الكوفي، أبو عروة، قال ابن معين والعجلي وأبو حاتم والنسائي: ثقة، (ت١٣٩هـ). ينظر: تهذيب الكمال(٦: ١٩٩-٢٠١). التقريب(ص١٠١).

(٢) وهو الحَكَم بن عُتَيبة الكِندي الكوفيّ، أبو محمد، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم والنسائي: ثقة ثبت، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيهٌ إلا أنه ربَّما دلَّس من الخامسة، (ت١١٣هـ). ينظر: تهذيب الكمال(٧: ١١٤-١٢٠). التقريب(ص١١٥).

(٣)وهو حماد بن أبي سليمان مسلم الأَشْعَرِيّ الكوفي، أبو إسماعيل، صاحب إبراهيم النخعي، روى له مسلم وأصحاب السنن، قال الذهبي: فقيه الكوفة، كان سَرِيّاً محتشماً، يفطّر كلَّ ليلة في رمضان خمسمئة إنسان، (ت١٢٠هـ). ينظر: تهذيب الكمال(٧: ٢٦٩-٢٧٩). العبر(١: ١٥١). ميزان الاعتدال(٢: ٣٦٤-٣٦٦).

(٤) وهو خالد بن علقمة الهَمْداني الوادعيّ الكوفي، أبو حيَّة، قال ابن معين و النسائي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق. ينظر: تهذيب الكمال(٨: ١٣٤-١٣٧). التقريب(ص١٢٩).

(٥) وهو ربيعة بن فَرُّوخ أبي عبد الرحمن التَّيْمِيُّ المَدَنِيّ، أبو عثمان، وأبو عبد الرحمن، المشهور بربيعة الرأي، قال ابن الماجشون: والله ما رأيت أحداً أحفظ لسنَّة من ربيعة، (ت١٣٦هـ). ينظر: العبر(١: ١٨٣). الميزان(٣: ٦٨). الأعلام(٣: ٤٢).

١٢. زياد بن عِلاقة[١].

١٣. سعيد بن مسروق الثوري[٢].

١٤. سلمة بن كُهَيل[٣].

١٥. سِماك بن حَرْب[٤].

١٦. شدَّاد بن عبد الرحمن القشيري.

١٧. شيبان بن عبد الرحمن[٥].

(١) وهو زياد بن عِلاقة بن مالك الثَّعْلبيّ الكوفي، أبو مالك، قال ابن معين والنسائي: ثقة، (ت١٣٥هـ). ينظر: تهذيب الكمال (٩: ٥٠٠). التقريب (ص١٦٠).

(٢) وهو سعيد بن مسروق الثَّوري، والد سفيان، ثقة من السادسة، (ت١٢٦هـ). ينظر: التقريب (ص١٨١). العبر (١: ١٦٢-١٦٣).

(٣) وهو سلمة بن كُهَيل بن حصين الحضرمي التَّنْبعي الكوفي، أبو يحيى، قال العجلي ويعقوب بن شيبة: ثقة ثبت،. ينظر: تهذيب الكمال (١١: ٣١٦). التقريب (ص١٨٨).

(٤) وهو سِماك بن حَرْب بن أوس بن خالد الذُّهلي البَكْري الكوفي، أبو المغيرة، صدوق، قال: أدركت ثمانين من الصحابة وذهب بصري فدعوت الله فردَّه الله عليّ، (ت١٢٣هـ). ينظر: التقريب (ص١٩٦). الميزان (٣: ٣٢٦). العبر (١: ١٥٧).

(٥) وهو شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاهم النحوي البصري، أبو معاوية، نسبة إلى نَحْوة بطن من الأزد لا إلى علم النحو، نزيل الكوفة، ثقة صاحب كتاب، قال الذهبي: كان كثير الحديث عارفاً بالنحو صاحب حروف وقراءات ثقة حجّة، (ت١٦٤هـ). ينظر: التقريب (ص٢١٠-٢١١). العبر (١: ٢٤٣). الميزان (٣: ٣٩١-٣٩٢).

١٨. طاووس ين كَيْسان[١] فيما قيل.

١٩. طريف بن أبي سفيان السَّعدي[٢].

٢٠. عامر الشَّعبيّ[٣].

٢١. عبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج[٤].

٢٢. عبد الكريم بن أبي أميّة البصري[٥].

٢٣. عبد الله بن دينار[٦].

---

(١) وهو طاووس بن كَيْسان اليماني الجَنَديّ الحِمْيَري مولاهم الفارسي، أبو عبد الرحمن، وقيل: اسمه ذكوان، وطاووس لقب، ثقة فقيهٌ فاضل من الثالثة، قال الذهبي: أحد الأعلام علماً وعملاً، (ت١٠٦هـ). ينظر: التقريب(ص٢٢٣). العبر(١: ١٣٠-١٣١).

(٢) وهو طريف بن شهاب بن السَّعدي البصري الأشل، ضعيف من السادسة. ينظر: التقريب(ص٢٢٤). الميزان(٣: ٤٦٠).

(٣) وهو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشَّعْبي الحِمْيَري، أبو عمرو، قال ابن المديني: ابن عباس في زمانه، والشَّعْبي في زمانه، وسفيان الثوري في زمانه، ولد لست سنين خلت من خلافة عثمان، (ت١٠٣هـ). العبر(١: ١٢٧). مرآة الجنان (١: ٢٤٤). وفيات(٣: ١٢-١٦).

(٤) وهو عبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج المدنيّ، أبو داود، مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت عالم من الثالثة، (ت١١٧هـ). ينظر: التقريب(ص٢٩٣-٢٩٤). العبر(١: ١٤٥).

(٥) وهو عبد الكريم بن أبي المُخَارِق أبو أمية المعلّم البصري، اسم أبيه قيس، وقيل: طارق، ضعيف، (ت١٢٦هـ). ينظر: التقريب(ص٣٠٢). الميزان(٤: ٣٨٨).

(٦) وهو عبد الله بن دينار العَدَوي مولاهم المدني، مولى ابن عمر، أبو عبد الرحمن، ثقة من الرابعة، (ت١٢٧هـ). ينظر: التقريب(ص٣٤٤). العبر(ص١٦٤).

٢٤. عطاء بن أبي رباح[١].

٢٥. عطاء بن السائب[٢].

٢٦. عكرمة مولى ابن عبّاس[٣] رضي الله عنه.

٢٧. علقمة بن مَرْثَد[٤].

٢٨. علي بن أَقْمَر[٥].

---

(١) وهو عطاء بن أبي رَبَاح أسلم بن صفوان مولى بني فِهْر المَكِّيّ، أبو محمد، من أجلَّة فقهاء التابعين، (٢٧-١١٤هـ). ينظر: وفيات(٣: ٢٦١-٢٦٣). العبر(١: ١٤١-١٤٢). الأعلام(٥: ٢٩).

(٢) وهو عطاء بن السائب بن زيد الثقفي الكوفي، أبو محمد، صدوق اختلط من الخامسة، قال أحمد: هو ثقة رجل صالح، كان يختم كل ليلة، من سمع منه قديماً كان صحيحاً، (ت١٣٦هـ). ينظر: التقريب(ص٣٣١). الميزان(٤: ٩٠-٩٢). العبر(١: ١٨٤).

(٣) وهو عِكرِمة بن عبد الله مولى عبد الله بن عباس، أبو عبد الله، أصله من البربر من أهل المغرب، كان ينتقل من بلد إلى بلد، روي أن ابن عبَّاس قال له: انطلق فأفتِ الناس، وقيل: لسعيد بن جبير: هل تعلم أحداً أعلم منك؟ قال عكرمة، وقد تكلم الناس فيه لأنه كان يرى رأي الخوارج، (ت١٠٧هـ). ينظر: وفيات(٣: ٢٦٥-٢٦٦). العبر(١: ١٣١-١٣٢).

(٤) وهو علقمة بن مَرْثَد الحَضْرميّ الكوفي، أبو الحارث، ثقة من السادسة، قال الذهبي: كان ثبتاً في الحديث، (ت١٢٠هـ). ينظر: التقريب(ص٣٣٧). العبر(١: ١٥٢).

(٥) وهو علي بن الأَقْمَر بن عمرو الهَمْداني الوادِعِي الكوفي، أبو الوازع، قال ابن معين وأبو حاتم والعجلي والنسائي: ثقة. ينظر: تهذيب الكمال(٢٠: ٣٢٣-٣٢٥). التقريب(ص٣٣٧).

٢٩. عون بن عبد الله بن عُتْبة بن مسعود[١].

٣٠. قابوس بن أبي ظبيان[٢].

٣١. القاسم المسعودي[٣].

٣٢. قتادة بن دعامة[٤].

٣٣. مُحارِب بن دِثار[٥].

٣٤. محمد الباقر، أبو جعفر[٦].

---

(١) وهو عون بن عبد الله بن عُتْبة بن مسعود الهُذَلي الكوفي، أبو عبد الله، ثقة عابد من الرابعة، توفِّي قبل (١٢٠هـ). ينظر: التقريب(ص٣٧٠).

(٢) وهو قابوس بن أبي ظَبْيَان الجَنْبِي الكوفي، فيه لين من السادسة، كان ابن معين شديد الحط عليه على أنه قد وثَّقه. ينظر: التقريب(ص٣٨٥). العبر(٤: ٤٤٥).

(٣) وهو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعوي الكوفي، أبو عبد الرحمن، ثقة عابد من الرابعة، (ت١٢٠هـ). ينظر: التقريب(ص٣٨٦).

(٤) وهو قتادة بن دِعامة بن قتادة السَّدُوسي البصري، أبو الخطاب، قال قتادة: ما قلت لمحدِّث قطّ أعدّهُ عليّ، وما سمعتُ شيئاً إلا وعاه قلبي، وقال فيه شيخه ابن سيرين: قتادة أحفظ الناس، (ت١١٧هـ). ينظر: العبر(١: ١٤٦). التقريب(ص٣٨٩).

(٥) وهو مُحَارِب بن دِثار السَّدوسي الكوفي القاضي، سمع ابن عمر وجابر وطائفة، ثقة إمام زاهد من الرابعة، (ت١١٦هـ). ينظر: التقريب(ص٤٥٤). العبر(١: ١٤٤).

(٦) وهو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر، المعروف بالباقر، وقيل له الباقر لأنَّه بَقَرَ العلم، أي شقَّه وعرف أصله وخَفِيَّه، (٥٦-١١٤هـ). ينظر: العبر(١: ١٤٢). مرآة الجنان(١: ٢٤٧-٢٤٨).

٣٥. محمد بن السائب الكَلْبِي[١].

٣٦. محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهْري، أبو جعفر[٢].

٣٧. مَعْن بن عبد الرحمن[٣].

٣٨. منصور بن المُعْتَمِر[٤].

٣٩. موسى بن أبي عائشة[٥].

---

(١) وهو محمد بن السائب بن بشر الكَلْبِي الكوفي، أبو النَّضْر، قال الذهبي: صاحب التفسير والأخبار والأنساب أجمعوا على تركه، وقد اتُّهم بالكذب والرفض، (ت١٤٦هـ). ينظر: التقريب(ص٤١٥). العبر(١: ٢٠٦).

(٢) وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله الزُّهْريّ القُرَشِيّ، أبو بكر، نسبة إلى بني زهرة، وهم بطن من بطون قريش، قال عمر بن عبد العزيز: لم يبق أعلم بسنة ماضية من الزهري، (٥١-١٢٤هـ). ينظر: طبقات الشيرازي(ص٤٧-٤٨). الإمام الزهري وأثره في السنة(ص٢٦٠-٢٦١).

(٣) وهو معن بن عبد الرحمن بن سَعْوة المَهْري، قال ابن معين: ثقة. ينظر: تهذيب الكمال(٢٨: ٣٣٣). التقريب(ص٤٧٣).

(٤) وهو منصور بن المُعْتَمِر بن عبد الله السُّلَمي الكوفي، أبو عَتَّاب، قال ابن مهدي: لم يكن بالكوفة أحفظ منه، وقال: زائدة: صام منصور أربعين سنة، وقام ليلها، وكان يبكي الليل كلَّه. ثقة ثبت وكان لا يدلِّس من طبقة الأعمش، (ت١٣٢هـ). ينظر: التقريب(ص٤٧٩). العبر(١: ١٧٧).

(٥) وهو موسى بن أبي عائشة الهَمْداني مولاهم الكوفيّ، أبو الحسن، قال ابن معين: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة عابد وكان يرسل. ينظر: تهذيب الكمال(٢٩: ٩٠-٩٢). التقريب(ص٤٨٤).

٤٠. نافع مولى ابن عمر رضي الله عنه.

٤١. هشام بن عُرْوة[1].

٤٢. يحيى بن سعيد[2]، وغيرهم[3] من المشايخ الكبار..............

---

(١) وهو هشام بن عُروة بن الزُّبَير بن العَوَّام الأسدي المدني، أبو المنذر، قال أبو حاتم: ثقة إمام في الحديث، قال الذهبي: أحد أئمة الحديث. (ت١٤٦هـ). ينظر: تهذيب الكمال(٣٠: ٢٣٢-٢٤٢). العبر(١: ٢٠٦). التقريب(ص٤٠٥).

(٢) وهو يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري المدني القاضي، أبو سعيد، قال ابن معين وأبو زرعة وأبوحاتم: ثقة، (ت١٤٤هـ). ينظر: تهذيب الكمال(٣١: ٣٤٦-٣٥٩). التقريب(ص٥٢١).

(٣) منهم أيضاً على ما ذُكِرَ في تهذيب الكمال(٢: ٤١٨-٤٢٠): ٤٣) أبو إسحاق السبيعي. ٤٤) أبو السوَّار ويقال أبي السوداء. ٤٥) أبو بكر بن بن عبد الله بن أبي الجهم. ٤٦) أبو جناب الكلبي. ٤٧) أبو حجية يحيى بن عبد الله الكندي. ٤٨) ٤٩) أبو حصين الأسدي. ٥٠) أبو سفيان طلحة بن نافع. ٥١) أبو عون الثقفي. ٥٢) أبو غسان الهيثم بن حبيب الصراف. ٥٣) أبو فروة الجهني. ٥٤) أبو معبد مولى ابن عباس. ٥٥) أبو يَعْفور العبدي. ٥٦) زُبَيْد الياميّ. ٥٧) ٥٨) عاصم بن أبي النجود. ٥٩) عاصم بن كليب. ٦٠) عبد الله بن أبي حبيبة. ٦١) عبد الملك بن عمير. ٦٢) عدي بن ثابت الأنصاري. ٦٣) عطية بن سعد العوفي. ٦٤) علي بن الحسن الزرَّاد. ٦٥) عوف بن عبد الله بن عتبة بن مسعود. ٦٦) قيس بن مسلم الجَدَلي. ٦٧) الحكم بن عتيبة. ٦٨) محمد بن الزبير الحنظلي. ٦٩) محمد بن المنكدر. ٧٠) محمد بن قيس الهمداني. ٧١) مخول بن راشد. ٧٢) مسلم البطين. ٧٣) مسلم الملائي. ٧٤) مقسم. ٧٥) ناصح بن عبد الله المحلِّمي. ٧٦) الوليد بن سريع المخزومي. ٧٧) يحيى بن سعيد

أولى الأيدي والأبصار»[١].

«قال الذَّهبِيّ في «تذكرة الحفاظ»[٢]: حدَّثَ عن: عطاء، ونافع، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وسلمة بن كُهَيل، وأبي جعفر محمد بن علي، وقتادة، وعمرو بن دينار[٣]، وأبي إسحاق، وخلق كثير»[٤]. وقال في «العبر»[٥]: «وروى عن عطاء بن أبي رباح، وتفقه على حمّاد»[٦].

تشكيك

«قال[٧]: ولا عبرةَ بكثرةِ مشايخه بالنسبةِ إلى مشايخ الشافعي؛ لأن الاعتبار بالثقة دون كثرة المشيخة، وقد ضعَّف المحدِّثون أبا حنيفة في

الأنصاري. ٧٨) يحيى بن عبد الله الجابر. ٧٩) يزيد بن صهيب الفقير. ٨٠) يزيد بن عبد الرحمن الكوفي. ٨١) يونس بن عبد الله بن أبي فروة.

(١) مقدمة العمدة(١: ٣٤). النافع الكبير(ص٤٢).

(٢) (١: ١٦٨).

(٣) وهو عمرو بن دينار البصري الأعور، قَهْرَمان آل الزبير، أبو يحيى، قال ابن معين: لا شيء، وقال البخاري: فيه نظر. ينظر: تهذيب الكمال(٢٢: ١٣-١٦). التقريب (ص٣٥٨).

(٤) مقدمة التعليق(١: ١٢٠).

(٥) في العبر(١: ٢١٤).

(٦) مقدمة السعاية(١: ٢٧).

(٧) أي القنوجي في أبجد العلوم(٣: ١٢٢).

الحديث، وهو كذلك كما يظهر من الرجوع إلى فقه هذا الإمام، والإنصاف خير الأوصاف.

تفكيك

أقول: فأنشدك بالله وأسألك بالإنصاف الذي تقول أنه خيرُ الأوصاف أليس تقرَّر في مقرّه أن بعضَ الجروح عليه مبهمة، والجرحُ المبهمُ غيرُ مقبول عند الكملة لا سيما في حقِّ مَن تحقَّقت عدالتُه وثبتت أمانته، أليس أن بعضَ الجروح عليه صادرٌ من أقرانه، وقولُ الأقران بعضُهم في بعضٍ غيرُ مقبول، أولا تعلم أن كثيراً ممَّن جرحَه مجروحٌ في نفسِه فجرحُه مردودٌ عليه، أما علمت أن كثيراً من الثقات وثَّقوه أيضاً، وأجابوا عن جروحِه مفصَّلاً، أما طالعت كتب ابن عبد البرّ والسُّيوطيّ والسُّبكيّ وابن حجر المكّي والشَّعْرانيّ[1]؛ ليظهر لك أن جرحَه مردودٌ وجارحُه جارحُ رجلٍ محسود»[2].

***

---

(١) وهو عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحنفي الشَّعْرَانِيّ الصوفي، نسبة إلى محمد بن الحنفية، نشأ بساقية أبي شعرة من قرى المنوفية بمصر وإليها نسبته، من مؤلفاته: تنبيه المغترين في آداب الدين، والجواهر والدرر الكبرى، والدرر المنثورة في زبدة العلوم المشهورة، (٨٩٨-٩٧٣هـ). ينظر: الأعلام(٤: ٣٣١-٣٣٢).

(٢) تذكرة الراشد(ص٢٨٦-٢٨٧).

فصل
تلامذته ممن رووا عنه وتفقهوا به

«وأمّا تلامذتُه فخلقٌ كثيرٌ منهم»[(١)]:

١. إبراهيم بن طَهْمَان[(٢)].

٢. أبو يوسف[(٣)].

---

(١) مقدمة عمدة الرعاية(١: ٣٤).

(٢) وهو إبراهيم بن طَهْمَان الخُراساني النيسابوري المكي، ابو سعيد، ثقة يغرب وتكلِّم فيه للإرجاء، (ت١٦٨هـ). ينظر: التقريب(ص٣٠). الميزان(١: ١٥٨).

(٣) وهو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خُنَيْس بن سعد بن حَبْتَه بن معاوية، أبو يوسف، صاحب أبي حنيفةَ، سعد بن حَبْتَه من الصحابة أتي يوم الخندق إلى النَّبيِّ ﷺ، فدعا له ومسح على رأسه، قال الذهبي: أبو يوسف قاضي القضاة، وهو أول من دعي بذلك، وكان مع سعة علمه أحد الأجواد الأسخياء. وقال: ابن سماعة: كان أبو يوسف يصلي بعدما ولي القضاء في كل يوم مئتي ركعة، من مؤلفاته: الأمالي، النَّوادر، والآثار، والخراج، (١١٣-١٨٣هـ). ينظر: النجوم الزاهرة(٢: ١٠٧-٧٠٨). العبر(١: ٢٨٤). الفوائد(ص٣٧٢).

٣. الأبيض بن الأغر[1].

٤. أسدُ بن عمرو البَجْليّ[2]، المتوفّى سنة (ثمان وثمانين ومئة).

٥. الحاكم بن عبد الله البَلْخي[3]، أبو مطيع.

٦. الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفيّ[4]، المتوفّى في السنة التي مات فيها الإمام الشافعي، وهي سنة (أربع ومئتين).

٧. حفص بن غياث النَّخَعي الكوفيّ[5]، المتوفّى سنة (أربع وتسعين ومئة).

---

(١) وهو الأبيض بن الأَغر بن الصباح المِنقريّ، قال البخاري: يكتب حديثه. ينظر: الميزان(١: ٢٠٨)، تهذيب الكمال(٢٩: ٤٢٠).

(٢) وهو أسد بن عمرو بن عامر القُشَيْرِيّ البَجَلِيّ الكُوفِيّ، أبو المُنْذِر، والبَجْلي نسبة إلى بَجْلة من سليم، سمع أبا حنيفة، وتفقَّه عليه، (ت١٩٠هـ). ينظر: العبر(١: ٣٠٥). الجواهر(١: ٣٧٦-٣٧٨). الفوائد(ص٧٨-٧٩).

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) وهو الحسن بن زياد اللُّؤْلُؤي الكوفي، أبو عليّ، صاحب الإمام، قال الذهبي: قاضي الكوفة، وكان رأساً في الفقه، وعدَّ من المجددين لهذه الأمة دينها، من مؤلَّفاته: المقالات، والجرد، (ت٢٠٤هـ). ينظر: الجواهر(٢: ٥٦-٥٧). العبر(١: ٣٤٥). طبقات الحنائي(ص١٨-١٩).

(٥) وهو حفص بن غياث بن طلق بن عمر النَّخَعي القاضي الكوفي، صاحب أبي حنيفة، قال الذهبي: أحد الأئمة الثقات، (ت١٩٤هـ). ينظر: طبقات الحنائي(ص٢٤). الفوائد(ص١١٦-١١٧).

٨. حمّاد بن أبي حنيفة[1].

٩. داود الطائي[2]، رئيس الصوفية.

١٠. زفر[3]، المتوفَّىٰ سنة (ثمان وخمسين ومئة).

١١. زكريا بن أبي زائدة[4].

١٢. سعد بن الصلت.

١٣. شعيب بن إسحاق الدمشقي[5].

---

(١) وهو حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت، تفقه علىٰ أبيه وأفتىٰ في زمانه، وكان يغلب عليه الورع والزهد واستقضي علىٰ الكوفة. ينظر: الفوائد(ص١١٩). طبقات الحنائي(ص٢٠).

(٢) وهو داود بن نُصَير الطائيّ الكوفي، قال الذهبي: من كبار الزهّاد وهو ثقة بلا نزاع، وثقه ابن معين، (ت١٦٠هـ). ينظر: الميزان(٣: ٣٥). وفيات(٢: ٢٥٩-٢٦٢).

(٣) وهو زفر بن الهُذَيْل بن قيس العَنْبَرِيّ البصري صاحب أبي حنيفة، كان يفضِّلُه، ويقول: هو أقيس أصحابي، قال الذهبي: كان ثقة في الحديث، موصوفاً بالعبادة، (١١٠-١٥٨هـ). ينظر: العبر(١: ٢٢٩)، الفوائد(ص١٣٢). وفيات الأعيان(٢: ٣١٧-٣١٩).

(٤) وهو زكريا بن أبي زائدة خالد الهَمْدانيّ الوادِعيّ الكوفي، أبو يحيىٰ، صاحب الشعبي قال الذهبي: صدوق مشهور حافظ. وقال ابن حجر: ثقة وكان يدلِّس من السادسة، (ت١٤٩هـ). ينظر: التقريب(ص١٥٦). الميزان(٣: ١٠٧-١٠٨).

(٥) وهو شعيب بن إسحاق بن عبد الرحمن الأموي مولاهم البصري الدمشقي، قال ابن حجر: ثقة رمي بالإرجاء، (ت١٨٩هـ). ينظر: التقريب(ص٢٠٨).

١٤. الضحاك بن مَخْلَد[1]، أبو عاصم.

١٥. عامر بن الفُرات النَّسَويّ.

١٦. عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّانيّ[2].

١٧. عبد الرزَّاق بن همام[3].

١٨. عبد العزيز بن أبي روَّاد[4].

١٩. عبد الله بن المبارك[5].

---

(١) وهو الضحاك بن مَخْلَد بن الضحاك بن مسلم الشيباني النبيل البصري، أبو عاصم، قال الذهبي: كان واسع العلم، ولم يُر في يده كتاب قط، وقال عمر بن شبية: والله ما رأيت مثله، قال ابن حجر: ثقة، (ت٢١٢هـ). ينظر: التقريب(ص٢٢١). الميزان(٣: ٤٤٥-٤٤٦). العبر(١: ٣٦٢-٣٦٣).

(٢) وهو عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمّاني الكوفي، أبو يحيى، لقيه بَشْمين، قال ابن حجر: صدوق يخطئ ورمي بالإرجاء، (ت٢٠٢هـ). ينظر: التقريب(ص٢٧٦). الميزان(٤: ٢٥٢).

(٣) وهو عبد الرزاق بن همّام بن نافع الحِمْيَري الصَّنْعَاني، أبو بكر، والصَّنْعَانِيُّ نسبةً إلى مدينة صَنْعاء، قال ابن السَّمْعَاني: قيل ما رحل الناس إلى أحد بعد رسول الله ﷺ مثل ما رحلوا إليه، له: المصنف، (١٢٦-٢١١هـ). ينظر: وفيات الأعيان (٣: ٢١٦). الأعلام(٤: ١٢٦).

(٤) وهو عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، قال ابن حجر: صدوق عابد ربّما وهم ورمي الإرجاء، (ت١٥٩هـ). ينظر: التقريب(ص٢٩٨). الميزان(٤: ٣٦٥).

(٥) وهو عبد الله بن المبارك بن واضح الحَنْظَلي بالولاء التَّميمي المروزي، أبو عبد الرحمن، قال شعبة: ما قدم علينا مثله، وقال الذهبي: كان رأساً في الذكاء، رأساً في

٢٠. عبد الله بن يزيد المقرئ[١].

٢١. عبد الوارث بن سعيد[٢].

٢٢. عبيد الله بن عمرو الرَّقيّ[٣].

٢٣. عبيد الله بن موسى[٤].

٢٤. عبيد الله بن يزيد القرشي.

الشجاعة والجهاد، رأساً في الكرم، من مصنَّفاته: الجهاد، والرَّقائق، (١١٨-١٨١هـ). ينظر: وفيات(٣: ٣٢٣٤). العبر(١: ٢٨٠-٢٨١). طبقات الشيرازي(ص١٠٧-١٠٨). المستطرفة(٣٧).

(١) وهو عبد الله بن يزيد المخزومي المدنيّ المقرئ، الأعور مولى الأسود بن سفيان، من شيوخ مالك، قال ابن حجر: ثقة من السادسة، (ت١٤٨هـ). ينظر: التقريب (ص٢٧٢).

(٢) وهو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العَنْبري مولاهم التَّنُّوري البصري، أبو عبيدة، قال الذهبي: وكان يضرب المثل بفصاحته، وإليه المنتهى في التثبت. قال ابن حجر: ثقة ثبت رُميَ بالقدر، ولم يثبت عنه، (ت١٨٠هـ). ينظر: التقريب(ص٣٠٨). الميزان(٤: ٤٣٠).

(٣) وهو عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرَّقي الأسدي، أبو وهب، قال ابن حجر: ثقة فقيه ربما وَهِم، (ت٨٠هـ). ينظر: التقريب(ص٣١٤).

(٤) وهو عبيد الله بن موسى العَبْسِيّ الكوفيّ، قال الذهبي: شيخ البخاري، ثقة في نفسه، لكنه شيعي متحرّق، وكان ذا زهد وعبادة وإتقان. ينظر: الميزان(٥: ٢١-٢٢). التقريب(ص٣١٥).

٢٥ .عليّ بن ظَبْيان الكوفيّ[١].

٢٦ .الفضل بن دُكَيْن[٢].

٢٧ .محمّد بن الحسن[٣].

٢٨ .مكي بن إبراهيم البَلْخيّ[٤].

٢٩ .نوح بن أبي مريم المَروزيّ[٥]، أبو عصمة.

---

(١) وهو علي بن ظَبْيان بن هلال العَبْسي الكوفي، قال ابن حجر: ضعيف، (ت١٩٢هـ). ينظر: التقريب(ص٣٤١). الميزان(٥: ١٦٣-١٦٤).

(٢) وهو الفضل بن دُكَيْن الكوفي، واسم دُكَين: عمرو بن حماد بن زُهَير التَيمي مولاهم الأحول الملائي، أبو نعيم، قال ابن حجر: ثقة ثبت، (ت٢١٨هـ). ينظر: التقريب(ص٣٨١-٣٨٢). الميزان(٥: ٤٢٦).

(٣) وهو مُحَمَّد بن الحَسَن بن فرقد الشَّيْبَانِيّ، أبو عبد الله، صاحب أبي حنيفة، قال الذَّهَبِيّ: كان من أذكياء العالم، قال الشافعي: ما رأيت أعقل ولا أفقه ولا أزهد ولا أروع ولا أحسن نطقاً وإيراداً من محمد بن الحسن، وقال: لو أشاء أن أقول إن القرآن نزل بلغة محمد بن الحسن لقلته لفصاحته. له: المبسوط، والجامع الصغير، والجامع الكبير، (١٣٢-١٨٩هـ). ينظر: بلوغ الأماني(ص٤). الكشف(١: ٥٦١). تهذيب الأسماء(١: ٨٠-٨٣).

(٤) وهو مكّي بن إبراهيم بن بشير التميمي البَلْخي، ابو السَّكَن، وهو من كبار شيوخ البخاري، قال ابن حجر: ثقة ثبت، (ت٢١٥هـ). ينظر: التقريب(ص٤٧٧). العبر(١: ٣٦٨).

(٥) وهو نوح بن يزيد أبي مريم بن جَعْوَنَة، أبو عصمة، أخذ الفقه عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى، ولقب بالجامع؛ لأنه أول من جمع فقه أبي حنيفة، وقيل: لأنه كان جامعاً بين العلوم، (ت١٧٣هـ). ينظر: الجواهر(٢: ٧-٨)، وطبقات الحنائي(ص٢١).

٣٠.وكيع بن الجراح[1]، المتوفَّى بعد سنة (سبع وتسعين ومئة).

٣١.يزيد بن هارون[2].

٣٢.يوسف بن خالد السَّمتي[3]، المتوفَّى سنة(تسع وثمانين ومئة)، وغيرهم[4]،..

---

(١) وهو وَكِيع بن الجَرَّاح بن مَليح الرُّؤاسي الكوفي، أبو سفيان، قال ابن معين: كان وكيع في زمانه كالأوزاعي في زمانه، ذكره الصَّيْمَرِيّ فيمن أخذ العلم عن أبي حنيفة، قال: وكان يفتي بقول أبي حنيفة. له: التفسير، والسنن، والمعرفة والتاريخ، (١٢٩-١٩٧هـ). ينظر: تهذيب الكمال(٣٠: ٤٦٢-٤٨٤). العبر(١: ٣٤٢-٣٢٥). الجواهر(٣: ٥٧٦-٥٧٧).

(٢) وهو يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم الواسطي، أبو خالد، قال ابن المديني: ما رأيت رجلاً قطُّ أحفظ منه، قال ابن أبي طالب: سمعت من يزيد ببغداد وكان يقال إن في مجلسه سبعين ألفاً، قال ابن حجر: ثقة متقِنٌ عابدٌ، (ت٢٠٦هـ). ينظر: التقريب(ص٥٣٥).

(٣) وهو يوسف بن خالد السَّمْتي، نسبة إلى السِّمت والهيئة، قال الشافعي عنه: رجل من الخيار. (ت١٨٩هـ). ينظر: طبقات الحنائي(ص٢٣). الفوائد(ص٣٧٦-٣٧٧).

(٤) منهم على ما في تهذيب الكمال(٢٩: ٤٢٠-٤٢٢) ولم يذكر هنا: ٣٣) أبو إسحاق الفزاري. ٣٤) أبو حمزة السكري. ٣٥) أبو سعد الصاغاني. ٣٦) أبو شهاب الحناط. ٣٧) أبو مقاتل السمرقندي. ٣٨) أسباط بن محمد القرشي. ٣٩) إسماعيل بن يحيى الصيرفي. ٤٠) أيوب بن هانئ الجعفي. ٤١) إسحاق بن يوسف الأزرق. ٤٢) الجارود بن يزيد النيسابوري. ٤٣) جعفر بن عون. ٤٤) الحارث بن نبهان. ٤٥) حبان بن علي العنزي. ٤٦) الحسن بن فرات القزاز. ٤٧) الحسين بن الحسن بن عطية العوفي. ٤٨)

حكام بن سلم الرازي. ٤٩) الحكم بن عبد الله البلخي أبو مطيع. ٥٠) حمزة بن حبيب الزيات. ٥١) خارجة بن مصعب السرخسي. ٥٢) داود بن نصير الطائي. ٥٣) زيد بن الحباب العكلي. ٥٤) سابق الرقي. ٥٥) سعيد بن أبي الجهم القابوسي. ٥٦) سعيد بن سلام بن أبي الهيفاء العطار البصري. ٥٧) سلم بن سالم البلخي. ٥٨) سليمان بن عمرو النخعي. ٥٩) سهل بن مزاحم. ٦٠) الصباح بن محارب. ٦١) الصلت بن الحجاج الكوفي. ٦٢) عائذ بن حبيب. ٦٣) عباد بن العوام. ٦٤) عبد العزيز بن خالد الترمذي. ٦٥) عبد الكريم ين محمد الجرجاني. ٦٦) عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد. ٦٧)عبيد الله بن الزبير القرشي. ٦٨)عتاب بن محمد بن شوذب. ٦٩) علي بن عاصم الواسطي. ٧٠) علي بن مسهر. ٧١) عمرو بن الهيثم القطعي أبو قطن. ٧٢) عمرو بن محمد العنقزي. ٧٣) عيسىٰ بن يونس. ٧٤) الفضل بن موسىٰ السيناني. ٧٥) القاسم بن الحكم العرني. ٧٦) القاسم بن معن المسعودي. ٧٧)قيس بن الربيع. ٧٨)محمد بن أبان العنبري الكوفي. ٧٩) محمد بن الحسن الشيباني. ٨٠) محمد بن الحسن بن أَتَش الصنعاني. ٨١) محمد بن الفضل بن عطية. ٨٢) محمد بن القاسم الأسدي. ٨٣) محمد بن بشر العبدي. ٨٤) محمد بن خالد بن الوهبي. ٨٥) محمد بن عبد الله الأنصاري. ٨٦) محمد بن مسروق الكوفي. ٨٧) محمد بن يزيد الواسطي. ٨٨) مروان بن سالم. ٨٩) مصعب بن المقدام. ٩٠) المعافىٰ بن عمران الموصلي. ٩١) نصر بن عبد الكريم البخلي المعروف بالصقيل أبو سهل. ٩٢) نصر بن عبد الملك العتكي. ٩٣) النضر بن عبد الله الأزدي أبو غالب. ٩٤) النضر بن محمد المروزي. ٩٥)النعمان بن عبد السلام الأصبهاني. ٩٦)نوح بن أبي مريم أبو عصمة. ٩٧)نوح بن دراج القاضي. ٩٨) هشيم بن بشير. ٩٩) هوذة بن خليفة. ١٠٠) الهياج بن بسطام البرجمي. ١٠١) يحيىٰ بن أيوب المصري. ١٠٢) يحيىٰ بن نصر بن حاجب. ١٠٣) يحيىٰ بن يمان. ١٠٤) يزيد بن زريع. ١٠٥) يونس بن بكير الشيباني.

كذا في «تهذيب الكمال»[1]، و«تذكرة الحفاظ»[2]، و«أعلام الأخيار»، و«الأثمار الجنية»[3]، «وقد بسطَ السُيوطي[4] في «تبييض الصحيفة»[5]، وعلي القاريّ[6] في «طبقاته» ذكر مشايخه وتلامذته بسطاً حسناً فليطالع»[7].

* * *

---

(١) تهذيب الكمال(٢٩: ٤٢٠-٤٢٢).

(٢) (١: ١٦٨).

(٣) النافع الكبير(ص٤٢). مقدمة التعليق (١: ١٢٠). مقدمة العمدة(١: ٣٤).

(٤) وهو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السُّيُوطِيّ الطولوني الشَّافِعِيّ، أبو الفضل، جلال الدين، من مجدِّدي هذا الدين على رأس المئة التاسعة، له: الدر المنثور، والبهجة المرضية شرح الألفية، والإتقان في علوم القُرآن، (٨٤٩-٩١١هـ). ينظر: الضوء اللامع(٦٥-٧٠)، النُّور السَّافر(ص٥١-٥٤)، الكشف (٢: ١٦٦٠).

(٥) تبييض الصحيفة(٣٠١-٣٠٥).

(٦) في مناقب أبي حنيفة(٢: ٥١٩-٥٦٣).

(٧) النافع الكبير(ص٤٢).

فصل
في طبقته

متى يكون الحكم بالتابعية:

قال «القاريّ[1]: اعلم أن جمهورَ علماء أصول الحديث على أن الرجلَ بمجرَّد اللُّقيَ والرؤية للصحابي يصير تابعياً، ولا يشترط أن يصحبه مدّةً، ولا أن ينقلَ عنه روايةً بخلاف الصحابي، فإن بعضَ الفقهاء شرطوا في كونه صحابيّاً طولَ الصحبة، أو المرافقة في الغزوة، أو الموافقة في الرواية»[2].

وفي «شرح شرح نخبة الفكر»[3] للقاري عند قول ابن حجر[4] في تعريف التابعي هو مَن لَقِي الصحابي هذا هو المختار، قال العِراقيّ[1]: وعليه عمل

---

(١) في مناقب أبي حنيفة(٢: ٤٥٣).

(٢) إقامة الحجة(ص٨٥).

(٣) (ص١٨٥).

(٤) وهو أحمد بن علي بن محمد الكِنَاني العَسْقَلانِيّ المِصْريّ القَاهِريّ الشّافِعِي، أبو الفضل، شهاب الدين، المعروف بابن حَجَر، وهو لقب لأحد آبائه، له: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، وإنباء الغمر بأبناء العمر، الإصابة في تمييز الصحابة، قال

الأكثرين، وقد أشار النبي ﷺ إلى الصحابي والتابعي بقوله: «طُوبَى لمن رآني، ولمن رأى مَن رآني»[٢]، فاكتفى بمجرّد الرؤية.

قلت[٣]: وبه يندرج الإمامُ الأعظمُ في سلك التابعين، فإنه قد رأى أنساً ﷺ وغيره من الصحابة على ما ذكره الشيخ الجَزريّ[٤] في «أسماء رجال

الإمام اللكنوي: كل تصانيفه تَشهد بأنَّهُ إمام الحفاظ محقِّق المحدِّثين، زُبدةُ النّاقدين، لم يُخلف بعد مثله، (٧٧٣-٨٥٢هـ). ينظر: الضوء اللامع(٢: ٣٦-٤٠). التعليقات(ص٣٦). الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر.

(١) وهو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العِرَاقِيّ الكردي المهراني المِصْرِيّ الشَّافِعِيّ، أبو الفضل، زين الدين، قال ولده: انتسبنا بعراق العرب، وإلا فهو كُردي، شيخ الحافظ ابن حجر، من تصانيفه: الألفية المسماة التبصرة والتذكرة، وشرحها المسمَّى فتح المغيث شرح ألفية الحديث، وتخريج أحاديث الاحياء، (٧٢٥-٨٠٦هـ). ينظر: الضوء اللامع(٤: ١٧١-١٧٧). وحسن المحاضرة(١: ٢٠٤). التعليقات السنية(ص٦٧).

(٢) في صحيح ابن حبان(١٦: ٢١٣)، والمستدرك(٤: ٩٦)، وغيرهما.

(٣) القائل هو علي القاري رحمه الله.

(٤) وهو محمد بن محمد بن محمد الدِّمشقيّ الشِّيرَازِيّ الجَزَرِيّ الشَّافِعِيّ، أبو الخير، شمس الدين، نسبةً إلى جزيرة ابن عمر، من مؤلفاته: طيبة النشر في القراءات العشر، والتوضيح شرح المصابيح، وذيل طبقات القراء للذهبي، (٧٥١-٨٣٣هـ). ينظر: الأنس الجليل(٢: ١٠٩-١١٠). الشقائق النعمانية(ص٢٥-٣٠). التعليقات(١٤٠-١٤١).

القُرَّاء»، والتُّورِبِشْتيّ في «تحفة المسترشدين»[١]، وصاحب «كشف الكشاف»[٢] في (سورة المؤمنين)، وصاحب «مرآة الجنان»[٣]، وغيرهم من العلماء المتبحِّرين، فمَن نفى عنه أنه تابعي فإمّا من التتبع القاصر، أو التعصب الفاتر. انتهى.

وقد نقلَه عنه محمد أكرم بن عبد الرحمن[٤] في «إمعان النظر في توضيح نخبة الفكر»، وأقرَّه»[٥].

---

(١) تحفة المرشدين في اختصار تحفة السالكين لفضل الله بن حسن التُّوربشتي الشيرازي الحنفي، أبو عبد الله، شهاب الدين، من مؤلفاته: الميسر شرح مصابيح السنة، والمعتمد في المعتقد، ومطلب الناسك في علم المناسك، (ت نحو ٦٠٠هـ). ينظر: هدية العارفين(٥: ٨٢١)، معجم المؤلفين(٢: ٦٢٥).

(٢) وهو عمر بن رسلان بن نصير الكناني العسقلاني البُلْقِيَني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين، قال البرهان الحلبي: رأيته رجلاً فريد دهره لم تر عيناي أحفظ للفقه وأحاديث الأحكام منه، من مؤلفاته: التدريب، وتصحيح المنهاج، وحواشي على الروضة، (٧٢٤-٨٠٥هـ). ينظر: الضوء اللامع(٦: ٨٥-٩٠)، والكشف(٢: ١٤٧٩).

(٣) وهو عبد الله بن أسعد بن علي اليَافِعِي اليَمَنِيّ المكِّيّ الشَّافِعِيّ، أبو السعادات وأبو عبد الرحمن، عفيف الدين، نسبة إلى بني يافع من حِمْير، من مؤلفاته: نشر المحاسن الغالية في فضل مشايخ الصوفية، وأسنى المفاخر في مناقب الشيخ عبد القادر، (٦٩٨-٧٦٨هـ). الدرر الكامنة(٢: ٢٤٧-٢٤٩). طبقات الشافعية(٢: ٣٣٠-٣٣٣). التعليقات (ص٦١).

(٤) وهو محمد أكرم بن عبد الرحمن السندي المكي. ينظر: الكشف(٢: ١٩٣٦).

(٥) إقامة الحجة(٨٧-٨٨).

و«في «الخيرات الحسان» في (الفصل السادس): صحّ كما قاله الذهبي: إنه رأىٰ أنس بن مالك وهو صغير، وفي رواية: مراراً، وكان يخضبُ بالحمرة، وأكثر المحدِّثين علىٰ أن التابعي مَن لَقِيَ الصحابيّ وإن لم يصحبه، وصحَّحَه النَّوَويّ كابن الصلاح، وجاء من طرق أنه روىٰ عن أنس ﷺ أحاديث ثلاثة، لكن قال أئمة الحديث: مدارها علىٰ مَن اتهمه الأئمة بالأحاديث.

وفي «فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن حجر»: إنه أدرك جماعة من الصحابة كانوا بالكوفة، لأن مولدَه بها سنة (ثمانين)، فهو من طبقة التابعين، ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأمصار المعاصرين له، كالأوزاعي بالشام، والحمّادَيْن بالبصرة، والثوري بالكوفة، ومالك بالمدينة، والليث بن سعد[1] بمصر. انتهىٰ كلام الحافظ. فهو من أعيان التابعين الذين شملهم قوله تعالىٰ: **{والَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ الله عَنْهُمْ وَرَضُواعنه}**[2]. انتهىٰ[3].

---

(١) وهو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمِي، مولاهم الأصبهاني الأصل المِصْريّ، أبو الحارث، قال الشافعي: الليث بن سعد أفقه من مالك إلاَّ أنّ أصحابه لم يقوموا به، (٩٤-١٧٥هـ). ينظر: وفيات(٤: ١٢٧-١٢٨). النجوم الزاهرة(٢: ١٧٥).

(٢) من سورة التوبة، الآية (١٠٠).

(٣) من الخيرات الحسان(ص٢٩).

الاختلاف في طبقته:

الأول: «قيل: إنّه من أتباع التابعين، وإنه أدركَ زمانَ الصحابة، لكنّه لم يلقَ أحداً منهم، «وهو الذي مال إليه الحافظُ ابنُ حجر العَسْقَلانيّ في «تقريب التهذيب»[1]»[2].

الثاني: قال جماعةٌ: إنّه لقيَ منهم وأخذَ عنهم، وهو الذي صحَّحَه عليّ القاري في «سند الأنام شرح مسند الإمام»، وقال «في «طبقات الحنفية»[3]: قد ثبتت رؤيته لبعض الصحابة، واختلف في روايته عنهم، والمعتمد ثبوتُها كما بيَّنتُه في «سند الأنام شرح مسند الإمام»[4] حال إسناده إلى بعض الصحابة الكرام، فهو من التابعين الأعلام. كما صرّح به العلماء الأعيان داخل تحت قوله تعالى: **{وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهم بإحْسَان}**[5]، وفي عموم قوله ﷺ: «خير القرون قرني، ثُمّ الذين يلونهم» رواه الشيخان[6]»[7].

---

(١) التقريب(ص٤٩٤).

(٢) مقدمة عمدة الرعاية(١: ٣٤).

(٣) ينظر: مناقب أبي حنيفة للقاري(٢: ٤٥٢-٤٥٣) في ذيل الجواهر.

(٤) سند الأنام شرح مسند الإمام(ص٥٨١-٥٩٧).

(٥) من سورة التوبة: الآية(١٠٠).

(٦) البخاري (٢: ٩٣٨). ومسلم (٤: ١٩٦٣).

(٧) إقامة الحجة(ص٨٤-٨٥).

«وأثبتَ **العَيْنِيّ**[١] سماعَه لجماعةٍ من الصحابةِ وردَّه الشيخُ قاسمُ الحنفيّ[٢]، وقيل: إنه أدركَ بالسنِّ نحو عشرين صحابيّاً، وإن لم يلق كلَّهم.

وقال **الخوارَزميُّ**[٣] في «مسند الإمام»[٤]: اتّفق العلماءُ على أنه روى عن أصحاب رسول الله ﷺ ستة أو سبعة أو ثمانية على اختلاف الروايات»[٥].

---

(١) وهو محمود بن أحمد بن موسى العنتابي المولد العَيْني الحلبي القاهري الحنفي، أبو محمد، بدر الدين، وكان أبوه قاضياً بعين تاب، فنسب إليه، قال السيوطي: كان إماماً عالماً علامة عارفاً بالعربية والتصريف حافظاً للغة سريع الكتابة، من مؤلفاته: البناية في شرح الهداية، ورمز الحقائق شرح كَنْز الدقائق، وعمدة القاري شرح صحيح البخاريّ (٧٦٢-٨٥٥هـ). ينظر: الضوء اللامع (١٠: ١٣١-١٣٥). كتاب أعلام الأخيار (ق٣٥١/ ب-ق٣٥٢/ أ) الفوائد البَهيَّة (ص٣٤٠).

(٢) وهو قاسم بن قُطْلُوبُغَا بن عبد الله السُّودُونيّ المِصْرِي الحَنَفي، أبو العدل، زين الدِّين، من مؤلفاته: تحفة الإحياء بتخريج أحاديث الإحياء، والترجيح والتصحيح على القدوري، وشرح المصابيح، (٨٠٢-٨٧٩هـ). ينظر: الضوء اللامع (٥: ١٨٤-١٩٠). التعليقات السنية (ص١٦٧-١٦٨). البدر الطالع (٤٥-٤٧).

(٣) وهو محمد بن محمود بن محمد الخَوَارَزْمِيّ الخطيب، أبو المؤيد، الإمام، وليَّ قضاء خُوارَزْم وخطابتها، صنَّف مسانيد الإمام أبي حنيفة، في مجلدين، جمع فيهما بين خمسة عشر مصنَّفاً، (٥٩٣-٦٥٥هـ). ينظر: الجواهر (٣: ٣٦٥). تاج التراجم (ص٢٧٨).

(٤) جامع مسانيد أبي حنيفة (١: ٢٢).

(٥) مقدمة الهداية (٢: ٦).

الثالث: أثبت جماعةٌ من المحدّثين أنه رأى أنسَ بنَ مالك ﵁، لكن لم تثبت روايتُه عنه، فعلى هذا هو من طبقة التابعين، وهو الأرجح. كما حقَّقتُه في رسالتي «إقامة الحجّة»(١).»(٢).

وقال أيضاً: «إنّه من التابعين رأى أنساً ﵁ غير مرّة، لمَّا قدمَ الكوفة، وهذا هو الصحيح الذي ليس ما سواه إلاَّ غلطاً»(٣).

وقال أيضاً: «مالك بن أنس ليس بتابعيّ، فإنّه لم يتيسَّر له لقاء أحد من الصحابة، ومنهم مَن قال: إنه تابعيّ، وهو قول لا يعبأُ به، كما أنّ القول بعدم تابعيّة أبي حنيفة لا يعبأ به، والصحيح أنه تابعيّ رأى أنس بن مالك ﵁ الصحابيّ، أخرجه ابن سعد(٤) بسند جيد، وقد امتاز بهذا الوصف من بين أقرانه، كسُفيان الثوريّ(٥) بالكوفة، ومالك بالمدينة، ....

---

(١) إقامة الحجة (ص٨٣-٨٩).

(٢) النافع الكبير (ص٤١).

(٣) مقدمة العمدة (١: ٣٤).

(٤) وهو محمد بن سعد بن منيع الهَاشِميّ الزُّهْرِيّ القُرَشِيّ البَصْرِيّ، أبو عبد الله، كاتب الوَاقِدِيّ، قال أبو حاتم والذَّهَبِيُّ وابنُ حجر: صدوق، من مؤلفاته: طبقات الصحابة، والطبقات الكبرى، (١٦٨-٢٣٠هـ). ينظر: الميزان (٦: ١٦٣). التقريب (ص٤١٤). الأعلام (٧: ٦).

(٥) وهو سُفْيان بن سعيد بن مسروق الثَّوْرِي الكوفي، أبو عبد الله، نسبة إلى بني ثور من عبد مناة من مضر، قال ابن معين: سفيان أمير المؤمنين في الحديث، (٩٥-١٦١هـ). ينظر: وفيات (٢: ٣٨٦-٣٩١). مرآة الجنان (١: ٣٤٥-٣٤٧).

والأَوْزَاعيّ[١] بالشام وغيرهم من مجتهدي عصره»[٢].

وقال أيضاً: «وكفاك من مفاخره التي امتاز بها بين الأئمة المشهورين كونه من التابعين، وهو الصحيح المرجَّح، فإنّه رأى أنساً ﵁ بناءً على أن مجرّد رؤية الصحابة كافٍ للتابعيّة كما حقّقه الحافظ ابنُ حجر في غير «التقريب»[٣]، والذهبيّ[٤]، والسُيوطيّ[٥]، وابنُ حجر[٦] المكّيّ[٧]،.....................

---

(١) وهو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمِد الأَوْزَاعِيّ، أبو عمر، نسبة إلى الأَوْزَع، وهي بطن من ذي الكَلاع من اليمن، إمام أهل الشام، وكان يسكن بيروت، ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها، وكانت الفتيا بالأندلس تدور على رأيه إلى زمن الحكم بن هشام. (٨٨-١٥٧هـ). ينظر: وفيات(٣: ١٢٧-١٢٨). مرآة الجنان(١: ٢٥١).

(٢) ظفر الأماني(ص٣٥٣).

(٣) كما في جواب سؤال سئل عنه. كما في تبييض الصحيفة(ص٢٩٦-٢٩٧).

(٤) في جزئه الخاص بمناقب أبي حنيفة (ص٨).

(٥) في تبييض الصحيفة في مناقب أبي حنيفة(ص٢٩٥).

(٦) وهو أحمد بن محمد بن علي بن حَجَر الهَيْتَمِيّ السَّعْدِيّ المَكِّيّ،أبو العباس،شهاب الدين،قال العيدروسي: الشيخ الإمام خاتمة أهل الفتيا والتدريس،كان بحراً في علم الفقه وتحقيقه لا تكدره الدلاء. له:تحفة المحتاج شرح المنهاج،والنِّعمة الكبرى،والجوهر المنظم في زيارة قبر النبي المكرم، (٩٠٩-٩٧٤هـ).ينظر: النور السافر (ص٢٥٨). التعليقات السنية(ص٤١١).الكشف(٢: ١٨٧٦).

(٧) في الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان(ص٢٩).

وابنُ[١] الجوزيّ[٢]، والنوويُّ[٣]، والدَّارَقُطْنِيّ[٤][٥]، وابنُ سعد، والخطيبُ[٦]، والوليُّ[٧] العراقيّ[٨]، وأكرم السندي، ....

---

(١) وهو عبد الرحمن بن علي بن محمد القُرَشِيّ التَّيْمِي البَكْرِي البَغْدَادِيّ الحَنْبَلِيّ الواعظ، أبو الفرج، جمال الدِّين، حكي مرَّة أن مجلسه حُزِرَ بمئة ألف، من مؤلفاته: زاد المسير، والمنتظم، والموضوعات، (٥٠٨-٥٩٧). ينظر: وفيات(٣: ١٤٠). مرآة الجنان(٣: ٤٨٩). تذكرة الحفاظ(٤: ١٣٤٢).

(٢) في العلل المتناهية(ص١: ١٣٦).

(٣) في تهذيب الأسماء واللغات(٢: ٢١٦).

(٤) وهو علي بن عمر بن أحمد بن مَهْدي الدَّارَقُطْنِيّ البَغْدَادِيّ الشَّافِعِيّ، أبو الحسن، والدَّارَقُطْنِيّ: نسبة إلى دار القُطْن، محلة كبيرة ببغداد. قال أبو الطيب الطَبَرِي: الدَّارَقُطْنِيّ أمير المؤمنين في الحديث. من مؤلفاته: السنن الكبير، المختلف والمؤتلف، والأفراد، (٣٠٦-٣٨٥هـ). ينظر: روض المناظر(ص١٨٤-١٨٥). الكامل في التاريخ(٧: ١٧٤). طبقات الشافعية الكبرى(٢: ٣١٢).

(٥) في تبييض الصحيفة(ص٢٩٥).

(٦) في تاريخ بغداد(٤: ٢٠٨).

(٧) وهو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي المهراني المصري العراقي، أبو زرعة، ولي الدين، من مؤلفاته: رواة المراسيل، وحاشية على الكشاف، وأخبار المدلسين، وتحرير الفتاوى، (٧٦٢-٨٢٦هـ). ينظر: الضوء اللامع(١: ٣٣٦-٣٤٤). البدر الطالع(١: ٧٢-٧٤).

(٨) كما في تبييض الصحيفة(ص٢٩٦).

وأبو[١] معشر[٢]، وحمزة السَّهميّ[٣]، واليافعيّ[٤]، والجَزَريّ، والتُّورِبِشْتيّ، والسراج، وغيرهم من المحدثين والمؤرِّخين المعتبرين، ومن أنكره فهو محجوج عليه بأقوالهم، وقد ذكرت تصريحاتهم وعباراتهم في رسالتي «إقامة الحجة»[٥]»[٦]، وهي:

قال شيخ الإسلام أبو عبد الله الذَّهَبِيّ: في «الكاشف» عنه: النعمان بن ثابت ابن زُوطا، رأى أنساً رضي الله عنه، وسمع عطاء والأعرج وعكرمة، وعنه أبو يوسف ومحمد، أفردت سيرته في «جزء». انتهى[٧].

و«قال في «تذكرة الحفاظ»: أبو حنيفة الإِمام الأعظم، فقيه العراق، النُّعمان ابن ثابت هو زوطا التيمي الكوفي، مولده سنة ثمانين، رأى أنس بن

---

(١) وهو عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد الطبري القطان، أبو معشر، قال الأسنوي: كان فقيهاً فاضلاً إماماً في القراءات، صنَّف فيها كتباً كثيرة حسنةً، (ت٤٧٨هـ). ينظر: العبر(٣: ٢٩٠). طبقات الأسنوي(٢: ٦٣).

(٢) في جزئه كما في تبييض الصحيفة(ص٢٩٧).

(٣) كما في تبييض الصحيفة(ص٢٩٦).

(٤) في مرآة الزمان(١: ٣١٠).

(٥) إقامة الحجة(ص٨٣-٨٩).

(٦) مقدمة التعليق(١: ١١٩). وينظر: مقدمة العمدة(١: ٣٤).

(٧) من الكاشف(٢: ٣٢٢).

مالك غيرَ مرة لَمَّا قدمَ عليهم الكوفة، رواه ابنُ سعد عن سيف بن جابر عن أبي حنيفة أنه كان يقولُه[1]»[2].

وفي «مرآة الجنان» لليافعي في حوادث سنة (خمسين ومئة): فيها توفِّي فقيه العراق الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، مولدُه سنة (ثمانين)، رأى أنساً ﷺ، وروى عن عطاء بن أبي رباح وطبقته. انتهى[3].

وفيه أيضاً بعيد هذا: كان قد أدرك أربعة من الصحابة هم: أنس بن مالك بالبصرة، وعبد الله بن أبي أوفى بالكوفة، وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة، قال بعضُ أصحاب التواريخ: لم يلق أحداً منهم، ولا أخذ عنهم، وأصحابه يقولون لقي جماعة من الصحابة، وروى عنهم. وذكر الخطيب في «تايخ بغداد»[4]: أنه رأى أنس بن مالك كما تقدم. انتهى[5].

وفي «تبييض الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة»: قد أَلَّف الإمام أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري المقرئ الشافعي جزءاً فيما رواه أبو حنيفة عن الصحابة، لكن قال حمزة السَّهميُّ: سمعت الدارقطنيّ يقول: لم

---

(١) انتهى من تذكرة الحفاظ(١: ١٦٨).

(٢) مقدمة التعليق(١: ١١٩-١٢٠).

(٣) من مرآة الجنان(١: ٣٠٩).

(٤) تاريخ بغداد(٤: ٢٠٨).

(٥) من مرآة الجنان(١: ٣١٠).

يلق أبو حنيفة أحداً من الصحابة إلا أنه رأى أنساً بعينه، ولم يسمع منه، وقال الخطيب[١]: لا يصح لأبي حنيفة سماع من أنس. انتهى ملخصاً[٢].

وفي «تبييض الصحيفة» أيضاً: قد وقفت على فُتيا رُفِعَت إلى الشيخ وليّ الدين العراقيّ هل روى أبو حنيفة عن أحد من الصحابة، وهل بعد من التابعين؟

فأجاب بما نصّه: الإمام أبو حنيفة لم يصحّ له رواية عن أحد من الصحابة، وقد رأى أنس بن مالك، فمن يكتفي في التابعين بمجرّد رؤية الصحابي يجعله تابعياً. انتهى.

وفيه أيضاً رفع هذا السؤال إلى الحافظ ابن حجر: فأجاب بما نصّه: أدرك أبو حنيفة جماعةً من الصحابة؛ لأنه ولد بالكوفة سنة (ثمانين) من الهجرة وبها يومئذٍ عبد الله بن أبي أوفى، فإنه مات بعد ذلك، وبالبصرة أنس، وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به أن أبا حنيفة رأى أنساً، وكان غير هذين من الصحابة بعِدَّةٍ من البلاد أحياء.

وقد جمعَ بعضُهم جزءاً فيما ورد من رواية أبي حنيفة من الصحابة، ولكن لا يخلو إسناده من ضعف، والمعتمدُ على إدراكه ما تقدّم، وعلى رؤيته لبعض الصحابة ما أورده ابن سعد في «الطبقات» فهو بهذا الاعتبار من طبقة

---

(١) في تاريخ بغداد(٤: ٢٠٨).

(٢) من تبييض الصحيفة(ص٢٩٦-٢٩٧).

التابعين، ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأعصار المعاصرين له كالأوزاعي بالشام، والحمادين بالبصرة، والثوري بالكوفة، ومسلم بن خالد الزنجي بمكة، والليث بن سعد بمصر. انتهى[1].

«وحاصل ما ذكره هو وغيره الحكمُ على أسانيد ذلك بالضعفِ وعدم الصحّة لا بالبطلان، وحينئذٍ يسهل الأمر في إيرادها؛ لأن الضعيفَ تجوزُ روايتُه ويطلقُ عليه أنه واردٌ. كما صرَّحوا انتهى[2]»[3].

وفي «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» لابن الجوزي في (باب الكفالة برزق التفقه)، قال الدَّارَقُطْنِيّ: أبو حنيفة لم يسمع من أحد من الصحابة، وإنّما رأى أنس بن مالك رضي الله عنه بعينه. انتهى[4].

«وقال ابنُ خلكان[5]: أدرك الإمام أربعة من الصحابة، وهم: أنس بن مالك بالبصرة، وعبد الله بن أبي أوفى بالكوفة، وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكّة، ولم يلقَ أحداً منهم ولا أخذَ عنه. «وأصحابه يقولون لقي جماعةً من الصحابة، وروى عنهم ولم يثبت ذلك عند أهل النقل»[6].

---

(١) من تبييض الصحيفة(ص٢٩٦-٢٩٧).

(٢) من تبييض الصحيفة(٢٩٥-٢٩٧).

(٣) مقدمة السعاية(١: ٢٨-٢٩).

(٤) من العلل المتناهية(ص١: ١٣٦).

(٥) وفيات(٥: ٤٠٦).

(٦) مقدمة السعاية(١: ٢٨).

وقال ابنُ حجر: إنه روىٰ عن ابن أبي أوفىٰ حديثاً واحداً. وذكر الخطيب في «تاريخ بغداد»[1]: إنه رأىٰ أنسَ بن مالك رضي الله عنه. وقال ابن حجر: قد صحّ كما قال الذهبيُّ: إنه رآه وهو صغيرٌ، وفي رواية، قال: رأيتُه مراراً، وكان يخضبُ بالحمرة، وجاء من طرقٍ: إنه روىٰ عنه أحاديثَ ثلاثة.

ونقل عليٌّ القاري في «شرح شرح النخبة»[2] عن السَّخاويِّ[3]: إن المعتمد أنه لا رواية للإمام عن أحد من الصحابة لصغره في زمن إدراكه إيّاهم.»[4].

وقال الكفوي[5]: «وأنكر جماعةٌ من المحدّثين كونه تابعيّاً وأصحابه أثبتوه بالأسانيد، وهم أعرف بأحواله منهم»[6].

---

(١) تاريخ بغداد(٤: ٢٠٨).
(٢) (ص١٨٥).
(٣) وهو محمد بن عبد الرحمن بن محمد السَّخَاوِيّ القاهريّ الشَّافِعِيّ، شمس الدِّين، نسبة إلىٰ سخا بلدة غربي الفسطاط، قال الإمام اللكنوي: طالعت من تصانيفه: فتح المغيث، والمقاصد الحسنة، وارتياح الأكباد بفقد الأولاد، وكلُّها نفيسةٌ جداً مشتملةٌ علىٰ فوائد مطربة. (٨٣١-٩٠٢هـ). ينظر: التعليقات السنية(ص٦٩). الضوء اللامع(٨: ٢-٣٢). النور السافر(ص١٨-٢٣).
(٤) مقدمة الهداية(٢: ٦).
(٥) وهو محمود بن سليمان الكَفَوِيَ الرُّوميّ الحَنَفِي، من مؤلفاته: كتاب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، وشرح آداب البحث، (ت نحو ٩٩٠هـ). ينظر: التعليقات السينة (ص١٩). الأعلام(٨: ٤٩). معجم المؤلفين(٣: ٨٠٩).
(٦) مقدمة السعاية(١: ٢٩).

فهذه العلماء الثقات: الدارقطنيّ وابنُ سعد والخطيبُ والذهبيُّ وابـنُ حجر والوليُّ العراقيّ والسيوطيُّ وعليٌّ القاري وأكرمُ السندي وأبو معشر ـ وحمزة السَّهميّ واليافِعِيّ والجَـزَريّ والتُّورِبِشْـتِيّ وابـنُ الجـوزي والسراجُ صاحب «كشف الكشاف» قد نصُّوا على كون الإمام أبي حنيفة تابعيّاً، وإنّما أنكر من أنكر منهم روايتَه عن الصحابة، وقد صرَّح بـه جمـعٌ آخـرون مـن المحدِّثين والمؤرِّخين المعتبرين أيضاً تركتُ عباراتِهم خوفاً من الإطالة الموجبة للملالة، وما نقلته إنّما نقلته بعد مطالعة الكتب المذكورة لا بمجرّد اعتماد نقلِ غيري، ومن راجع الكتب المذكورة يجد صدق نقلي. وأما كلمات فقهائنا في هذا الباب فأكثر من أن تحصى.

ومَن أنكر كونه تابعيّاً من المؤرِّخين لا يصلُ في الاعتماد وقـوّةِ الحفـظ وسعةِ النظر إلى مرتبة هؤلاء المثبتين فلا عبرة بقوله معارضاً لقولهم، وهـذا الذَهَبِيُّ شيخُ الإسلام المعتمدُ في نقله عند الأنام لو صرَّحَ وحده بكونه تابعيّاً لكفى قوله رادّاً لقول النافين.

فكيف وقد وافقه إمام الحفاظ ابنُ حجر، ورأسُ الثقات الوليّ العراقي، وخاتمة الحفاظ السيوطيُّ، وعمود المؤرخين اليافِعِيّ، وغـيرُهم، وسـبقه إلى ذلك الخطيب وما أدراك ما الخطيب والدارقطنيُّ ومـا أدراك مـا الـدارقطني إمامان جليلان مستندان معتمدان وغيرهما.

فإذن لم يبق للمنكر إلا أن يكذِّبَ هؤلاء الثقات، فإن وقع منه ذلك فلا كلام معه، أو يقدم أقوال مَن دونهم على أقوالهم، فإن فعل ذلك لزم ترجيح

المرجوح، والمرجو من العلماء المنصفين بعد مطالعة هذه النصوص أن لا يبقى لهم إنكار»[١].

تشكيك

«قال[٢]: ولد سنة (٨٠) الهجرة كذا ذكره الواقِدِيّ[٣] والسَّمْعَانِيّ[٤] عن أبي يوسف، وقيل: عام إحدى وستين، والأول أكثر وأثبت.

---

(١) إقامة الحجة(٨٣-٨٩).

(٢) أي القنوجي في أبجد العلوم(٣: ١٢١).

(٣) وهو محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي المدني الوَاقِدِيّ، أبو عبد الله، قال الذهبي: أحد أوعية العلم، وكان يقول: حفظي أكثر من كتبي، وقد تحوَّل مرَّة وكانت كتبه مئة وعشرين حملاً. له: تاريخ الفقهاء، والسنة والجماعة، وذم الهوى وترك الخوارج في الفتن، (١٣٠-٢٠٧هـ). ينظر: العبر(١: ٣٥٣). التقريب(ص٤٣٣). مرآة الجنان(٢: ٣٦-٣٧).

(٤) وهو عبد الكريم بن محمد بن منصور التَّمِيمي السَّمْعاني المروزي الشَّافِعِيّ، أبو سعد، تاج الإسلام، الملقب قوام الدين، نسبة إلى سمعان، وهو بطن من تميم، له: تذييل تاريخ بغداد، وتاريخ مرو، والأنساب، (٥٠٦-٥٦٢هـ)، ينظر: النجوم الزاهرة(٥: ٣٧٨) وفيات(٣: ٢٠٩-٢١٢). الأنساب(٣: ٢١٠).

تفكيك

أقول: نعم القول الأول ذهبَ إليه الأكثر، وهو الأصح، والقول الثاني: غيرُ معتبر، وأيّاً ما كان فقد لَّمحت بقولك معاصرته للصحابة، فإن ذلك العصرَ كان فيه جمعٌ من الصحابة، فقد ذكر الحافظُ زينُ الدين العِراقيّ في «شرح ألفيته»، وغيره:

إن آخر الصحابة موتاً على الإطلاق أبو الطُّفَيل عامر بن واثلة الليثي رضي الله عنه، مات سنة (مئة) من الهجرة. كذا جزمَ به ابنُ الصلاح[1]، وقيل: توفي سنة (اثنتين) قاله مصعب بن عبد الله[2]، وجزمَ ابنُ حِبَّان[3] وابنُ قانع[1] بأنه توفِّي سنة (سبع)، وصحَّحَ الذَّهَبِيُّ[2] سنةَ (عشر ومئة).

---

(١) وهو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشَّهْرَزُورِيّ الشَّرَخاني الدِّمَشِقيّ، أبو عمرو، تقي الدين، المعروف بابن الصَّلاح، قال: الأسنوي: كان إماماً في الفقه والحديث، عارفاً بالتفسير والأصول والنحو ورعاً زاهداً، (٥٧٧-٦٤٣هـ). ينظر: طبقات الأسنوي(٢: ٤١). طبقات ابن هداية الله(ص٢٢٠-٢٢١). روض المناظر(ص٢٥٣).

(٢) وهو مصعب بن عبد الله بن مصعب الزُّبيريّ المدنيّ، أبو عبد الله، له: جزء فيه تاريخ وفاة الشيوخ الذي أدركهم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، وكتاب النسب الكبير، ونسب قريش، (١٥٦-٢٣٦هـ). ينظر: معجم المؤلفين(٣: ٨٨٩).

(٣) وهو محمد بن حِبَّان بن أحمد بن التَّمِيمِيّ البُسْتيّ الشَّافِعِيّ، أبو حاتم، قال ابن السمعاني: كان إمام عصره تولَّى قضاء سمرقند مدَّة، من مؤلفاته: الصحيح المسمَّى

وآخر مَن مات بالمدينة، قيل: السائب بن يزيد ﵁، توفِّي سنة (ثمانين)، أو (ست وثمانين)، أو (ثمان وثمانين)، أو (إحدى وتسعين) على اختلاف الأقوال، وقيل: سهل بن سعد الأنصاري ﵁، مات سنة (ثمان وثمانين)، أو (إحدى وتسعين) على الاختلاف، وقيل: جابر بن عبد الله ﵁، توفِّي سنة (اثنتين وسبعين) أو (ثلاث) أو (أربع) أو (سبع)، أو (ثمان)، أو (تسع) على الاختلاف، وقيل: محمود بن الربيع ﵁، توفِّي سنة (تسع وتسعين)، وقيل: محمود بن لبيه ﵁، توفِّي في سنة (ست وتسعين)، أو (خمس وتسعين).

وآخر مَن مات بمكّة، قيل: جابر ﵁، والمشهور وفاتُه بالمدينة، وقيل: عبد الله بن عمر ﵁، توفِّي سنة (ثلاث وسبعين)، أو (أربع).

وآخر مَن مات بالبصرة أنس ﵁ سنة (ثلاث وتسعين)، أو (مئة)، أو (إحدى ومئة)، أو (تسعين) على الاختلاف.

وآخر مَن مات منهم بالكوفة عبد الله بن أبي أوفى ﵁، وقيل: أبو جحيفة ﵁، والأول أصحّ، فإن أبا جحيفة توفِّي سنة (ثلاث وثمانين)، وقيل:

الأنواع والتقاسيم، والثقات، ومعرفة المجروحين، (ت٣٥٤هـ). ينظر: العبر(٢: ٣٠٠). طبقات الأسنوي(١: ٢٠١).

(١) وهو عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي مولاهم البغدادي، أبو الحسين، له: معجم الصحابة، وكتاب السنن عن أهل البيت، (٢٦٥-٣٥١هـ). ينظر: مرآة الجنان(٢: ٣٤٧). معجم المؤلفين(٢: ٤٤).

(٢) في العبر(١: ١٣٦).

(سبعين)، وبقي ابنُ أبي أوفى ﷺ إلى سنة (ست) أو (سبع) أو (ثمان وثمانين)، وعمرو بن حريث ﷺ أيضاً مات بالكوفة سنة (خمس وثمانين)، أو سنة (ثمان وتسعين)، وحينئذٍ يكون هو الآخر.

وآخر مَن مات منهم بالشام عبد الله بن المازنيّ ﷺ سنة (ثمان وثمانين)، أو (ستّ وتسعين).

وآخر مَن مات بدمشق واثلة بن الأسقع ﷺ سنة (خمس وثمانين)، أو (ثلاث) أو (ستّ).

وآخر مَن مات بمصر عبد الله بن الحارث بن جزء سنة (ست وثمانين)، أو (خمس)، أو (سبع)، أو (ثمان)، أو (تسع)، وفي المقام تفصيل ليس هذه موضعه، وليطلب من رسالتي: «تبصرة البصائر في معرفة الأواخر»، وفَّقنا اللهُ لختمه كما وفّقنا لبدئه.

وبالجملة فكون الإمام معاصر للصحابة قطعيٌّ لا ينكرُه إلاَّ غبيٌّ أو غويٌّ، فظهرَ أن الحنفيّة ليسوا بمتفرِّدين بإثبات المعاصرة، بل غيرُهم من حملةِ الشريعةِ مؤمنون بالمعاصرة، فما وجه تخصيصها بهم فيما يأتي بعد هذه الجملة.

تشكيك

ثمّ قال[١]: لم ير أحداً من الصحابة باتفاق أهل الحديث، وإن كان عاصر بعضهم على رأي الحنفية.

تفكيك

أقول: أليس ابنُ سعد والذهبيُّ عندكم من المحدِّثين، وهما قد أقَّرا برؤيته لبعض الصحابة باليقين.

انظر إلى قولِ الذَّهَبِيِّ في «تذكرة الحفاظ» في ترجمته: مولدُهُ سنةَ (ثمانين)، رأى أنس بن مالك رضي الله عنه غير مرَّة لَمَّا قدمَ عليهم الكوفة، رواه ابنُ سعد عن سيف بن جابر أنه سمع أبا حنيفة يقوله. انتهى[٢].

وإلى قوله في: «الكاشف»: رأى أنساً رضي الله عنه. انتهى[٣].

أليس الخطيبُ والنَّوَوِيُّ من المحدِّثين وهما قد نصَّا على كونه من التابعين، انظر إلى قول النَّوويّ في «تهذيب الأسماء واللغات»، قال الخطيب البغدادي في «التاريخ»: هو أبو حنيفة التَّيِّميّ، فقيه أهل العراق، رأى أنس بن مالك رضي الله عنه ... الخ[٤].

---

(١) أي القنوجي في أبجد العلوم(٣: ١٢١).

(٢) من تذكرة الحفاظ(١: ١٦٨).

(٣) من الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة(٢: ٣٢٢).

(٤) انتهى من تهذيب الأسماء(٢: ٢١٦).

أليس الدَّارَقُطْنِيُّ وابنُ الجَوْزيِّ من أرباب الحديث، وهما أيضا صرَّحا وأقرَّا بهذا الحديث، قال ابنُ الجوزي في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» في (باب الكفالة برزق المتفقه)، قال الدَّارَقُطْنِيُّ: لم يسمع أبو حنيفة أحداً من الصحابة، وإنّما رأى أنس بن مالك ﷺ بعينه. انتهى[1].

ومثله نقلَه السُيوطيُّ في «تبيض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة»[2]: عن حمزة السَّهميّ أنه سمع الدَّارقُطْنِيّ يقوله.

أليس الوليُّ العراقيُّ والحافظُ ابنُ حجر العَسْقلانيّ من أجلّة المحدِّثين، وقد نقل السُيوطيُّ قولَهما في هذا الباب: أنّهما صرحا بكونه من التابعين، وهذه عبارتُه[3].... .انتهى[4].

فقد ثبت أن جمعاً من المحدِّثين أقروا برؤيته للصحابة وتابعيّته، وكذا صرَّحَ به غيرُهم ممَّن ذكرناهم سابقاً وأوردنا عباراتهم في «إقامة الحجّة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة»[5].

وبهذا ظهر أنّ ما لهج كثيرٌ من منكري تابعيّته بأنّ الحافظَ ابنَ حجر عدَّه في «التقريب»[6] من الطبقة السادسة الذين لم يحصل لهم التلاقي بإحدى

(١) من العلل المتناهية (ص١: ١٣٦).

(٢) (ص ٢٩٦).

(٣) مرَّ ذكر العبارة سابقاً، وسيأتي ذكرها بعد قليل.

(٤) من تبييض الصحيفة (ص٢٩٧).

(٥) إقامة الحجة (ص٨٣-٨٩).

(٦) تقريب التهذيب (ص٤٩٤).

الصحابة ليس كما ينبغي، فإن كلامه في «التقريب» ليس بأحقّ بالأخذ من كلامه في جواب السؤال الذي نقل السُيوطيّ، فما الذي جعل كلامه في «التقريب» مرجّحاً وكلامَه الآخر غير مرضي إلا أن يكون الفهم أو كتمان الصواب، وهو لا يليق بأولي الألباب.

وقد تقرَّرَ أن العالِمَ إذا صدرَ منه كلامان مختلفان، فأحقُّهما ما وافق فيه غيره من الأجلّة، ودلَّت عليه الأدلة، وهذا يقتضي أن يرجَّحَ كلامُه في غير «التقريب»؛ لكونه موافقاً لجمع من الأجلّة.

ولعلك تفطَّنت من هاهنا أن قول طاهر الفَتَّنيّ[1] في «مجمع البحار» في ترجمة أبي حنيفة: كان في أيّامه أربعة من الصحابة: أنس، وعبد الله بن أبي أوفى، وسهل بن سعد، وأبو الطُّفيل، ولم يلقَ أحداً منهم، ولا أخذَ عنه، وأصحابُه يقولون: إنّه لَقِيَ جماعةً من الصحابة، وروى عنهم، ولا يثبت ذلك عند أهل النقل. انتهى. غير لائق لأنّ يُلتفتَ إليه فضلاً عن أن يحتجَّ به.

---

(١) وهو محمد طاهر الفَتَّنيّ الهندي، نسبة إلى فتَن معرَّب بتن بلدة من بلاد كجرات، من مؤلفاته: مجمع البحار في غريب الحديث، والمغني، وقانون الموضوعات، (ت٩٨٦هـ). ينظر: التعليقات السنية(ص٢٧٢).

تشكيك

ثمّ قال[١]: وبالغ في «مدينة العلوم» في إثبات اللقاء والروايةِ عن بعضِهم وليس كما ينبغي.

تفكيك

أقول: صاحب «المدينة» بسطَ الكلامَ في إمكان الرؤية وإثبات المعاصرة والملاقات، وهو مصيب في ذلك على ما فصَّلنا ذلك، وعبارته: هكذا اتَّفق المحدِّثون على أن أربعةً من الصحابة كانوا على عهد الإمام أبي حنيفة في الحياة وإن اختلفوا في روايته عنهم:

منهم: أنس، وهو آخر مَن مات من الصحابة بالبصرة، توفِّي سنةَ (إحدى أو ثلاث وتسعين) فيكون الإمام يوم وفاته ابن (ثلاث)، أو (إحدى عشرة).

ومنهم: عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه، وهو آخر مَن مات من الصحابة بالكوفة، توفِّي بها سنة (ستّ)، أو (سبع وثمانين)، فلا يكون الإمام وقت ولادتِه أقلّ من خمس سنين، وهو سنُّ السماع عند المحدّثين؛ لأنهم قبلوا

---

(١) أي القنوجي في أبجد العلوم(٣: ١٢١-١٢٢).

ومن غرائب هذا الباب ما روىٰ عن إبراهيم بن سعيد الجَوْهَرِيّ[1]، قال: رأيتُ صبيّاً ابن (أربع) سنين حمل إلىٰ المأمون، وقد قرأ القرآن غير أنّه إذا جاعَ بكىٰ، وعن القاضي أبي محمد الأَصْفَهانِيّ، قال: حفظتُ القرآن وأنا ابن خمس سنين.

ومنهم: سهل بن سعد الساعدي ﷺ، مات بالمدينة سنة (إحدىٰ وتسعين)، أو (ثمان وثمانين)، وهو آخر مَن مات بالمدينة، والإمام مالك أدرك زمانه، وإن لم يره منه.

ومنهم: أبو الطفيل ﷺ، مات بمكّة سنة (اثنتين ومئة)، وهو آخر مَن مات في جميع الأرض من الصحابة، والإمامُ مالك أدرك زمانه لا محالة، وقال بعض المحدّثين: إنه لم يره، وأصحابُ المناقب ذكروا بأسانيدهم أنه رآه، وقد ثبت أنّه بالإمكان ثابتٌ والناقل عدلٌ، والمثبتُ أولىٰ من النافي.

وهؤلاء الذين ذكرناهم الذين غلب الظنّ علىٰ أن الإمامَ لقيهم، وتحقّق أنه أدرك زمانهم.

---

(١) وهو إبراهيم بن سعيد الجَوْهَريّ الطبري البغدادي، أبو إسحاق، قال ابن حجر: ثقة حافظ تكلِّم فيه بلا حجّة. له: المسند، (١٧٠-٢٤٧هـ). ينظر: التقريب (ص٢٩). معجم المؤلفين (١: ٢٨).

وهاهنا رجالٌ شكَّ القومُ في أنّ الإمامَ أدرك زمانهم:

منهم: معقل بن يسار؛ لأنّ معقلاً ﷺ، توفِّي بالبصرة سنة (سبع وستين)، أو (سبعين)، وولادة الإمام سنة (ثمانين)، اللَّهمَّ إلاَّ على قول من قال: إن الإمام ولدَ سنة إحدى وستين.

ومنهم: جابر بن عبد الله ﷺ، فإنه ماتَ بالمدينة سنة (سبع)، أو (ثمان وسبعين).

ومنهم: عبد الله بن أنيس ﷺ، قيل: لقيه وروى عنه، إلاَّ أنّ فيه إشكالاً؛ إذ قد أجمع أهل التاريخ أنه مات بالمدينة سنة (أربع وخمسين) قبل ولادة الإمام.

ومنهم: عائشة بنت عجر، قيل: لقيها الإمام وروى عنها... الخ.

تشكيك

ثمّ قال[1]: قال ـ أي صاحب «المدينة» ـ: وقد ثبت بهذا التفصيل أن الإمام من التابعين، وإن أنكرَ أصحابُ الحديث كونَه منهم، إذ الظاهر أن أصحابَه أعرفُ بحاله منهم. انتهى. وفيه نظرٌ واضحٌ؛ لأن معرفة أهل الحديث بوفيّات الصحابة وأحوال التابعين أكثر من معرفة أصحاب الرأي.

(١) أي القنوجي في أبجد العلوم(٣: ١٢٢).

تفكيك

أقول: فثبت المطلوب؛ لأنّ أهـل الحـديث أيضـاً صرَّحـوا بالمعـاصرة والرواية.

تشكيك

ثمّ قال[1]: وقولهم: إن المثبت أولى من النافي تعليلٌ لا تعويل عليه.

تفكيك

أقول: هذا عجيبٌ جداً، فإن المسألة بدلائلها وتفاريعهـا مبسـوطةٌ في كتب الأصول ومشيّدةٌ بالمعقول والمنقول، وقد استند بهما المحدّثون أيضاً في كثيرٍ من مبـاحثِهم وإثبـات مطـالبهم، ولـولا اعتبارُهـا لاضـمحل انتظـام الشريعة في أكثر مباحثِها، وبها استندَ البُخاريّ في رسالته في «رفع اليدين» إن شئت فطالعها»[2].

---

(١) القنوجي في أبجد العلوم(٣: ١٢٢).

(٢) انتهى كلام الإمام اللكنوي من إبراز الغي(١٤٧-١٥٥).

تشكيك

قال[١]: «إن تقييد معاصرة أبي حنيفة بالصحابة بقوله: على رأي الحنفيّة؛ مع كونها ممَّا اتَّفقَ عليه جملة الملّة الحنيفية، إن لم يكن للإشارة إلى خلاف وقع فيه، فهو مهملٌ عبثٌ لا فائدة فيه، ومثله يجبُ على العلماء الاجتناب عنه لا سيما إذا كان موهماً لما يخالف ما قصد منه.

قلت في «إبراز الغي»: ثمّ قال: لم ير أحداً من الصحابة باتّفاق أهل الحديث، وإن كان عاصرَ بعضَهم على رأي الحنفية.

أقول: أليس ابنُ سعد والذَّهبيُّ عندكم من المحدِّثين، وهما قد أقرَّا برؤيته بعضَ الصحابة باليقين.

انظر إلى قول الذَّهَبِيِّ في «تذكرة الحفاظ» في ترجمته: مولدُهُ ثمانين رأى أنس ابن مالك رضي الله عنه غير مرة لَمَّا قدمَ عليهم الكوفة، رواه ابن سعد عن سيف بن جابر أنه سمع أبا حنيفة يقوله. انتهى[٢]. وإلى قوله في «كاشفه»: رأي أنساً. انتهى[٣].»[١]

---

(١) أي الإمام اللكنوي في تذكرة الراشد، وهنا سيذكر كلامه السابق نقله عن إبراز الغي له في الإجابة عن تشكيكات القنوجي، ثم يرد على ما أورده عليه ناصر القنوجي، وهو السهسواني.

(٢) من تذكرة الحفاظ(١ : ١٦٨).

(٣) من الكاشف(٢ : ٣٢٢).

قال ناصرُك المختفي[٢]: كون ابن سعد والذَّهَبِيّ من المحدِّثين ليس معارضاً لقول صاحب «الأبجد»: من أنه لم ير أحداً من الصحابة باتِّفاق أهل الحديث، فإن المرادَ بالاتِّفاق قولُ الأكثر لا قول الكلّ، أو يقدَّرُ هناك مضاف: أي باتِّفاق جماعة من أهل الحديث، أو باتِّفاق جمهور أهل الحديث، ولا ريب أنّ جماعةً من أهل الحديث، بل جمهورُهم قد أنكروا ملاقاته مع الصحابة.

تفكيك

أقول: فيه خدشةٌ من وجوه متعدِّدة:

---

(١) انتهى من إبراز الغي (ص١٥٠-١٥١).

(٢) المقصود به محمد بشير السِّهسواني إذ نصر القنوجيّ على ما أورده على العلماء الكبار أئمة هذه الأمة، وألَّف كتاباً في الرد على الإمام اللكنوي سمّاه تبصرة الناقد أجاب فيه على أورده الإمام اللكنوي على القنوجي في إبراز الغي، ولم يذكر اسمه، فكان ناصراً مختفياً، فألَّف الإمام اللكنوي تذكر الراشد في الإجابة على أورده وردَّه، فكان كتاباً بديعاً مليئاً بالتحقيقات التاريخية والفقهية والأصولية وغيرها، انتصر فيه للأئمة الأعلام ضد كيد الحاسدين، وتشويش الكاسدين.

الأول: إن حذفَ المضاف إنّما يجوز إذا دلَّت قرينةٌ حاليّة أو مقاليّة عليه لا مطلقاً، ووجودُ القرينة في عبارتك عليه مفقود قطعاً، قال ابنُ القيم[١]: في «بدائع الفوائد» عند البحث في تذكير قريب الواقع في قوله تعالى: {**إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**}[٢] عند ذكر المسلك الثالث من مسالك توجيهه، وهو أنَّ قريباً في الآية من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، هذا المسلكُ ضعِّف؛ لأنّ حذفَ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادَّعاؤه مطلقاً، وإلاَّ لالتبس الخطاب، وفسدَ التفاهم، وتعطَّلت الأدلّة، إذ ما من لفظ: أمر أو نهي أو خبر يتضمّن مأموراً منهيّاً عنه ومخبراً إلاَّ ويمكن أن يقدَّرَ له مضافٌ يخرجُه عن تعلِّق الأمر والنهي والخبر به، فيقول الملحد في قوله تعالى: {**وَللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ**}[٣] و{**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَام**}[٤]: أي معرفةُ الحجِّ والصيام، وإذا صحَّ هذا الباب فسد التخاطب، وتعطَّلت الأدلة، وإنّما يضمر المضافُ حيث يتعيَّن ولا يصحُّ الكلام إلاَّ بتقديره للضرورة. انتهى.

---

(١) وهو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُّرْعِيّ الدِّمَشْقِيّ الحَنْبَلِي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن قَيِّم الجَوْزِيَّة، من مؤلفاته: الفوائد، والتفسير القيم، ومفتاح دار السعادة، (٦٩١-٧٥١هـ). ينظر: الكشف(١: ٢٣٠). الأعلام(٦: ٢٨٠-٢٨١).

(٢) من سورة الأعراف: الآية(٥٦).

(٣) من سورة آل عمران: الآية(٩٧).

(٤) من سورة البقرة: الآية(١٨٣).

وقال أيضاً: قوله: **{إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ}**(١) ليس في اللفظ ما يدلُّ على إرادة موضع ولا مكانٍ أصلاً، فلا يجوز دعوى إضماره، بل دعوى إضماره خطأٌ قطعاً؛ لأنه يتضمَّن الإخبارَ بأن المتكلِّمَ أراد المحذوف ولم ينصب على إرادته دليلاً لا صريحاً ولا لزوماً، فدعوى المدعي أنّه أراده دعوى باطلة. انتهى.

الثاني: إن حملَ الكلامِ على هذا المراد لا يدفعُ الفساد، فقد قال ابنُ حجر المكِّيُّ في رسالته «شن الغارة على من أظهر مَعَرَّة تقوّله في الحنا وعواره»: مرادُهم كذا؛ ليس من احتمالات اللفظ الدالّ عليها، وإنّما هو صرفٌ عن مراده إلى غيره بضرب من ضروب التأويل، فالفسادُ لازمٌ بكلِّ تقدير. انتهى.

الثالث: إن كون المراد بالاتفاق قول الأكثر وإن كان جائزاً، لكنَّه خلاف الظاهر، فلا يجوزُ إيراد مثله في تراجم مثل هؤلاء الأكابر.

الرابع: إنّه لو أريد بالاتفاق قول أكثر أهل الحديث أو جمع منهم لدلَّ ذلك على أنه رأى الصحابة وعاصرهم على قول جمع منهم، فلا يصحُّ تقييد المعاصرة برأي الحنفية في قولك: وإن كان عاصر بعضهم على رأي الحنفية، بل يكون هذا ضائعاً مُهملاً فاسداً مُبطَلاً.

الخامس: إنه لو كفى مثل هذه الاحتمالات لرفعِ الالزامِ لم يستقرَّ إيرادٌ ولا ملامٌ على مَن يدَّعي الإجماع في مسألة أصليّة أو فرعيّة؛ لاحتمال أن يكون

---

(١) من سورة الأعراف: الآية(٥٦).

المرادُ بالإجماع قولَ أكثرهم، أو يحذف لفظ: جمع منهم، وبطلانه أظهر من أن يخفى، فلم يزل أهل العلم والنُّهى يطعنون على مَن يدَّعي الإجماع في موضع مختلف فيه ويبطلون قولَه ونقلَه بإبرازِ اختلاف فيه، حتى قال الإمام أحمد ـ وناهيك به جلالة وقدراً ـ: مَن ادَّعى الإجماع فهو كاذبٌ[1]. استبعاداً؛ لوجوده ردّاً على مَن يتسارع إلى دعواه جزماً، ولو سهل في كلِّ موضع حمل الإجماع والإتفاق على ما حمله عليه الناصر القاصر لم يستقم التكذيب، ولا الإنكار على مدَّعي الإجماع بحسب الظاهر.

---

(١) وتمام قول أحمد: لعلَّ الناس اختلفوا ما يدريه ولم ينبه إليه، فليقل لا نعلم الناس اختلفوا.

وقد ذكر العلماء تأويلات لقوله، منها:

١ - قال ابن الحاجب أنه ما قاله إنكار على فقهاء المعتزلة الدين يدعون إجماع الناس على ما يقولونه وكانوا من أقل الناس معرفة بأقوال الصحابة والتابعين.

٢ - ذهب ابن تيمية والأصفهاني أنه أراد غير إجماع الصحابة.

٣ - إنه أراد به في حق من لا معرفة له بأحوال الناس، ولا عناية له بالاستخبار عن المذهب، إذا قال ذلك فهو كذب.

٤ - إنه حمل على الورع أو عالم بالخلاف أو تعذر معرفه الكل أو على العام النطقي أو على غير الصحابة، لحصرهم وانتشارهم.

٥ - إنه محمول على انفراد ناقله. ينظر: ابن حنبل لأبي زهرة (ص٢٦٤). وتيسير التحرير (ص٢٢٧). وأصول مذهب أحمد (ص٣١٤، ٣١٧) عن تصويب شرح مختصر التحرير (ص٢٢٥ـ٢٢٨)، وفواتح الرحموت (٢: ٢١٢).

السادس: إن لفظ: الاتفاق؛ المضاف إلى أهل الحديث لا يشكُّ أحدٌ في أنه موهمٌ؛ لعدم اختلافهم فيه، وإن كان مرادك اتّفاق بعضهم أو أكثرهم مع خلاف فيه، فإن هذا المرادَ إنّما يطلعُ عليه المريدُ لا غيره ممَّن ينظر كلامه ويستفيد، إلا أن يقيمَ القرينة على هذه الإرادة، وإذ ليست فليست، وايراد مثل هذا الموهم في ترجمة مثل هذا الإمام ليس من شأن العلماء الكرام، بل مثل هذه الخدعة لا يرتكبُها إلا متعسِّفٌ مُلام، ومثل: هذه المكيدة لا يكتسبُها إلا متعصِّبٌ ذو أوهام.

السابع: إن إنكارَ جمعٍ من المحدِّثين كون الإمام أبي حنيفة من التابعين، وان كان صحيحاً لكن نسبةَ ذلك إلى أكثرِهم أو جمهورِهم كما صدرَ من ناصرك في توجيه كلامك باطل يقيناً، وليأت مَن يدَّعي ذلك ناصراً كان أو منصوراً ببرهان نقليٍّ على ذلك ليكون منصوراً، ولا يكفيك في هذا الباب نقل عبارات بعض الأصحاب الدالّة على ذلك الإنكار، ولو بلغت إلى عدد كثير بحسب الإحصاء والإحصار، وإنّما سبيل ذلك أحد أمرين:

١. إمّا أن تنقلَ عبارةٌ صريحةٌ ممَّن يعتمدُ تدلُّ عليه.

٢. وإمّا أن تضبطَ أسماء المحدِّثين في موضعٍ واحدٍ، وتثبت اتِّفاق أكثرهم: أي ما زاد على نصفِهم بذكر عباراتِهم الدالّةٍ عليه.

ولعلمي هذا الأمران خارجان عن قدرتك وقدرة ناصرك، فإن لم يفعل ولن يفعل حتى يلج الجمل في سمِّ الخياط، فليحذر من مثل هذه الدعاوي

الكاذبة المورثة إلى الهباط والمياط[1]، وبهذا حصحص لك أن ما نصره به ناصرك بنقل عبارات بعضِهم ممَّا يدلّ على إنكارهم لا يجدي نفعاً ولا يفيدُك شيئاً، وتفصيلُ ذلك أن العبارات التي ذكرَها تسعة:

الأولى: عبارةُ الكَرْدَريّ ذكرها نقلاً عن «شرح مسند الإمام» لعلي القاري: جماعةٌ من المحدِّثين أنكروا ملاقاته مع الصحابة، وأصحابُه أثبتوه. انتهى[2].

الثانية: عبارةُ «أسماء رجال المشكاة» لصاحب «المشكاة»: كان في أيّام أبي حنيفة أربعة من الصحابة: أنس ﷺ بالبصرة، وعبد الله بن أبي أوفى ﷺ بالكوفة، وسهل بن سعد ﷺ بالمدينة، وأبو الطُّفيل عامر بن واثلة ﷺ بمكة، ولم يلقَ أحداً منهم ولا أخذ عنهم. انتهى.

الثالثة: عبارةُ «جامع الأصول»: كان في أيّام أبي حنيفة أربعةٌ من الصحابة أنس بن مالك ﷺ بالبصرة، وعبد الله بن أبي أوفى ﷺ بالكوفة، وسهل ﷺ بالمدينة، وأبو الطُّفيل ﷺ بمكة، ولم يلقَ أحداً منهم ولا أخذَ عنه، وأصحابُه يقولون: إنه لَقِيَ جماعةً من الصحابة، وروى عنهم، ولا يثبت ذلك عند أهل النقل. انتهى.

---

(١) أي التحير. منه.

(٢) من سند الأنام شرح مسند الإمام (ص٥٨١).

الرابعة: عبارةُ «العلل المتناهية»: قال الدَّارَقُطْنِيُّ: لا يصحُّ لأبي حنيفة سماعٌ من أنس رضي الله عنه ولا روايةً، ولم يلقَ أحداً من الصحابة. انتهى[1].

الخامسة: عبارةُ «وفيات الأعيان»: أدرك أبو حنيفة أربعةً من الصحابة، ولم يلقَ أحداً منهم ولا أخذَ عنهم وأصحابه يقولون: لَقِيَ جماعةً من الصحابة وروىٰ عنهم، ولم يثبت ذلك عند أهل النقل. انتهى[2].

السادسة: عبارةُ الطاهر الفَتَّنِيّ في «التذكرة»: كان في أيّام أبي حنيفة أربعةٌ من الصحابة ولم يلق واحداً منهم ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون أنه لقي جماعة من الصحابة وروىٰ عنهم ولم يثبت ذلك عند أهل النقل. انتهى[3].

السابعة: عبارة «تقريب» الحافظ ابن حجر: النعمان بن ثابت الكوفي، أبو حنيفة الإمام، أصله من فارس، وقيل: مولىٰ بني تيم، فقيه مشهور، من السادسة. انتهى[4].

الثامنة: عبارة «مرآة الجنان» لليافعي في حوادث سنة (خمسين ومئة)، فيها: توفِّي فقيه العراق الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، مولده سنة (ثمانين) رأىٰ أنساً، وروىٰ عن عطاء بن أبي رباح وطبقته، وكان قد أدرك

---

(١) من العلل المتناهية (ص١ : ١٣٦).

(٢) من وفيات الأعيان (٥ : ٤٠٦).

(٣) من تذكرة الموضوعات (١ : ١١١).

(٤) من التقريب (ص٤٩٤).

أربعة من الصحابة هم أنس، وعبد الله بن أبي أوفى، وسهل، وأبو الطفيل، قال بعض أصحاب التاريخ: لم ير أحداً منهم، ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون لقي جماعة من الصحابة وروى عنهم، ولم يثبت ذلك عند أهل النقل. انتهى[1].

التاسعة: عبارة «مدينة العلوم»: وقد ثبت بهذا التفصيل أن الإمامَ من التابعين وإن أنكرَ أصحابُ الحديث كونه منهم. انتهى.

ولا يشكُّ من له أدنى مُسْكة في أن:

العبارة الأولى لا تدلّ إلاَّ على أن جمعاً من المحدِّثين أنكروا ملاقاته مع الصحابة؛ لا أنّ أكثرهم أنكروها ولا أن كلَّهم قالوا بعدم التابعيّة، فلا فائدة في إيراد هذه العبارة في مقام دعوى الأكثريّة أو الكليّة.

والرابعة منها لا تدلُّ إلا إنكار الدَّارَقُطْنِيّ فقط، لا إنكار أكثر المحدثين لا كلّهم ولا جمع منهم فلا يفيد لإثبات الإنكار الكليّ أو الأكثريّ قط.

وكذا السابعةُ لا تدلُّ إلاَّ على كونه مختاراً لابن حجر مع قطع النظر عن أنه قول الكلّ أو الأكثر مع أنّ قولَ الدَّارَقُطْنِيِّ وابنِ حَجَر في هذا المقام متعارض المرام، فقد ثبت عنهما الإقرارُ بالتابعيّة لهذا الإمام ما سيأتي فيما يأتي.

وكذا الثانية لا دلالة لها على الكليّة والأكثريّة.

---

(١) من مرآة الجنان (١: ٣٠٩-٣١٠).

والتاسعة لا تدلُّ على أن الإنكارَ قولُ الكلِّ أو الأكثر، إلا إذا جعلت إضافة الأصحاب إلى الحديث للاستغراق المشير إلى الوفاق، وهو ليس بأظهر فيجوز أن يكون لفظ البعض محذوفاً على ما اختاره ناصرك في مقام نصرتك كما مرَّ سابقاً. ويجوز أن تكون الإضافة عهدية، والظاهر الذي لا يميل القلب إلى ما سواه في عبارة «المدينة» هو الأوّل، يدلُّ عليه قولُ صاحبِ «المدينة» قبل تلك العبارة، وقال بعضُ المحدثين: إنه لم يره. انتهى. فليكن هو المعوّل.

وأما العبارات الباقية، وهي: الثالثة، والخامسة، والسادسة، والثامنة، فالذي يستدلّ به منها قول أصحابها: لم يثبت ذلك عند أهل النقل، ولا يخفى سخافتُه عند أرباب العقل:

أمّا أولاً؛ فلأنّ المذكور قبل لفظ ذلك في هذه العبارات هو الرواية والملاقات معاً لا التلاقي منفرداً، فلا تدلُّ هذه العبارة إلا على أن تحقّقَ هذين الأمرين معاً كما ذهب إليه جمعٌ ممَّن قلَّد أبا حنيفة غير ثابت جزماً عند أهل النقل لا أن مجرَّدَ التلاقي والرؤية الذي هو مدارُ التابعيّة على الأقوال الصحيحة غيرُ ثابت عند أهل النقل.

وأمّا ثانياً؛ فلأنّ المذكورَ قبل لفظ ذلك هو لقاؤه بجمعٍ من الصحابة، فلا تدلُّ العبارة المذكورة إلاَّ على عدمِ ثبوتِ لقاءِ جمعٍ من الصحابةِ كما ادَّعاه بعضُ الحنفيّة عند أهل النقل، لا على عدم ثبوت رؤية صحابيٍّ واحدٍ كأنس رضي الله عنه، أيضاً وهي كافيةٌ لكونه تابعيّاً عند أهل النقل.

وأمّا ثالثاً؛ فلأن المذكورَ قبل لفظ ذلك إنّما هو اللقاء لا الرؤية، وكثيراً ما يستعمل اللقاء بمعنى أخص من الرواية يشهدُ على ذلك قولُ الدَّارَقُطْنِيِّ: لم يلقَ أبو حنيفة أحداً من الصحابة إلاَّ أنه رآى أنساً بعينِه. كما نقله السُيوطيُّ في «تبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة»(١)، وقول الحافظ ابن حجر في «تقريبه» في حقِّ بعض مَن ذكره فيه بمثله، فلا تدلُّ تلك العبارة على إنكار مجرَّد الرؤية الذي هو مدارُ التابعيّة.

وأمَّا رابعاً؛ فلأنّ كون الإضافة في أهل النقل استغراقيّة غيرُ مسلَّمٍ من غير دليل متمَّم، فإن الجمعَ والمفردَ المضاف لا يفيد الاستغراق مطلقاً، بل هو مشروط بشرط، ذكرها علماء الأدب مفصّلاً، وقد بسطت الكلام فيه في رسالتي «السعي المشكور في ردّ المذهب المأثور»، وإن شئت زيادة التوضيح في هذا المبحث النجيح فارجع إلى «نصرة المجتهدين بردِّ هفوات غير المقلِّدين» المنسوب إلى الفاضل الأمجد، والكامل الأوحد المولوي الحكيم وكيل أحمد(٢) سلَّمَه الله الصمد.

---

(١) تبييض الصحيفة(ص٢٩٦).

(٢) وهو وكيل أحمد بن قلندر حسين بن محمد وسيم العمري الحنفي السكندرفوري، كان مفرط الذكاء، سريع الإدراك، قوي الحفظ شديد الرغبة إلى المباحثة، كثير الإنكار على أهل الحديث، له مؤلفاته كثيرة بلغت نحو التسعين، منها: حد العرفان شرح فيها العرفان لشيخه الإمام عبد الحليم اللكنوي، والياقوت الأحمر شرح الفقه الأكبر،

تشكيك

قلت في «إبراز الغي»: أليس الخطيبُ والنَّوويُّ من المحدِّثين وهما قد نصَّا على كونه من التابعين، انظر إلى قول النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»[1]، قال الخطيب البغدادي في «التاريخ»[2]: هو أبو حنيفة التَّيميّ، فقيه أهل العراق، رأى أنس بن مالك رضي الله عنه ... إلخ[3].

قال ناصرك المختفي: قد مرَّ جوابُه من أن قولَ صاحب «الأبجد» لا يدلّ على خلافه، فإن المرادَ بالاتفاق قولُ الأكثر.

تفكيك

أقول: هو أيضاً كلام أبتر، فإن اتِّفاق الكلِّ أو أكثرهم على التابعيّة لم يثبت إلى الآن بدليل من الأدلة الشرعية.

والبصائر ترجمة الأشباه والنظائر، والتحقيق المزيد في لعن يزيد، (١٢٥٨-١٣٢٢هـ). ينظر: نزهة الخواطر(٨: ٥١٧-٥١٨).

(١) تهذيب الأسماء(٢: ٢١٦).

(٢) تاريخ بغداد(٤: ٢٠٨).

(٣) انتهى من إبراز الغي(ص١٥١).

تشكيك

قلت: في «إبراز الغي»: أليس الدارقطنيُّ وابنُ الجوزيِّ من أرباب الحديث وهما أيضاً قد صرَّحا، وأقرَّا بهذا الحديث، قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»[1] في (باب الكفالة برزق المتفقه): قال الدَّارَقُطْنِيُّ: لم يسمع أبو حنيفة أحداً من الصحابة وإنّما رآى أنس بن مالك رضي الله عنه بعينه[2].

قال ناصرُك المختفي: القولُ بأن الدَّارَقُطْنِيَّ أقرَّ برؤيةِ الإمامِ أنسَ بن مالك رضي الله عنه باطل، فإن الدَّارَقُطْنِيَّ من الذين ينكرون رؤية الإمام صحابيّاً بلا مرية.

تفكيك

أقول هذه عبارة «العلل» التي نقلتُها من نسخة كانت عندي صريحةً في أن الدَّارَقُطْنِيَّ ليس من المنكرين. وفي بعض نسخه وجدت العبارة المذكورة هكذا: قال المصنِّف ـ أي إبن الجَوْزيّ ـ هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله

---

(١) العلل المتناهية (ص١: ١٣٦).

(٢) انتهى من إبراز الغي (ص١٥١).

ﷺ والحِمَّاميّ كان يضع الحديث كذلك قال الدَّارَقُطْنِيّ، وأبو حنيفة لم يسمع من الصحابة إنّما رآى أنس بن مالك رضي الله عنه بعينه. انتهى.

وهذه تدلُّ على أن قولَ الدَّارَقُطْنِيِّ هو ما ذُكِرَ أوَّلاً، يعني إن الحِمَّاميّ كان يضعُ الحديث، وما بعده من قول ابن الجوزي نفسه، فإن صحَّ هذا فلا يضرّ مَن يستدلُّ به، فإنه يثبت منه كون ابن الجوزي من المقرِّين، ويثبت كون الدَّارَقُطْنِيّ من المقرِّين من عبارته السابقة التي نقلَها السُيوطي[1] عن حمزة السَّهميّ أحد الرواة عن الدَّارَقُطْنِيّ.

تشكيك

قلت في «إبراز الغي»: أليس الوليُّ العراقيُّ والحافظُ ابنُ حَجَر من أجلَّة المحدِّثين وقد نقلَ السُيوطيُّ قولَهما أنهما صرَّحاً بكونه من التابعين.

قال ناصرُك المختفي: الوليُّ العراقيُّ لم يجزم بكونه من التابعين نعم جزم بأنه رآى أنس بن مالك رضي الله عنه، وهذا إنّما يكفي في إثبات التابعيّة لو كان مذهبُه الاكتفاء بمجرَّد الرؤية في التابعيّة، والحافظُ ابنُ حَجَر وإن صرَّح في جواب الفيتا أنه بهذا الاعتبار من التابعين، لكن اختار في «التقريب» أنه من الطبقة السادسة الذين لم يحصل لهم التلاقي بأحدٍ من الصحابة، فعُلِمَ أن المختارَ عند الحافظ هو ما قال في «التقريب».

---

(١) في تبييض الصحيفة (ص٢٩٦).

تفكيك

أقول عبارةُ السُّيوطيّ هكذا: قد وقفت على فتيا رُفِعَتْ إلى الشيخ وليِّ الدين العراقيِّ هل روى أبو حنيفة من الصحابة، وهل يعدُّ في التابعين، فأجابَ بما نصُّه: لم تصحّ له رواية عن أحدٍ من الصحابة، وقد رآى أنس بن مالك رضي الله عنه فمَن يكتفي بمجرَّد رؤية الصحابة يجعلُه تابعيّاً.

ورفع هذا السؤال إلى الحافظ ابن حجر، فأجاب بما نصُّه: أدرك أبو حنيفة جماعةً من الصحابة؛ لأنه ولد بالكوفة سنة (ثمانين)، وبها يومئذٍ عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه، فإنه مات بعد ذلك، وبالبصرة يومئذٍ أنس رضي الله عنه، وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به أنّ أبا حنيفة رآى أنساً رضي الله عنه، وكان غيرَ هذين من الصحابة بعدَّة من البلاد أحياء، وقد جمعَ بعضُهم جزءاً فيما وردَ من رواية أبي حنيفة عن الصحابة، ولكن لا يخلو إسناده من ضعف، والمعتمدُ على إدراكه ما تقدَّمَ، وعلى رؤيته لبعض الصحابة ما أورده ابن سعدٍ في «الطبقات»، فهو بهذا الاعتبار من التابعين. انتهى[1].

فانظر في هذه العبارة هل تجدُ فيها تردُّداً من العراقيِّ في التابعيّة أو الرواية، والذي بعثَه على نسبةِ عدم الجزم إليه قوله: فمَن يكتفي... الخ، ولا يخفى أنه إنّما زادَ هذا لكونه مختلفاً فيه، لا لأنه ليس ما يختارُه ويرتضيه، على

---

(١) من تبييض الصحيفة (ص٢٩٦-٢٩٧).

أنّ جزمَه بالرؤية كان في ردِّ كلامك في «الأبجد»[١] المشتمل على دعوى اتِّفاق المحدِّثين على عدم الرؤية.

وأمَّا ابنُ حَجَر فكلامُه في جواب الفيتا لَمَّا عارضَ كلامه في «التقريب» ظاهراً وجب أن يجمعَ بينهما جمعاً ناضراً أو يهجر كلامه التقريبِيّ، ويؤخذُ بكلامِه الجزمي، وأمّا أنّ المختارَ عنده هو ما في «التقريب» كما ادَّعاه الناصرُ المجيبُ فمطالب بالدليل الغير الضعيف الكليل، أو التنبيه الوجيه الذي يرتضي به كلُّ نبيه، وبدونه خرط القَتاد لا يرتضيه إلا ربُّ الفساد والعناد، وما الذي أدراه أن مختارَ الحافظ هو ما أدرجَه في «التقريب» لا ما نقَّحَه في جوابه وأبداه، فلعلَّ ذلك الجواب يكون متأخِّراً عن «التقريب»، فيكون المختارُ عنده هو غير ما في «التقريب».

تشكيك

قلت في «إبراز الغي»: وبهذا ظهر أن ما لهج كثيرٌ من منكري تابعيّته[٢] بأن الحافظَ ابنَ حجر عدَّه في «التقريب»[٣] من الطبقة السادسة ليس كما ينبغي، فإن كلامَه في «التقريب» ليس بأحق بالأخذ من كلامه في جواب

---

(١) أبجد العلوم(٣: ١٢١).

(٢)وقع في الأصل: تابعية.

(٣) تقريب التهذيب(ص٤٩٤).

السؤال الذي نقلَه السُيوطيّ[1]، فما الذي جعل كلامَه في «التقريب» مرجَّحاً، وكلامُه الآخر غير مرضي إلاَّ أن يكونَ سوءَ الفهم أو كتمانَ الصواب، وهو لا يليق بأولي الألباب[2].

قال ناصرك المختفي: بيان أن كلامه في «التقريب»: أحقُّ بالأخذ من كلامه في جواب السؤال من **وجوه:**

الأول: إن كون «التقريب» تأليف الحافظ ابن حجر، قد ثبت بالتواتر، وجواب السؤال ليس ثبوتُه بهذه المرتبة، بل غايتُه أنه ثبتَ بخبر الآحاد.

والثاني: إن الحافظَ صرَّحَ في ديباجة «التقريب»: إنه يحكم على كلِّ شخص بحكمٍ يشملُ أصحَّ ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، ولا يثبت التزام هذا في جواب السؤال.

والثالث: إنه أشار في جواب السؤال إلى التردّد في تابعيّته، ولم يجزم بها حيث قال: إنه بهذا الاعتبار من التابعين.

---

(١) في تبييض الصحيفة (ص٢٩٦-٢٩٧).

(٢) انتهى من إبراز الغي (ص١٥٢-١٥٣).

تفكيك

أقول: كلُّ من الوجوه الثلاثة بَطَلٌ[١] عند العقلاء ويُطَلٌّ[٢] عند الفضلاء، فإنّها معارضةٌ بوجه آخر مقبول عند كلِّ ماهر، وهو أن كلامَ ابن حجر في جواب السؤال قد وافقَه جمعٌ من أرباب الكمال، من أن أبا حنيفة رآى أنساً رضي الله عنه، وصار تابعيّاً، منهم المتأخِّرون، ومنهم المتقدمون، فالأخذُ بكلامه هذا أرجح من الأخذ بذا.

انظر إلى قول علي القاريّ المكّيّ في «طبقات الحنفية»[٣]: قد ثبتت رؤيتُه لبعض الصحابة، واختلف في روايته عنهم، والمعتمد ثبوتُها كما بيَّنته في «سند الإنام شرح مسند الإمام»[٤] حال إسناده إلى بعض الصحابة الكرام، فهو من التابعين الأعلام. كما صرَّح به العلماء والأعيان داخلٌ تحت قوله تعالى: **{وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهم بإحْسَان}**[٥]، وفي عموم قوله صلى الله عليه وسلم: «خير القرون قرني، ثمّ الذين يلونهم» رواه الشيخان[٦]، ثمّ اعلم أن جمهورَ علماء الحديث على أنّ

---

(١) أي باطل. منه.

(٢) أي يهدر. منه.

(٣) ينظر: مناقب أبي حنيفة للقاري(٢: ٤٥٢-٤٥٣) في ذيل الجواهر.

(٤) سند الأنام شرح مسند الإمام(ص٥٨١-٥٩٧).

(٥) من سورة التوبة: الآية(١٠٠).

(٦) البخاري (٢: ٩٣٨). ومسلم (٤: ١٩٦٣).

الرجلَ بمجرَّد اللقي والرؤية يصير تابعياً، ولا يشترطُ أن يصحبَه مدَّة. انتهى.

وإلى قوله في «شرح نخبة الفكر»[1] عند البحث في تعريف التابعي بمن لَقِي الصحابي: قال العَرَاقيّ: وعليه عملُ الأكثرين، قلت: وبه يندرجُ الإمام الأعظم في مسلك التابعين، فإنه قد رآى أنساً رضي الله عنه وغيرَه من الصحابة على ما ذكره الإمامُ الجَزَريّ في «أسماء رجال القُرَّاء» والتُّورِبِشْتي في «تحفة المرشد»، وصاحب «كشف الكشاف» في تفسير (سورة المؤمنين)، وصاحب «مرآة الجنان»[2]، وغيرهم من العلماء المتبحِّرين، فمَن نفى أنه تابعيّ فإمَّا من التتبع القاصر أو التعصُّبِ الفاتر. انتهى.

والى قول الذَّهَبِيّ في «الكاشف»: رآى أنساً رضي الله عنه. انتهى[3].

وإلى قوله في «تذكرة الحفّاظ»: رآى أنسَ بن مالك رضي الله عنه غير مرّة لَمَّا قدم عليهم الكوفة. انتهى[4].

والى قول أبي الحجَّاج المِزّي في «تهذيب الكمال»: رأى أنساً... الخ[5].

---

(١) (ص١٨٥).

(٢) المرآة(١: ٣٠٩-٣١٠).

(٣) من الكاشف(٢: ٣٢٢).

(٤) من تذكرة الحفاظ(١: ١٦٨).

(٥) انتهى من تهذيب الكمال(٢٩: ٤١٨).

وإلى قول أحمد القَسْطَلاَّنيِّ(١) في «إرشاد الساري شرح صحيح البُخاري» في (باب وجوب الصلاة في الثياب): ومن التابعين الحسن البصري(٢) وابن سيرين(٣) والشَّعْبيّ وابن المُسَيِّب(٤) وأبو حنيفة. انتهى(٥).

---

(١) وهو أحمد بن محمد بن أبي بكر القَسْطَلاَّنيّ الأصل المِصْريّ الشَّافِعِي، أبو بكر، شهاب الدين، من مصنفاته: المواهب اللدنية بالمنح المحمديَّة، العقودِ السُّنيَّةِ في شرحِ المقدِّمةِ الجزريَّةِ، والكنزِ في وقفِ حمزةَ وهشامٍ على الهمز، (٨٥١-٩٢٣هـ). ينظر: الضوء اللامع(٢: ١٠٣-١٠٤). شرح المواهب اللدنية(١: ٣-٤). طرب الأماثل(ص٤٣٢).

(٢) وهو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، كان من سادات التابعين وكبرائهم، وجمع كل فنّ من علم وزهد وورع وعبادة، (٢١-١١٠هـ). ينظر: وفيات(٢: ٦٩-٧٢)، الأعلام(١: ٢٤٢).

(٣) وهو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر، قال ابن عُوْن: لم أر مثل محمد بن سيرين، وكان الشعبي يقول: عليكم بذاك الأصم، يعني ابن سيرين، وقال ابن حجر: ثقة ثبت عابد كبيرة القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، (ت١١٠هـ). ينظر: التقريب(ص٤١٨). العبر(١: ١٣٥).

(٤) وهو سعيد بن المُسَيَّب بن حَزْن بن أبي وَهْب المَخْزُومِيّ القُرَشِيّ، أبو محمد، سيد التابعين، أحد الفقهاء السبعة، وكان من أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب وأقضيته حتى سمي راوية عمر، (١٣-٩٤هـ). ينظر: وفيات(٢: ٣٧٨). طبقات الشيرازي(ص٣٩). فقه سعيد بن المسيب.

(٥) من إرشاد الساري شرح صحيح البخاري(١: ٣٩٠).

وإلى قول اليافعي في «مرآة الجنان»: رأى أنساً رضي الله عنه. انتهى[١].

وإلى قوله بعيده ذكر الخطيب في «تاريخ بغداد»: إنّه رأى أنس بن مالك رضي الله عنه. انتهى[٢].

وإلى قول الوليِّ العِرَاقيِّ كما نقلَه السُيُوطيّ[٣]: وقد رآى أنس بن مالك رضي الله عنه.

وإلى قول ابن الجَوْزيّ: إنّما رأى أنس بن مالك رضي الله عنه بعينه. انتهى[٤].

وإلى قول الدَّارَقُطْنِيِّ كما نقله السُيُوطيّ: لم يلقَ أحداً من الصحابة إلا أنه رأى أنساً. انتهى[٥].

وإلى قول النَّوَويّ في «تهذيب الأسماء واللغات»: قال الخطيب البغدادي في «التاريخ»[٦]: أبو حنيفة إمامُ أصحابِ الرأي، وفقيه أهل العراق، رآى أنس بن مالك. انتهى[٧].

---

(١) من مرآة الجنان(١: ٣١٠).

(٢) من تاريخ بغداد(٤: ٢٠٨).

(٣) في تبييض الصحيفة(ص٢٩٦).

(٤) من العلل المتناهية(ص١: ١٣٦).

(٥) من تبييض الصحيفة(ص٢٩٦).

(٦) تاريخ بغداد(٤: ٢٠٨).

(٧) من تهذيب الأسماء(٢: ٢١٦).

وإلى قول ابن حَجَر المكّيّ الهَيْتَميّ في «الخيرات الحسان في مناقب النعمان»: صحَّ كما قالَه الذَّهَبِيُّ: إنّه رآى أنس بن مالك ﵁، وهو صغير، وفي روايةٍ مراراً، وأكثر المحدِّثين على أن التابعيَّ مَن لَقِيَ الصحابيّ، وإن لم يصحبه، صحَّحه النَّوَوِيُّ كابن الصَّلاح. انتهى[1].

وإلى قول ابن عابدين[2] في «ردِّ المحتار»: على كلٍّ فهو من التابعين، ومِمَّن جزمَ بذلك الحافظُ الذَّهَبِيُّ والحافظُ العَسْقَلانِيُّ وغيرُهما. انتهى[3].

وإلى قوله نقلاً عن بعض المحدِّثين ما وقع للعَيْنِيِّ أنّه أثبت سماعَه عن الصحابة ردَّه عليه صاحبُه الحافظ قاسم الحنفيّ، والظاهر أن سببَ عدم سماعِه مِمَّن أدركه من الصحابة أنه في أوَّل أمرِه اشتغل بالكتاب حتى أرشده الشَّعْبِيُّ لَمَّا رأى من باهر نجابته إلى الاشتغال بالعلم. انتهى[4].

---

(١) من الخيرات الحسان(ص٢٩).

(٢) وهو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدِّمَشْقِيّ الحَنَفِي، المشهور بابن عابدين، قال الشطي: لم ينسج عصر على منواله، ولو لم يكن له من الفضل سوى الحاشية التي سارت بها الركبان، وتنافست فيها الناس زماناً بعد زمان لكفته فضيلة تذكر، ومزِّية تشكر. له: العقود الدرية بتنقيح الفتاوي الحامدية، ونسمات الأسحار على شرح إفاضة الأنوار، ورسائله المشهورة، (١١٩٨-١٢٥٢هـ). ينظر: أعيان دمشق(ص٢٥٢-٢٥٥). معجم المؤلفين(٣: ١٤٥).

(٣) من رد المحتار(١: ٦٤).

(٤) من رد المحتار(١: ٦٤).

وإلىٰ قول السُيُوطيّ: قد أَلَّفَ أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري المقرئ الشافعي جزءاً فيما رواه أبو حنيفة عن الصحابة. انتهى[1].

وإلىٰ قول الإزنيقي في «مدينة العلوم»: قد ثبت بهذا التفصيل أنّ الإمامَ من التابعين. انتهى.

فهؤلاء العلماءُ الثقاتُ والأثبات... وغيرهم ممَّن تقدَّمهم وتأخَّر عنهم قد وافقوا ما حقَّقه ابنُ حجر في جواب السؤال، فمع هذا اختيار كلامه التقريبي لا يخلو عن إضلال وإخلال.

وأمَّا ما ذكرَه ناصرك من الوجوه الثلاثة، فكلُّها لا يخلو عن خدشة:

أمَّا الأول؛ فلأنّ كون «تبييض الصحيفة» من مؤلفات السُيُوطي، وكون جواب السُؤال المذكور مذكوراً فيه غير مختلف فيه بين كلِّ شيخ وصبيٍّ، بل كلُّ منهما ثبتَ بالتواتر، وكون السُيوطي حجّة في النقل أيضاً ثبت بالتواتر، وهذا كلُّه يعلمُه من حمل رايات العلم وألوية الفهم، ولا يقدح فيه جهلُ مَن لم يرزق حظاً وافراً، ولم يكتسب نصيباً باهراً، فكون جواب السؤال المذكور من ابن حجر لا يشكّ فيه مَن له سعة نظر.

وأما الثاني؛ فلأنّ الالتزامَ المذكورَ في «التقريب» لا يستلزمُ أرجحيّة ما فيه على ما صدر منه في غيره؛ لجواز أن يكون ما في غيره متاخِّراً عنه مرجوعاً إليه، وما فيه مرجوعاً عنه.

---

(١) من تبييض الصحيفة(ص٢٩٧).

وأما الثالث؛ فلأنّه ليس في عبارتِه ما يدلُّ على التردُّد وعدم الجزم، وزيادة قوله: بهذا الاعتبار؛ ليست إلاَّ لوقوع الاختلاف فيما يحصل به اسم التابعيّة فيما بين أهل العلم، وقد نسبَ إلى الحافظ ابن حجر بعبارته المذكورة الجزم جمعٌ من أهلِ الفهم، ولكن مَن لم يجعل الله له نوراً فيمشي في الظُّلَم، ويظنُّ أن ما خطر في قلبه الأظلم هو لباب العلم الأحكم.

تشكيك

قلت في «إبراز الغي»: ثمّ قال[١]: وبالغ في «مدينة العلوم» في إثبات اللِّقاء والرواية عن بعضهم، وليس كما ينبغي.

أقول: صاحب «المدينة» بسطَ الكلام في إمكان الرؤية وإثبات المعاصرة والملاقات، وهو مصيبٌ في ذلك[٢].

قال ناصرُك المختفي كون صاحب «المدينة» مصيباً في دعوى إمكان الرؤية وإثبات المعاصرة مُسَلَّمٌ، وصاحبُ «الأبجد» لا ينكرُه، وأمّا ما ينكرُه ممَّا قال به صاحب «المدينة»: هو إثبات لقاء أربعةٍ من الصحابة، فلم يثبت إصابته بعد.

---

(١) أي القنوجي في أبجد العلوم(٣: ١٢١-١٢٢).
(٢) انتهى من إبراز الغي(ص١٥٣).

تفكيك

أقول: هذا بهتانٌ وطغيانٌ لا يرتكبه مَن هو عليُّ الشأن، فإن صاحبَ «المدينة» بعدما ذكر أنّ أربعةً من الصحابة كانوا في عهد أبي حنيفة: أنس، وعبد الله بن أبي أوفىٰ، وسهل بن سعد، وأبو الطفيل ﷺ، وذكر الاختلاف في وفيّاتِهم.

قال: وهؤلاء الذين ذكرناهم هم الذين غَلَبَ الظنُّ علىٰ أنّ الإمامَ لقيهم وتحقَّق أنه أدرك زمانهم. انتهىٰ.

فهل ترىٰ فيه أثراً ممَّا تنكرُه وما يدَّعيه ناصرُك ويذكرُه.

تشكيك

قلت في «إبراز الغي»: ثمّ قال[1]: قال ـ أي صاحب «المدينة» ـ: وقد ثبت بهذا التفصيل أنّ الإمام من التابعين وإن أنكرَ أصحابُ الحديث كونه منهم، والظاهرُ أنّ أصحابَه أعرف بحاله. انتهىٰ. وفيه نظرٌ واضح؛ لأن معرفةَ أهل الحديث بوفيَّات الصحابة وأحوال التابعين أكثرُ من معرفة أصحابِ الرأي.

أقول: فثبت المطلوب؛ لأنَّ أهلَ الحديث أيضاً قد صرَّحوا بالمعاصرة، والرؤية[2].

---

(١) أي صاحب الأبجد(٣: ١٢٢).

(٢) انتهىٰ من إبراز الغي(ص١٥٥).

قال ناصرك المختفي: المعاصرةُ لا ينكرُها أحدٌ، وأما الروايةُ فإنّها وإن صرَّحَ بها بعضُ أهل الحديث، لكنَّ جمهورهم ينكرونها، ولو سَلَّمنا أنّ الإمامَ أبا حنيفة لقيَ واحداً أو آحاداً من الصحابة، وهو تابعيٌّ فما الحاصلُ من ذلك غير أنه رجلٌ صالحٌ لَقِيَ رجالاً صلحاء، لا يثبتُ بذلك وجوبُ تقليده في الدين ولا ترجيحُ قوله على قول أحدِ المجتهدين، والحنفيةُ مع كونهم أصحابُ الرأي قد أخذ الله عنهم العقلَ السليم، والفقه المستقيم، وحرموا من بركات سلوك الصراط القويم... الخ.

تفكيك

أقول: انظر إلى ناصرك ماذا يُدَنّدن، وماذا يُطَنّطن، يسبُّ أباك وآباءه، وأجدادك وأجداده، وأمّهاتك وأمهاته، وجدّاتك وجدّاته؛ لكونهم كلُّهم أو أكثرُهم من الحنفيّة ـ خصَّهم الله بألطافه الخفيّة، وكسرَ ظهورَ أعدائهم، وقطع رقابَ حُسَّادهم بسُيوفهم القويّة ـ ويدعى إنكار الجمهور تابعيّة الإمام مع فقدان ما يستشهدُ به عليه بحيث يكون مقبولاً عند الأعلام.

تشكيك

قلت في «إبراز الغي»: ثمّ قال[1]: وقولُهم أن المثبتَ مقدَّمٌ على النافي تعليلٌ لا تعويلَ عليه.

---

(١) القنوجي في أبجد العلوم (ص٣: ١٢٢).

أقول: هذا عجيبٌ جداً، فإن المسألة بدلائلها وتفارعها مبسوطةٌ في كتب الأصول، ومشيّدةٌ بالمعقول والمنقول، وقد استند بها المحدِّثون أيضاً في كثير من المباحث... الخ[1].

قال ناصرُك المختفي: هذه المسألةُ فيها اختلافٌ بين العلماء، فكما أنّ جماعةً استندوا بها في كثير من مباحثهم وإثبات مطالبهم، كذلك أنكرَها جماعةٌ، فأيُّ شيء رجَّحَ كلامَ قائلها على كلام منكريها. وثانياً: إن هذه المسألةَ مشروطةٌ بتساوي المثبت والناقي، ولا شكَّ أنّ الخبرَ المثبتَ غيرُ ثابتٍ على ما صرَّحَ به أصحابُ النقل، فأين المساواة؟ وثالثاً: إن هذه القاعدة كليّة أو جزئية، الأوّلُ غيرُ مسلَّم، والثاني: غيرُ منتج لِمَا ادَّعاه صاحب «مدينة العلوم».

تفكيك

أقول: هذه المسألة وإن وقع فيها خلاف بين العلماء، لكن الاعتبار إنّما هو لما أرَّخَه نقَّادُ الكملاء، وعمل به ثقاتُ النُّبلاء، وما قويَ دليلُه بالنسبةِ إلى دليلِ مخالفهِ وإن هو إلا تقدُّم المثبت على الناقي إلاَّ عند تساويه، ففي «تنقيح

---

(١) انتهى من إبراز الغي (ص١٥٥).

الأصول»[١]: أمّا إذا كان أحدُهما مثبتاً والآخرُ نافياً، فإن كان النفي يعرف بالدليل كان مثل الإثبات، وإن كان لا يعرفُ به بل بناءً على العدم الأصلي، فالمثبتُ أولى، وإن احتمل الوجهين ينظر فيه. انتهى[٢].

وفي «التلويح»[٣]: قوله: فالمثبتُ أولى؛ إذ لو جعل الثاني أولى يلزمُ تكرار النسخ، وأيضاً المثبتُ يشتملُ على زيادة علمٍ كما في تعارض الجرح والتعديل يجعل الجرح أولى؛ ولأن المثبتَ مؤسَّس، والنافي مؤكِّد، والتأسيس خيرٌ من التأكيد. انتهى[٤].

---

(١) لعبيد الله بن مسعود بن محمود المَحْبُوبِيّ البُخَاريّ الحَنَفيّ، قال الكفوي: وهو الإمامُ المتَّفق عليه، والعلامةُ المختلف إليه، ينتهي نسبة إلى عبادة بن الصَّامت ﷺ. من مؤلفاته: التوضيح في حل غوامض التنقيح، وشرح الوقاية، والنِّقاية، المقدِّمات الأربع، (ت٧٤٧هـ). ينظر: تاج التراجم (ص٢٠٣). مفتاح السَّعادة(٢: ١٧٠، ١٦٢-١٧١). الفوائد(ص١٨٥-١٨٩).

(٢) من التنقيح(٢: ٢١٨).

(٣) التلويح على التوضيح لمسعود بن عمر بن عبد الله التَّفْتَازَانِيّ، سعد الدِّين، نسبة إلى تفتازان من بلاد خراسان. من مؤلفاته: تهذيب المنطق، وشرح الشمسية، وشرح العقائد النسفية، قال الإمام اللكنوي: كل تصانيفه تنادي على أنه بحر بلا ساحل، وحبر بلا مماثل، (٧١٢-٧٩٣هـ). ينظر: الدرر الكامنة(٤: ٣٥٠). التعليقات(ص١٣٦-١٣٧). الكشف(١: ٤٩٥).

(٤) من التلويح(٢: ٢١٩).

وفي «المنار»[1] و«شرحه» لابن ملك[2]: المثبتُ وهو الذي يثبت أمراً عارضاً أولى من النافي عند الكَرْخي[3]؛ لأن المثبتَ يخبرُ عن حقيقته، والنافي اعتمدَ الظاهر، كما في الجرح والتعديل: يرجَّح قولُ الجارح، وعند عيسى بن أبان[4] يتعارضان، ويطلبُ الترجيحُ من وجهٍ آخر، والأصلُ فيه: أن النفي إن كان من جنسِ ما يعرف بدليله كان مثل الإثبات، وإلا فلا، والحاصلُ أن النفي أربعة أقسام:

الأول: ما يكون من جنس ما يعرف بدليله.

---

(١) المنار(ص١٩) لعبد الله النسفي، أبي البركات (ت٧٠١هـ). سبقت ترجمته.

(٢) وهو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا الكِرْمَانِيّ، المعروفِ بابن مَلَك، قال الكفوي: كان أحد المشهورين بالحفظ الوافر من أكثر العوام، وأحد المبرزين في عويصات العلوم، وله القبول التام عند الخاص والعام. له: شرح الوقاية، وشرح المجمع، ومبارق الأزهار فِي شرح مشارق الأنوار (ت٨٠١هـ). ينظر: الضوء اللامع(٤: ٣٢٩). الفوائد(ص١٨١). الشقائق(ص٣٠). دفع الغواية(ص٦).

(٣) وهو عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دَلْهَم، أبو الحسن الكَرْخِي، نسبة إلى كَرْخ قرية بنواحي العراق، قال الكفوي: انتهت إليه رئاسة الحنفية. له: المختصر وشرح الجامع الكبير وشرح الجامع الصغير، (٢٦٠-٣٤٠هـ). ينظر: تاج التراجم(ص٢٠٠). الفوائد(ص١٨٣). الجواهر المضية(٢: ٤٩٣-٤٩٤).

(٤) وهو عيسى بن أبان بن صَدَقة، أبو موسى، قال: هلال بن يحيى: ما في الإسلام قاضٍ أفقه منه في وقته، من مؤلفاته: كتاب الحجج، (ت٢٢١هـ). ينظر: الجواهر(٢: ٢٧٨-٢٨٠). طبقات الحنائي(ص٣٢).

الثاني: ما يكون محتملاً، وقد عُلِمَ بالتفحُّص أنه بنى الأخبار به على دليل دلَّ عليه.

والثالث: ما لا يكون من جنسِ ما يعرفُ بدليل.

والرابع: ما يكون محتملاً، وقد عُلِمَ بالتفحُّص عن حال المخبر أنه بنى الإخبار به على ظاهر الحال.

فالقسم الأول والثاني مثل الإثبات في القوّة، والثالثُ والرابعُ لا يكونان مثل الإثبات، بل يكون الإثبات راجحاً. انتهى[1].

وفي «مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول» كلاهما لمحمد بن فراموز الرومي الشهير بملا خسرو[2]: قد دلَّت بعضُ المسائل على تقديم المثبت، وبعضُها على تقديم النافي، فاحتيج إلى بيان ضابطةٍ في تساويهما وترجيح أحدِهما على الآخر، وهو أنّ النفي إن كان مبنيّاً على العدم الأصلي، فالمثبتُ

---

(١) من شرح ابن ملك على المنار (ص٢٣١-٢٣٢).

(٢) وهو محمد بن فرامُوز بن علي، محيي الدين، المعروف بمُلا خسرو، وسبب التسمية: أن أبوه زوج بنتاً له من أمير يسمى خسرو، وابنه محمد هذا كان في حجر خسرو، وبعد وفاة أبيه اشتهر بأخي خسرو زوجة خسرو، ثم غلب عليه اسم خسرو، قال الكفوي: كان بحراً زاخراً عالماً بالمعقول والمنقول، وحبراً فاخراً جامعاً للفروع والأصول، من مؤلفاته: غرر الأحكام، وشرحه درر الحكام، وحواشي التلويح، (ت٨٨٥هـ)، الضوء اللامع (٨: ٢٧٩). الفوائد (ص٣٠٢-٣٠٣).

مقدَّم، وإلاَّ فإن تحقَّقَ أنه بالدليل تساويا، وإن احتمل الأمـرين ينظر لتبيُّن الأمر. انتهى[1].

وفي كتب الأصول والحديث غير ما ذكرنا مثله كثير لا يخفى على مَن هو بصير.

إذا انتقش هذا كلُّه على صفحةِ خاطرك فاسمع ما في كلام ناصرك:

فقوله: فأيُّ شيء رجَّح... الخ. جوابُه: إن المرجِّحَ هو قوَّةُ دلائل مَن قدَّمَ المثبتَ على المنفي، وضعفُ هفوات مَن قدَّمَ المنفي، كما يعلمُ من مراجعةِ تقريراتهم ومعاينة تحريراتهم، ولكن مَن حُرِمَ عن سعة النظر، ولطف الفكر يكتفي على لِمَ وماذا، نحو قول المحرومين عند ضرب الله الأمثال: ماذا[2]، وإن كنتَ في ريب من هذا فاقرأ كتبَ الأصول الفقهيّة والحديثيّة على حضرة عالم متبحِّر واتّخذُه لِوَاذاً[3]، فيهديك إلى طريق الرشاد، ويرشدك سبيل السداد، وينجّيك من كثرة التكلُّم بأيّ شيء وكيف ولِمَ لا أفهم هذا.

وقوله: وثانياً مع قوله وثالثاً: لا يعلم ما عطفه عليه، فليس في عبارته ما يعطف عليه سابقاً.

---

(١) من مرآة الأصول (ص١٥٥-١٥٦).

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: {إِنَّ اللهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا} إلى قوله: {وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً}[البقرة:٢٦].

(٣) أي ملجأً. منه.

وقوله: الخبرُ المثبتُ غيرُ ثابت... الخ. عجيبٌ عند كلِّ لبيبٍ وقانتٍ، فإن الخبرَ الذي ينصُّ على رؤية أبي حنيفة أنساً ﵁، قد أخرجَه ابنُ سعد في «طبقاته» إخراجاً مستنداً، وحكمُ سندِه بكونِه لا بأس به الحافظُ ابن حجر العسقلانيُّ ـ وناهيك به جلالةً وقدراً ـ وصحَّحَه الذَّهَبِيُّ ـ وناهيك به نقداً ورشداًـ، ومَن يدَّعي عدمَ ثبوته لا مناصَ له من إقامة دليل عليه، وبدونه ما يتفوَّه به مردودٌ عليه، مع أنّ الخبرَ النافي أيضاً غيرُ ثابتٍ بسندٍ مستند، ولم يُصَرِّح بذلك معتمد.

وقوله: على ما صرح به أصحاب النقل؛ كلام لا يصدرُ إلاَّ من مبتلىً بالصرع والخَلَل؛ وذلك لأن الذي ذكروا أنه لم يثبت عندهم هو رويةُ أبي حنيفة جمعاً من الصحابة، وروايتُه عنهم، وهو غيرُ قادحٍ في المقامِ وإثباتِ المرامِ على أنّ عدم ثبوتَ الرؤية عندهم أمرٌ آخر، وعدمُ ثبوت روايةٍ دالّةٍ عليها عندهم أمرٌ آخر، فإنّ عدمَ ثبوتِ الروايةِ عندهم إنّما يكون إذا وصلت إليهم، وحكموا بضعفِها وعدم اعتبارها، وعدمُ ثبوت الرؤية يكون بعدم وصول روايتها إليهم أيضاً، فمَن ذا الذي ذكر أن الروايةَ الناصّة على الرواية المخرَّجة في «الطبقات» غيرُ ثابتة عند أهل النقل الأثبات، وإنّما ذكروا أنّ الرواية لم يثبت عند أهل النقل الثقات، فهذا لا يستلزم عدم ثبوت تلك الروايةِ أو ضعفِها عندهم؛ لاحتمال أنّها لم تصل إليهم، ولم تقرع سمعهم.

وقوله: فأين المساواة من الخرافات؛ فإن النافي لا شكّ في أنّه اعتمدَ على الأمر الظاهري، وتمسّك بالعدمِ الأصلي، فحَكَمَ بأنّه ليس بتابعيّ، وأنه لم ير

الصحابيّ، كما أنه لم يره أحدٌ من المعاصرين لأبي حنيفة سيدِ الأئمةِ الراشدين، ولم يثبت بعد الفحص الوافر، والفكر الغائر، أنه اعتمدَ في نفيه على دليلٍ خفيٍّ أو ظاهرٍ، والمثبتُ لا يشكُّ أحدٌ في أنه لم يجازف في قوله، بل اعتمدَ على دليلٍ واستند، فلا بُدَّ أن يرجَّحَ خبرُ المثبت على قول النافي، ويُقِرَّ برؤية الصحابي، ومَن لا يُقِرُّ بعد هذا التنقيح والتوضيح، فليبك على نفسه إلى أن يستقرَّ برمثه.

وقوله: كليّة، أو جزئية... الخ؛ جوابُه أنها كليّة في صورةٍ مرَّ ذكرُها، وما نحن فيه مندرجٌ تحتها، فلا شبهةَ في انتاجها»[1].

تشكيك

«قال[2] في رسالته «التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول» في ترجمة الإمام أبي حنيفة سيِّد كلّ ثقة، قال الخطيب في «تاريخه»: أدرك أبو حنيفة أربعة من الصحابة: وهم أنس بن مالك بالبصرة، وعبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه بالكوفة، وسهل بن سعد السَّاعدي رضي الله عنه بالمدينة، وأبو الطُّفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه بمكة، ولم يلقَ أحداً منهم، ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون إنه لَقِيَ جمعاً من الصحابة، وروى عنهم، ولم يثبت ذلك عند أهل النقل. انتهى.

---

(١) تذكرة الراشد(ص٢٧١-٢٨٦).

(٢) أي القنوجي في التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول(ص٢٣٦).

تفكيك

وفيه افتراء على الخطيب يعرفُه كلّ ماهر نسيب، فلا أثر لهذه العبارة أصلاً في تأليفات الخطيب، ومَن يدَّعي ذلك فليصحِّح النقل من كتب الخطيب، بل هذه العبارة مسروقة من «مرآة الجنان»[1] لليافعي، و«عبر»[2] الذهبي، ونسبتُها إلى الخطيب كيدٌ خفي، انظر كلام اليافعي في «مرآة الجنان» في ترجمة أبي حنيفة عند ذكر وفاته من حوادث سنة (خمسين ومئة) بعد ذكر قدر من مآثر ومناقبه: وكان قد أدرك أربعة من الصحابة: هم أنس بن مالك رضي الله عنه بالبصرة، وعبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه بالكوفة، وسهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه بالمدينة، وأبو الطُّفَيل عامر بن واثلة رضي الله عنه بمكّة، قال بعضُ أصحاب التواريخ: لم يلقَ أحداً ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون لَقِيَ جماعة من الصحابة، وروى عنهم، قال: ولم يثبت ذلك عند أهل النقل. وذكر الخطيب في «تاريخ بغداد»[3]: رأى أنس بن مالك رضي الله عنه. انتهى[4]»[5].

الأحاديث التي رواها عن الصحابة رضي الله عنهم:

---

(١) مرآة الجنان(١: ٣١٠).

(٢) العبر(١: ٢١٤).

(٣) تاريخ بغداد(٤: ٢٠٨).

(٤) من مرآة الجنان(١: ٣١٠).

(٥) تذكرة الراشد (٤٦٩-٤٧٠).

«في «تبييض الصحيفة»[1] أيضاً: قد أَلَّفَ الامام أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري الشافعي جزءاً فيما رواه الإمام أبو حنيفة عن الصحابة، قال فيه: قال الإمام أبو حنيفة لقيت من أصحاب رسول الله ﷺ: أنس بن مالك وعبد الله ابن أنيس وعبدالله بن جزء، وجابر بن عبدالله، ومعقل بن يسار، وواثلة بن الأسقع، وعائشة بنت عجرة، ثمّ روى عن أنس ثلاثة أحاديث، وعن ابن جزء حديثاً، وعن واثلة حديثين، وعن جابر حديثاً، وعن ابن أنيس حديثاً، والأحاديث التي أوردها كلُّها واردة من غير هذا الطريق[2]»[3].

❧❧❧

---

(١) تبييض الصحيفة(ص٢٩٥-٢٩٦).

(٢) ثم قال السيوطي في تبييض الصحيفة(٢٩٧-٣٠١) وحينئذٍ فسهل الأمر في إيرادها؛ لأن الضعيف يجوز روايته، ويطلق عليه أنه وارد كما صرحوا، فلنوردها ونتكلم عليها حديثاً حديثاً...

(٣) مقدمة السعاية(١: ٢٨).

فصل
في الأحاديث التي تُبَشر به

«في "تبيض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة"(١) للسُيوطيّ: قد ذكر الأئمة عن النبيّ ﷺ بشّرَ بالإمام مالك في حديث: "يوشك أن يضرب الناس بأكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة»(٢)، وبشر بالإمام الشافعي في حديث: «لا تسبوا قريشاً فإنّ عالمها يطبق الأرض علماً»(٣).

أقول(٤): وبشر بالإمام أبي حنيفة في الحديث الذي أخرجه أبو نُعَيم(٥) في «الحيلة»(١) عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كان العلم بالثريا

---

(١) (ص٢٩٤-٢٩٥).

(٢) في جامع الترمذي(٥: ٤٧)، قال الترمذي: حديث حسن، وفيه قال ابن عيينه: هو مالك بن أنس، وسنن النسائي(٥: ٧٥)، وموطأ مالك(١: ٢٢).

(٣) في مسند الشاشي(٢: ١٦٩)، ومسند الطيالسي(١: ٣٩)،

(٤) القائل هو الإمام السيوطي رحمه الله.

(٥) وهو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأَصبهاني، أبو نُعَيْم ، قال الذهبي: تفرَّد في الدنيا بعلُوِّ الإسناد مع الحفظ والاستبحار من الحديث والفنون، من مؤلفاته: تاريخ أصبهان،

لتناوله رجالٌ من أبناء فارس»، وأخرجَه الشِّيرازيّ[٢] في «الألقاب»: عن قيس بن سعد بن عبادة ﷺ مرفوعاً: «لو كان العلمُ معلّقاً بالثريّا لتناوله قومٌ من أبناء فارس»، وفي لفظ البُخاري من حديث أبي هريرة ﷺ: «لو كان الإيمان عند الثريا لناله رجال من فارس»[٣]، وفي لفظ مسلم: «لو كان الإيمان عند الثريّا لذهب به رجلٌ من أبناء فارس حتى يناله»[٤]، وفي حديث قيس بن سعد ﷺ في «معجم الطَّبَرانيّ[٥] الكبير»: «لو كان الإيمان معلقاً بالثريا لتناوله رجال من فارس»[٦]، وفي «معجم الطبراني»: أيضاً عن ابن مسعود ﷺ

ودلائل النبوة، (٣٣٦-٤٣٠هـ). ينظر: العبر (٣: ١٧٠). وفيات(١: ٩١-٩٢). مرآة الجنان(٣: ٥٢-٥٣). النجوم الزاهرة(٥: ٣٠).

(١) حلية الأولياء(٦: ٦٤).

(٢) وهو أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن موسى الشِّيرازيّ، أبو بكر، من مؤلفاته: الألقاب، (ت٤٠٧هـ). ينظر: مرآة الجنان(٣: ٢٠). الكشف(١: ١٥٧). معجم المؤلفين(١: ١٦٥).

(٣) في صحيح البخاري(٤: ١٨٥٨).

(٤) في صحيح مسلم(٤: ١٩٧٢).

(٥) وهو سليمان بن أحمد بنِ أيوبٍ اللَّخْمِيّ الطَّبَرَانِيّ، أَبو القاسم، نسبةً إلى طَبَرية، مدينةٌ من الأردنِ، قال اللكنوي: صاحب المعاجمِ المشهورة، كان ثقةً صدوقاً عارفاً واسعَ الحفظِ بصيراً بالعللِ والرِّجالِ، كثيرَ التصانيفِ النَّافعةِ، (٢٦٠-٣٦٠هـ). ينظر: العبر (٣: ٣١٥-٣١٦). مرآة الجنان(٣: ٣٧٢).

(٦) في معجم الطبراني الكبير(١٨: ٣٥٣).

مرفوعاً: «لو كان الدين معلقاً بالثرياً لتناولَه ناس من أبناء فارس»[١]، هذا أصل صحيح يعتمدُ عليه في البشارة والفضيلة نظير الحديثين اللذين في الإمامين ويستغنى به عن الخبر الموضوع. انتهى[٢].

«وما في «الدر المختار»[٣]: من أنه يحكم بمذهب عيسى عليه السلام[٤]. فهو أمرٌ لا دليل عليه، قال الحافظ السُيُوطيّ: إن ما قال: إن عيسى عليه السلام يحكم بمذهب من المذاهب الأربعة باطلٌ لا أصل له، وكيف يظنّ نبيٌّ أنه يقلِّدُ مجتهداً، بل إنّما يحكمُ بالاجتهاد، أو بما كان يعلمه قبلُ من شريعتنا بالوحي، أو بما تعلّمه منها، وهو في السماء، أو أنه ينظر في القرآن فيفهم منه.

واتفق معه عليّ القاري، وقال: إنه أمر لا أصل له، ولا منع من أن يَنْزِل على عيسى عليه السلام وحيّ، فإنه ليس دليل قاطع على أنه لا يَنْزِل الوحي بعد نبينا ﷺ، نعم إنه لا نبيّ بعد نبينا ﷺ.[٥] انتهى ملخصاً.

---

(١) في معجم الطبراني الكبير(١٠: ٢٠٤)، والمعجم الأوسط(٨: ٣٤٩).

(٢) من تبييض الصحيفة(ص٢٩٤-٢٩٥).

(٣) لمحمد بن علي بن محمد الحِصْني الأصل الحَصْكَفِي الحَنَفِي، علاء الدين، قال المحبي: مفتي الحنفية بدمشق، وصاحب التصانيف الفائقة في الفقه وغيره، من مؤلَّفاته: خزائن الأسرار شرح تنوير الأبصار، والدر المنتقى شرح ملتقى الأبحر، وإفاضة الأنوار شرح المنار، (ت١٠٨٨هـ).خلاصة الأثر(٤: ٦٣-٦٥). طرب الأماثل(ص٥٦٤-٥٦٦).

(٤) انتهى من الدر المختار شرح تنوير الأبصار(٥: ٥٦).

(٥) ومثله في رد المحتار(١: ٥٧).

وكذا من اختراعات الحنفيّة الجهلة: إن الخضر عليه السلام تعلَّمَ من أبي حنيفة ثلاثين سنة في حياتِه وبعد موته من قبره، قال علي القاري: أما ترى أن الخضرَ عبدٌ من عباد الله، قال الله تعالى في شأنه: **{آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً}**[1]، وكان قد عَلَّمَ موسى عليه السلام، فكيف يكون من جملة تلاميذ أبي حنيفة.

وكذا من الافتراءات أن الإمامَ المهدي يقلِّدُ أبا حنيفة، قال عليّ القاري: إنه مجتهدٌ مطلقٌ لا يجوزُ له التقليد، وقال الشيخ ابنُ العربي[2]: إن المهدي يحرمُ عليه القياس، وما يحكم به إلا بما يلقي إليه الملك من عند الله تعالى الذي بعثه الله تعالى ليسدده.

وعلى كلِّ تقدير فكيف يقلّد أبا حنيفة.

وقد أوردوا في مناقب أبي حنيفة أحاديث منها أنه ﷺ، قال : إنّ آدم

---

(١) من سورة الكهف، الآية(٦٥).

(٢) وهو محمد بن علي بن محمد ابن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي المالكي الصوفي، أبو بكر، محيي الدين، من مؤلفاته: الفتوحات المكية في معرفة أسرار المالكية والملكية، وجامع الأحكام في معرفة الحلال والحرام، وفصوص الحكم، قال اليافعي: إن أعظم ما يطعن الطاعنون فيه بسبب كتابه الموسوم بفصوم الحكم: وبلغني أن الإمام العلامة ابن الزملكاني شرح كتابه المذكور، ووجهه توجيهاً نفى عنه ما يظن من المحظور، ويخشى من الوقوع في المحذور. (٥٦٠-٦٣٨هـ). ينظر: مرآة الجنان(٤: ١٠٠-١٠١). النجوم الزاهرة(٦: ٣٣٩-٣٤٠). الكشف(٢: ١٢٣٨، ٥٣٣).

افتخر بي وأنا افتخر برجل من أمّتي اسمه نعمان، وكنيته أبو حنيفة، هو سراج أمتي.

وروي أنه ﷺ، قال: إن سائر الأنبياء يفتخرون بي وأنا افتخر بأبي حنيفة، مَن أحبَه فقد أحبَّني، ومَن أبغضَه فقد أبغضَني. كذا أورد في «الدرّ المختار»[1] ناقلاً عن «التقدمة شرح مقدمة أبي الليث[2]»[3].

وأوردَ القاضي أبو البقاء ابن الضياء المكّيّ[4] في «الضياء المعنوي شرح مقدمة الغَزْنَويّ[5]» حديثاً آخر لفظُه من رواية أبي هريرة ﷺ: في أمَّتي رجلٌ

---

(١) الدر المختار (١: ٥٢).

(٢) وهو نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السَّمَرْقَنْدِيّ الحَنَفِي، أَبو اللَّيْث الفقيه، إمام الهدىٰ، قال الداودي: هو الإمام الكبير صاحب الأقوال المفيدة، والتصانيف المشهورة. ومن مؤلفاته: مختارات النوازل، وخزانة الفقه، وعيون المسائل، وتفسير القرآن، (ت٣٧٥هـ). ينظر: تاج التراجم (ص٣١٠). طبقات المفسرين (٢: ٣٤٥). الفوائد (ص٣٦٢).

(٣) لجبريل بن حسن بن عثمان بن محمود بن عثمان الكنجاني، (ت٧٥٢هـ)، قال حاجي خليفة: وهو شرح مفيد. ينظر: الكشف (٢: ١٧٩٦). معجم المؤلفين (١: ٤٧٦).

(٤) وهو محمد بن أحمد بن محمد العمري الصاغاني الأصل المكي القرشي الحنفي، المعروف بابن الضياء، من مؤلفاته: شرح المجمع، تفسير القرآن، وشرح أصول البزدوي، (٧٨٩-٨٥٤هـ). ينظر: الضوء اللامع (٧: ٨٤-٨٥). الكشف (٢: ١٨٠٣).

(٥) وهو أحمد بن محمد بن محمود الغَزْنَويّ الكاشاني الحنفي، من مؤلفاته: روضة

اسمُه النعمان، وكنيتُه أبو حنيفة، هو سراج أمَّتي، هو سراج أمتي، هو سراج أمَّتي، وقال ابن الجوزيّ: إن هذه الإخبار موضوعة. واتفقَ معه الحافظُ الذَّهَبِيُّ والحافظُ السُّيوطيُّ والحافظُ ابنُ حجر العَسْقلانيُّ والشيخُ قاسم الحنفي، وشأنُ أبي حنيفة أرفع من أن يثبت له فضل بمثل هذه الأحاديث الموضوعة، وكفي في إثبات علو درجته الأحاديث الصحيحة، منها: ما رواه الشيخان عن أبي هريرة ﷺ «إن النبي ﷺ وضع يده على سلمان ﷺ فقال: لو كان الإيمان عند الثريا لناله رجال من هؤلاء»[1].

وقوله: من هؤلاء؛ جمع اسم الإشارة والمشار إليه سلمان ﷺ وحده على إرادة الجنس، ويحتمل أن يرادَ بهم أهلُ العجم كلُّهم، وقد كان جدُّ أبي حنيفة من فارس، وقال الحافظ السُيوطيّ[2]: هذا الحديثُ الذي رواه الشيخان أصلٌ صحيحٌ يعتمدُ عليه في الإشارة إلى أبي حنيفة.

وقال العلامة الشاميّ[3] صاحب «السيرة» تلميذ الحافظ السُيوطيّ: ما

اختلاف العلماء، وروضة المتكلمين في علم الكلام، وروضة اختلاف العلماء في أصول الفقه، (ت٥٩٣هـ). ينظر: تاج التراجم(ص١٠٤). طبقات الحنائي(ص١٠٢). الكشف(٢: ١٨٠٢).

(١) سبق تخريجه في بداية هذا الفصل.

(٢) في تبييض الصحيفة(ص٢٩٥).

(٣) وهو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الشَّاميّ، شمس الدين، ومن مؤلفاته: سبل الهدىٰ والرشاد في سيرة خير العباد ويعرف بالسيرة الشامية، قال حاجي خليفة

جزم به شيخنا من أن أبا حنيفة هو المراد من هذا الحديث ظاهرٌ لا شكَّ فيه؛ لأنه لم يبلغ من أبناء فارس في العلم مبلغه أحد.

وقال الشامي: وأما سلمان الفارسي رضي الله عنه فهو وإن كان أفضل من أبي حنيفة من حيث الصحبه لكنّه لم يكن في العلم والاجتهاد ونشر الدين وتدوين أحكامه كأبي حنيفة، وقد يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل.

ومنها: ما أورده العلامة ابنُ حجر المكّيّ[1] من أنه صلى الله عليه وسلم، قال: «ترفعُ زينةُ الدنيا سنة خمسين ومئة»[2]، وقد قال شمس الأئمة الكَرْدَريّ: إن هذا الحديث محمولٌ على أبي حنيفة؛ لأنه مات في تلك السنة»[3].

«**وبالجملة** فمناقب الإمام لا تُحصى ولا تعدّ، ومعائبُه وجروحُه غيرُ مقبولة على المعتمد، وما مَثَله في ذلك إلاَّ كمثل خاتم أنبياء بني إسرائيل سيدنا عيسى، وخاتم الخلفاء الأربعة عليٍّ المرتضى، حيث هلك فيهما مُحِبٌّ

عنه: من أحسن كتب المتأخرين وأبسطها في السيرة، منتخب من أكثر من ثلاثمئة كتاب، وأتى من الفوائد بالعجب العجاب. وعقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان، الإتحاف بتمييز ما تبع فيه البيضاوي صاحب الكشاف، (ت٩٤٢هـ). ينظر: المستطرفة(ص١١٣-١١٤)، الكشف(٢: ٩٧٨)، وهدية العارفين(٦: ٢٣٦).

(١) في الخيرات الحسان(ص٣٣).

(٢) في مسند أبي يعلى(٢: ١٦٠)، والزهد لابن حنبل(١: ٩٩)، والفردوس(٢: ٧٣)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد(٧: ٢٥٧): فيه مصعب بن مصعب وهو ضعيف.

(٣) مقدمة الهداية(٢: ٦).

مفرطٌ ومبغضٌ مفرط، وكمثل سعد حيث شكاه عند عمر أهـلُ الكوفـة في كلِّ شيء، حتى قالوا: إنه لا يحسن يصلي، فبرّأه الله ممَّا قالوا، وهلكوا بدعائه المستجاب، وخسروا كما لا يخفى على ناظر كتب الصحاح والسنن المسانيد.

ومن أراد الاطلاع على التفصيل في محاسنه، فليرجع إلى كتب مناقبه وغيرها فتندفع بها المعائب التي توهَّمها، وفيما ذكرناه كفاية لأرباب الإنصاف.

وأما أهل الاعتساف، فهم مطروحون خامدون، لا يليق أن يخاطَبهم أرباب الانتصاف، ولا حاجة لنا إلى أن نمدحَه بمدائح كاذبة ومحاسن غير ثابتة كما ذكر جماعةٌ من المحبَّين المفرطين إنه تَعَلَّمَ منه الخضر على نبينا وعليه الصلاة والسلام، وأن عيسى حين ينْزل في زمن الدجّال، والإمام مهدي، يحكمان بمذهبه، وأنه بشّر به رسول الله ﷺ بقوله: يكون في أمتي رجل يكنى بأبي حنيفة ويسمّى بالنعمان... الحديث، فإن أمثال هذه الأخبار كلُّها موضوعة، وأشباه تلك المناقب كلُّها مكذوبة. كما حقَّقه عليّ القاري في «المشرب الوردي بمذهب المهدي»، والسيوطي في «الإعلام بحكم عيسى عليه السلام»، وابن حجر في «الخيرات الحسان في مناقب النعمان»»[1].

❧ ❧ ❧

(١) مقدمة التعليق (١: ١٢٧-١٢٨).

فصل
في توثيقه

«أبو حنيفة له مناقبُ جميلة، ومآثرُ جليلة، عقلُ الإنسان قاصرٌ عن إدراكِها، ولسانُه عاجزٌ عن تبيانها، وقد صنَّفَ في مناقبه جمعٌ من علماء المذاهب المتفرّقة، ولم يطعن عليه إلاَّ ذو تعصُّبٍ وافرٍ أو جهالة مبيّنة، والطاعن عليه:

إن كان محدِّثاً أو شافعيّاً نعرض عليه كتبَ مناقبه التي صنَّفَها علماء مذهبه، ونبرزُ عنده ما خفي عليه من مناقبه التي ذكرها فضلاء مسلكه، كالسُيوطيّ مؤلِّف «تبييض الصحيفة في مناقب الإِمام أبي حنيفة»، وابنِ حجر المكّي مؤلِّف «الخيرات الحسان في مناقب النعمان»، وكالذهبي ذكره في «تذكرة الحفاظ»[1] و«الكاشف»[2]، وأثنى عليه وأفرد في مناقبه «رسالةً»[3]،

(١) تذكرة الحفاظ(٢: ١٦٨).

(٢) الكاشف(٢: ٣٢٢).

(٣) قد طبعت هذه الرسالة بعنوان مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، بعناية الإمام الكوثري، والشيخ أبي الوفاء الأفغاني في القاهرة سنة (١٤١٦هـ) في المكتبة الأزهرية للتراث.

وابنِ خَلِّكان ذكر مناقبه في «تاريخه»[١]، واليافِعِيِّ مؤلِّف «مرآة الجنان»[٢] ذكر مناقبه فيه، والحافظِ ابن حجر العَسْقَلانيّ ذكره في «التقريب»[٣] وغيرِه وأثنى عليه، والنَوَويِّ شارح «صحيح مسلم» أثنى عليه في «تهذيب الأسماء واللغات»[٤]، والإِمام الغَزاليّ[٥] أثنى عليه في «إحياء العلوم»، وغيرهم.

وإن كان مالكيّاً نوقفه على مناقبه التي ذكرها علماء مشربه كالحافظِ ابنِ عبدِ البرّ[٦]، وغيره.

وإن كان حنبليّاً نطلعُه على تصريحات أصحاب مذهبه كيوسف بن عبد

---

(١) وفيات الأعيان(٥: ٤١٣-٤١٤).

(٢) مرآة الجنان(١: ٣٠٩-٣١٢).

(٣) التقريب(ص٤٩٤).

(٤) في تهذيب الأسماء واللغات(٢: ٢١٦).

(٥) وهو محمد بن محمد بن محمد الطُّوسي الغَزالي، أبو حامد، زين الدين، من مؤلفاته: كيمياء السعادة، وبداية الهداية، ومنهاج العابدين المنقذ من الضلال، (٤٥٠-٥٠٥هـ). وفيات(٤: ٢١٦-٢١٩، ١: ٩٨). ينظر: طبقات الأسنوي(٢: ١١١-١١٣). طبقات ابن هداية الله(ص١٩٢-١٩٥)، التعليقات السنية(ص٢٤٣).

(٦) وهو يوسفُ بنُ عبدِ البرِ بنِ محمد النمري القُرْطُبِيِّ المَالِكِيِّ، قال الباجي: لم يكنْ بالأندلسِ مثله في الحديث، من مؤلفاته: الاستذكار، والتمهيد، والاستيعاب في أحوال الأصحاب، (٣٦٨-٤٦٣هـ) ينظر: وفيات (٧: ٦٦-٧١). الكشف(١: ٨١). مقدمة التعليق الممجد(١: ٢٢).

الهادي الحنبلي»[١] مؤلِّف «تنوير الصحيفة في مناقب أبي حنيفة».

وإن كان من المجتهدين المرتفع عن درجة المقلِّدين نسمعه ما جرىٰ علىٰ لسان المجتهدين والمحدثين من ذِكْر مفاخره وسرد مآثره.

وإن كان عامياً لا مذهب له، فهو من الأنعام، بل هو أضلُّ نقوم عليه بالنكير، ونجعله مستحقّاً للتعزيز»[٢].

فوائد لطيفة لمن يلج في الجرح والتعديل:

١. «في «طبقات شيخ الإسلام التاج[٣] السُّبكيّ»[٤]: الحذرُ كلُّ الحذرِ أن تفهم أن قاعدتَهم أن الجرح مقدَّم علىٰ التعديل علىٰ إطلاقها، بل

---

(١) وهو يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، الشهير بابن المبرد، من مؤلفاته: الدر النقي في شرح ألفاظ مختصر الخرقي، والأربعون المختارة من حديث الإمام أبي حنيفة، وفضائل القرآن، (ت٩٠٩هـ). ينظر: هدية العارفين(٢: ٥٦٠-٥٦٢). ومعجم المؤلفين(٤: ١٥٣).

(٢) مقدمة التعليق(١: ١١٨-١١٩).

(٣) وهو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي الأنصاري السلمي السُّبْكي الشافعي، أبو نصر، تاج الدين، من مؤلفاته: طبقات الشافعية الكبرىٰ، وجمع الجوامع، والأشباه والنظائر، (٧٢٧-٧٧١هـ). ينظر: الدرر الكامنة(٢: ٤٢٥-٤٢٨). النجوم الزاهرة(١١: ١٠٨-١٠٩).

(٤) (١: ١٨٨).

الصواب أن مَن ثبتت إمامته وعدالتُه، وكثرُ مادحوه وندر جارحه، وكانت هناك قرينةٌ دالّةٌ على سبب جرحه من تعصبٍ مذهبيٍّ أو غـيرِهِ لم يُلتفـت إلى جرحه.

ثم قال أي التاج السُّبكيّ[1] بعد كلام طويل: قد عرفناك أن الجـارح لا يُقبل فيه الجرح وإن فسَّرَه في حقِّ مَن غلبت طاعاته على معصيته، ومادحوه على ذامِّيه، ومزكُّوه على جارحيه، إذا كانت هناك قرينة تشهد بأن مثلَها حاملٌ على الوقيعة فيه من تعصبٍ مذهبيٍّ أو مناقشةٍ دنيويةٍ، وحينئـذٍ فـلا يلتفـت لكلام الثوري في أبو حنيفة[2]، وابن أبي ذئب[3] وغيره في مالـك، وابن معين في الشافِعِيّ، والنَّسَائيّ في أحمد بن صالح[4]، ونحوه، قال: ولـو أطلقنـا تقـديم

---

(١) في طبقات الشافعية(١: ١٩٠).

(٢) قال الندوي: قول الثوري وغيره في أبي حنيفة غير موجود في الطبقـات المطبوعـة، وهو موجود في الخيرات الحسان: (ص ٧٤) نقلاً عن الطبقات فلعلها في بعض النسخ.

(٣) وهو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحـارث بـن أبي ذئـب القـرشي العـامري المدني، أبو الحارث، قال ابن حنبل: كان يشبّه بسعيد بن المسيب، وما خلّف مثلـه، كـان أفضل من مالـك إلا أنّ مالكاً أشدَّ تنقية للرجال، وقال ابـن حجـر: ثقـة فقيـه فاضــل، (ت١٥٨هـ). ينظر: التقريب(ص٤٢٧). العبر(١: ٢٣١).

(٤) وهو أحمد بن صالح بن الطبري المصري، أبو جعفر، قال ابن حجـر: ثقـة حـافظ، تكلَّم فيه النسائي بسب أوهام له قليلة، ونقل عن ابن معين تكذيبه وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلَّم في أحمد بن صالح الشُّمومي فظن النسائي أنه عَنَى ابن الطبري، (ت٢٤٨هـ). ينظر: التقريب(ص٢٠). العبر(١: ٤٥٠).

الجرح لما سَلِمَ لنا أحدٌ من الأئمة إذ ما من إمام إلاَّ وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون. انتهى.»[١].

٢. «في بيان حكم الجرح غير البريء: الجرح إذا صدر من تعصب أو عداوة أو منافرة أو نحو ذلك، فهو جرح مردود، ولا يؤمن به إلا المطرود؛ ولهذا لم يقبل قول الإمام مالك في محمد بن إسحاق[٢] صاحب «المغازي»: إنّه دجال من الدجاجلة، لما علم أنه صدر منه منافرة باهرة، بل حققوا أنه حسن الحديث، واحتجت به أئمة الحديث، وقد بسطت الكلام فيه في رسالتي «إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام»... وقدح أحمد في الحارث المُحاسبيّ[٣]، وقدح ابن منده[٤] في أبي نُعَيْم الأَصْفَهانيّ، ونظائره كثيرةٌ في كتب

(١) مقدمة التعليق (١: ١٢٢).

(٢) وهو محمد بن إسحاق بن يَسَار المُطَّلِبيّ المدني، قال الذهبي: كان بحراً من بحور العلم، ذكيّاً حافظاً طلاَّباً للعلم أخباريّاً نسَّابةً علاَمة، قال شعبة: هو أمير المؤمنين في الحديث، (ت١٥٠هـ). ينظر: العبر (١: ٢١٦). التقريب (٤٠٣).

(٣) وهو الحارث بن أسد المُحاسبيّ البصري، أبو عبد الله، قال ابن خلكان: أحد رجال الحقيقة، وهو ممن اجتمع له علم الظاهر والباطن، وله كتب في الزهد والأصول، (ت٢٤٣هـ). ينظر: وفيات (٢: ٥٧-٥٨). الميزان (٢: ١٦٤-١٦٦). النجوم (٢: ٣١٦). وقد أنصفه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في مقدمة تحقيقه لكتابه رسالة المسترشدين بدفع ما رمي به من مطاعن.

(٤) وهو محمد بن يحيى بن مَنْدَهْ العبدي، أبو عبد الله، ومَنْدَهْ لقب جده واسمه إبراهيم بن الوليد، والعبدي من مؤلفاته: تاريخ أصبهان، ومعرفة الصحابة، (ت٣٠١هـ). ينظر: وفيات (٤: ٢٨٩). الأعلام (٨: ٣).

الفن شهيرة، ومن ثم قالوا: لا يقبل جرح المعاصر على المعاصر: أي إذا كان بلا حجة؛ لأن المعاصرة تفضي غالباً إلى المنافرة»[١].

٣. «قد صرحوا بأن كلمات المعاصر في حق المعاصر غير مقبولة، وهو كما أشرنا إليه مقيّدٌ بما إذا كانت بغير برهان وحجّة، وكانت مبنيَّة على التعصّب والمنافرة، فإن لم يكن هذا ولا هذا فهي مقبولة بلا شبهة، فاحفظه فإنه ينفعك في الأولى والآخرة»[٢].

٤. «في «فواتح الرحموت شرح مُسَلَّم الثبوت[٣]»[٤]: لا بُدَّ للمزكِّي أن يكون عدلاً عارفاً بأسباب الجرح والتعديل، وأن يكون منصفاً ناصحاً، لا أن يكون متعصِّباً ومعجباً بنفسه؛ فإنّه لا اعتداد بقول المتعصِّب، كما قدح الدَّارَقُطْنِيّ في الإمام الهُمام أبي حنيفة ﷺ بأنه ضعيفٌ في الحديث. وأي شناعة

---

(١) الرفع والتكميل (ص٤٠٩-٤١٥).

(٢) الرفع والتكميل (ص٤٣١).

(٣) لمحب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي الحنفي، من مؤلفاته: المغالطة العامة الورود، وسلم العلوم في المنطق، (ت١١١٩هـ). ينظر: معجم المؤلفين (٣: ١٧).

(٤) لعبد العلي بن نظام الدين بن قطب الدين الأنصاريّ السِّهالوي اللَّكْنَوِيّ، بحر العلوم، ملك العلماء، كان معدوم النظير في زمانه، رأساً في الفقه والأصول، إماماً جوالاً في المنطق والحكمة والكلام، من مؤلفاته: رسائل الأركان، وتنوير المنار شرح منار الأصول، وشرح سلم العلوم مع المنهايات، (ت١٢٢٥هـ). ينظر: نزهة الخواطر (٧: ٢٨٩-٢٩٤). معجم المؤلفين (٣: ٦٦٩). أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص٥١٩).

فوق هذا؟! فإنه إمام ورع تقي نقي خائف من الله، وله كرامات شهيرة، فبأي شيء تطرق إليه الضعف؟!

فتارةً يقولون: إنه كان مشتغلاً بالفقه. انظر بالإنصاف أي قبح فيما قالوا؟! بل الفقيه أولى بأن يأخذ الحديث منه.

وتارةً يقولون: إنه لم يلاق أئمة الحديث إنما أخذ ما أخذ من حمَّاد. وهذا أيضاً باطل، فإنّه روى عن كثير من الأئمة كالإمام محمد الباقر والأعمش[1] وغيرهما، مع أن حمَّاداً كان وعاء للعلم، فالأخذ منه أغناه عن الأخذ عن غيره، وهذا أيضاً آيةٌ على ورعه وكمال تقواه وعلمه، فإنّه لم يكثر الأساتذة؛ لئلا تتكثر الحقوق، فيخاف عجزه عن إيفائها.

وتارةً يقولون: إنّه كان من أصحاب القياس والرأي، وكان لا يعمل بالحديث، حتى وضع أبو بكر بن أبي شيبة[2] في كتابه باباً للرد عليه: ترجمه: (باب الردّ على أبي حنيفة)[3]، وهذا أيضاً من التعصب! كيف وقد قبل

---

(١) وهو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي الأعمش، أبو محمد، قال ابن عيينة: كان أقرأهم لكتاب الله وأعلمهم بالفرائض وأحفظهم للحديث، (٦١-١٤٨هـ). ينظر: العبر(١: ٢٠٩). التقريب(ص١٩٥).

(٢) وهو عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَةَ إبراهيم بن عثمان الكوفي العَبْسي، نسبةً إلى بني عَبْس، قال أَبُو زُرْعَة: ما رأيتُ أحفظَ منه، من مؤلفاته: المسند، والمصنف، (١٥٩-٢٣٥هـ). ينظر: العبر(١: ٤٢١). مرآة الجنان(٢: ١١٦). النجوم الزاهرة(٢: ٢٨٢).

(٣) أُلِّفت كثير من الكتب في الرد على ابن أبي شيبة في الأحاديث التي ذكر أن أبا حنيفة رضي الله عنه خالفها، ومن أشملها كتاب الإمام الكوثري النكت الطريفة في التحدث عن ردود

المراسيل؟! وقال: ما جاء عن رسول الله ﷺ فبالرأس والعين، وما جاء عن أصحابه فلا أتركه، ولم يخصص بالقياس عام خبر الواحد ـ فضلاً عن عام الكتاب ـ، ولم يعمل بالإخالة[1]، والمصالح المرسلة.

والعجب أنهم طعنوا في هذا الإمام مع قبولهم الإمام الشافعي، وقد قال في أقوال الصحابة: كيف أتمسك بقول من لو كنت في عصره لحاججته؟ وخصص عام الكتاب بالقياس، وعمل بالإخالة، وهل هذا إلا بهت من هؤلاء الطاعنين؟

والحقُّ أن الأقوال التي صدرت عنهم في حق هذا الإمام الهمام كلها صدرت من التعصّب، لا تستحقّ أن يلتفت إليها، ولا ينكفئ نور الله بأفواههم، فاحفظ وتثبت. انتهى[2]»[3].

٥. «قد يقدم التعديل على الجرح مفسَّراً أيضاً بوجوه عارضة تقتضي

ابن ابي شيبة على أبي حنيفة بلغ قرابة (٣٠٠) صفحة، بيَّن فيه من وافق أبا حنيفة عليها من الأئمة، واستوفى الكلام على كل مسألة منها، وبلغت المسائل (١٢٥) مسألة اجتهادية من أمهات المسائل.

(١) الإخالة: مسلك من مسالك العلة التي ذكرها الأصوليون في مباحث أصول الفقه لا يقول به الحنفية، ويقول به الشافعية. وتمامه في هامش الرفع والتكميل (ص٧٦-٧٧).

(٢) من فواتح الرحموت (٢: ١٥٤).

(٣) الرفع والتكميل (ص٦٩-٧٧).

ذلك؛ ولهذا: لم يقبل جرح بعضهم في الإمام أبي حنيفة وشيخه حمَّاد بن أبي سليمان وصاحبيه محمد وأبي يوسف وغيرهم من أهل الكوفة بأنهم كانوا من المرجئة. ولم يقبل جرح النَّسائيّ[1] في أبي حنيفة ـ وهو ممَّن له تعنَّت وتشدد في جرح الرجال ـ المذكور في «ميزان الاعتدال»: ضعفه النَّسائيّ من قبل حفظه»[2].

---

(١) في الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي(ص٦٥): سئل: ابن حجر عما ذكره النسائي في الضعفاء والمتروكين: عن أبي حنيفة ﷺ أنه ليس بقويّ في الحديث، وهو كثير الغلط والخطأ على قِلَّة روايته، هل هو صحيح؟ وهل وافقه على هذا أحد من أئمة المحدِّثين أم لا؟ فأجاب: النسائي من أئمة الحديث، والذي قاله إنما هو حَسَب ما ظَهَرَ له وأدَّاه إليه اجتهادُه، وليس كلُّ أحدٍ يؤخذُ بجميع قولِه، وقد وافق النسائي على مطلق القول جماعة من المحدِّثين، واستوعب الخطيب في ترجمته من تاريخه أقاويلهم، وفيها ما يقبل وما يردُّ، وقد اعتذر عن الإمام بأنه كان يرى أنه لا يحدِّث إلا بما حَفِظَه منذ سمعه إلى أنّ أدَّاه؛ فلهذا قلَّت الروايةُ عنه، وصارت روايتُهُ قليلةً بالنسبة لذلك، وإلا فهو في نفس الأمر كثير الرواية.

وفي الجملة: تركُ الخوض في مثل هذا أولى، فإن الإمام وأمثالَه ممن قَفَزوا القَنْطَرة، فما صار يُؤَثِّرُ في أحدٍ مهم قولُ أحد، بل هم في الدرجة التي رفعهم الله تعالى إليها، من كونهم متبوعين يقتدى بهم، فليعتمد هذا، والله وليّ التوفيق. انتهى.

ورجَّح الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في هامش مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث(١٢٦-١٢٧) أن النسائي رجع عن تضعيف أبي حنيفة ﷺ لإخراجه عنه في سننه وعدم إعلال الحديث به، وتمامه في موضعه.

(٢) الرفع والتكميل(ص١٢٠-١٢١).

٦. «قال ابن حجر في بعض رسائله: إن الطعن إن كان من غير أقران الإمام فهو مقلّد لما قاله، أو كتبه أعداؤه، وإن كان من أقرانه فلا يعتدُّ به؛ لأن قولَ الأقران بعضُهم في بعض غير مقبول. كما صرّح به الذهبي، قال: ولا سيما إذا لاح أنه لعداوة المذهب إذ الحسدُ لا ينجو منه إلاّ من عصمه الله تعالى»[1].

٧. «قال الذَّهَبِيُّ: وما علمت أن عصراً سَلِمَ أهلُه من ذلك إلاَّ عصر النبيين والصدقين»[2].

٨. «قال التاجُ السُّبكيُّ: ينبغي لك أيُّها المسترشد أن تسلُكَ سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض، إلاَّ إذا أُتي ببرهان واضح، ثمّ إن قدرت على التأويل وحسن الظن، فدونك، وإلاَّ فاضربْ صفحاً عما جرى بينهم، وإيّاك، ثمّ إيّاك أن تصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري، أو بين مالك وابن أبي ذئب، أو بين النسائي وأحمد بن صالح، أو بين أحمد والحارث بن أسد المحاسبي، وهلمّ جرّاً، إلى زمان العز بن عبد السلام[3] والتقيّ بن الصلاح، فإنّك إذا اشتغلت بذلك

---

(١) مقدمة الهداية(٢: ٥).

(٢) مقدمة التعليق(١: ١٢٣).

(٣) وهو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي المغربي الدمشقي المصري، عز الدين، الملقب بسلطان العلماء، قال النووي: الإمام المجمع على إمامته وجلالته، وتمكنه في أنواع العلوم وبراعته. له: التفسير الكبير، ومسائل الطريقة، والفرق بين

وقعت على الهلاك، فالقوم أئمة أعلام، ولأقوالهم محامل، وربَّما لم نفهم بعضها فليس لنا إلاَّ الترضي والسكوت عمَّا جرى بينهم، كما نفعل فيما جرى بين الصحابة. انتهى.»[1].

ردُّ ما أورده الخطيب ومن تابعه عليه بوجوه[2]:

١. «لم يقبل جرح الخطيب البغدادي فيه وفي متبعيه، بعد قول ابن حجر في «الخيرات الحسان» نقلاً عن ابن عبد البر رأس علماء الشأن: الذين رووا عن أبي حنيفة ووثقوه وأثنوا عليه أكثر من الذين تكلَّموا فيه. والذين تكلموا فيه من أهل الحديث: أكثر ما عابوا عليه الإغراق في الرأي والقياس: أي وقد مرّ أن ذلك ليس بعيب»[3].

٢. «بعض من العلماء السابقين الذين لهم تعصب لا يبالون بالطعن على

الإيمان والإسلام(٥٧٨-٦٦٠هـ). ينظر: تهذيب اللغات(ص٢٢). طبقات الأسنوي(٢: ٨٤-٨٥). مرآة الجنان(٤: ١٥٣-١٥٤).

(١) مقدمة التعليق(١: ١٢٣)، ومقدمة الهداية(٢: ٥).

(٢) هذه وجوه مجملة في رد ما ورد في ترجمة أبي حنيفة ﵁ من الأباطيل التي ساقها الخطيب في تاريخه، ومن أراد الوقوف على حال الروايات وتفصيل الكلام في أسانيدها فعليه بكتاب الملك المعظم المسمَّى السهم المصيب في كبد الخطيب، وكتاب الإمام الكوثري المسمَّى تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، فإن فيهما غناءً لكل منصف وطالبٍ للحقّ، وهما مطبوعان ومتداولان.

(٣) الرفع والتكميل(ص١٢٧-١٢٨).

الأئمة: كالخطيب طعن على أبي حنيفة والإمام أحمد، وكابن الجوزي فإنه تابعَ الخطيب في الطعن على أبي حنيفة، وقال سبطُه[1]: ليس العجب من الخطيب فإنه طعن في جماعة من العلماء، إنّما العجب من الجدّ كيف سلك أسلوبه، وكأبي نُعَيم فإنه لم يذكر أبا حنيفة في «الحلية» وذكر مَن دونه علماً وزهداً»[2].

٣. «في «الخيرات الحسان»[3] في (الفصل التاسع والثلاثين) في ردِّ ما نقله الخطيب في «تاريخه» من القادحين فيه[4]: علم أنَّه لم يقصد بذلك إلاَّ جمعَ ما قيل في الرجل على عادة المؤرِّخين، ولم يقصد بذلك انتقاصه، ولا حطَّ مرتبته بدليل أنّه قدّم كلام المادحين، وأكثر منه ومن نَقْل مآثره، ثمّ عقبه بذكر كلام القادحين، وممَّا يدل على ذلك أيضاً: إن الأسانيدَ التي ذكرها للقدح لا يخلو غالبها من مُتكلَّم فيه أو مجهول، ولا يجوزُ إجماعاً ثَلْمُ عِرضِ مسلمٍ بمثل ذلك، فكيف بإمام من أئمة المسلمين.

---

(١) وهو يوسف بن قَزَأُغْلِي بن عبد الله البغدادي التركي الحنفي، شمس الدين، أبو المظفر، سبط الحافظ أبي الفرج بن الجوزي الحنبلي، من مؤلفاته: تفسير القرآن، والانتصار لإمام أئمة الأمصار، والانتصار والترجيح للمذهب الصحيح، ومرآة الزمان، (٥٨٢-٦٥٤هـ). ينظر: مرآة الجنان(٤: ١٣٦). النجوم(٧: ٣٩). مرآة الزمان(٤: ١٣٦).

(٢) مقدمة الهداية(٢: ٥).

(٣) الخيرات الحسان في مناقب النعمان(ص٧٦)

(٤) أي في أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

٤. وبفرض صحّة ما ذكره الخطيب من القدح عن قائله لا يُعتدّ به، فإنه إن كان من غير أقران الإمام فهو مقلِّدٌ لما قاله أو كتبه أعداؤه، وإن كان من أقرانه فكذلك لما مرّ أن قول الأقران بعضُهم في بعض غيرُ مقبول، وقد صرَّحَ الحافظان: الذهبيُّ وابنُ حجر بذلك، قالا: لا سيما إذا لاح أنه لعداوة أو لمذهب، إذ الحسد لا ينجو منه إلاَّ من عصمه الله. انتهى[١].

قلت: فهذه العبارات الواردة عن الثقات، لعلها لم تقرع سمع جهلاء عصرنا حيث يطعنون على أبي حنيفة ويحطّون درجته عن المراتب الشريفة، ويأبى الله إلاَّ أن يتمّ نوره ولو كره الكارهون: **{وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ}**[٢]»[٣].

٥. «في «تنوير الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة»: لا تغترّ بكلام الخطيب، فإن عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كأبي حنيفة وأحمد وبعض أصحابه، وتحامل عليهم بكل وجه، وصنّف فيه بعضهم «السهم المصيب في كبد الخطيب»[٤].

---

(١) من الخيرات الحسان (ص٢٩).

(٢) من سورة الشعراء، الآية (٢٢٧).

(٣) مقدمة التعليق (١: ١٢٢-١٢٣).

(٤) لعيسى بن الملك العادل سيف الدين أبي بكر بن أيوب الحنفي، أبو المظفر، الملك المعظم، قال ابن خلكان: كان عالي الهمة حازماً شجاعاً مهيباً فاضلاً جامعاً، شمل

قلت: الحاصل أنه إذا علم بالقرائن المقالية أو الحالية أن الجارح طعن على أحد بسبب تعصب منه عليه، لا يقبل منه ذلك الجرح، وإن علم أنه ذو تعصب على جمع من الأكابر، ارتفع الأمان عن جرحه، وعدَّ من أصحاب القرح»[١].

كلام العلماء في توثيقه:

«قال ابن عبد البر: لا نتكلّم في أبي حنيفة ﵁ بسوء ولا نصدق أحداً يسيءُ القول فيه، فإنّي والله ما رأيت أفضل ولا أورع ولا أفقه منه، وكان يزيد بن هبيره أمير العراقين أراد أن يلي القضاء بالكوفة أيّام مروان بن محمد آخر ملوك بني أميّة فأبى عليه فضربَه مئة سوطٍ بعشرةِ أيّام كلَّ يوم عشرة أسواط، وهو على الامتناع، فلمّا رأى ذلك خلَّى سبيله، ونقله أبو جعفر المنصور من الكوفة إلى بغداد وأرادَ أن يوليه قضاء القضاة، فأبى فحلفَ عليه ليفعلنَّ وحلفَ أبو حنيفةَ أن لا يفعل، وجرى بينهما كلام واستقرّ الإمامُ على الامتناع، فأمر به إلى الحبس»[٢].

وقال الغَزالي: أمّا أبو حنيفة ﵁ فلقد كان أيضاً عابداً زاهداً عارفاً بالله تعالى خائفاً منه مريد وجه الله تعالى بعلمه، والعجب من مقلِّدي الشافعي ﵁

أرباب الفضائل، محباً لهم، من مؤلفاته: شرح الجامع الكبير، (٥٧٨-٦٢٤هـ). ينظر: مرآة الجنان(٤: ٥٧-٥٨). وفيات الأعيان(٣: ٤٩٤-٤٩٦هـ).

(١) الرفع والتكميل(ص٦٩-٧٨).

(٢) مقدمة الهداية(٢: ٦).

كيف يطعنون إماماً كان يتأدّب معه الشافعي ﵁، هل هذا إلا طعن إمام مذهبه.

قال الشَّعْرانيّ في «الميزان»: لو أنصفَ المقلِّدون للإمام مالك ﵁ والشافعي ﵁ لم يضعِّف أحدٌ منهم قولاً من أقوال أبي حنيفة ﵁ بعد سمعوا مدح أئمتهم له، ولو لم يكن من التنويه برفعة مقامه إلاَّ كون الشافعيّ ﵁ ترك القنوت في الصبح لمَّا صلَّى عند قبر الإمام أبي حنيفة ﵁ لكان فيه كفاية في لزوم أدب مقلِّدييه معه، وقد انكشف لبعض أصحاب الكشف كالإمام الشَّعرانيّ وغيره أنّ مذهب الإمام أبي حنيفة آخر المذاهب انقطاعاً كما هو أول المذاهب المدونة[1]»[2].

«وقال ابن حجر المكي في «الخيرات الحسان» بعدما ذكر محاسنه ومحامده في ستةٍ وثلاثين فصلاً في (الفصل السابع والثلاثين): قال الحافظ ابن عبد البر ما حاصله: إنه أفرط بعض أصحاب الحديث في ذمّ أبي حنيفة، وتجاوزوا الحدّ في ذلك؛ لتقديمه القياس على الأثر، وأكثر أهل العلم يقولون: إذا صح الحديث بطل الرأي والقياس، لكنه لم يردّ إلاَّ بعض أخبار الآحاد بتأويل

(١) انتهى من الميزان الكبرى للشعراني (١: ٦٣).

(٢) مقدمة الهداية (٢: ٥-٦).

محتمل، وكثير منه قد تقدّمه إليه غيرُه وتابعه عليه مثله كإبراهيم النَخَعيّ[1] وأصحاب ابن مسعود رضي الله عنه إلاَّ أنه أكثر من ذلك هو وأصحابه، وغيرُه إنّما يوجَد له ذلك قليلاً، ومن ثَمّ لَمّا قيل لأحمد: ما الذي نُقِمَ عليه؟ قال: الرأي، قيل: أليس مالك تكلَّم بالرأي، قال: بلى، ولكن أبو حنيفة أكثر رأيّاً منه، قيل: فهل تكلتم في هذا بحصَّته وهذا بحصَّته؟ فسكت أحمد.

وقال الليث بن سعد: أحصيتُ على مالك سبعين مسألة قال فيها برأيه، وكلُّها مخالفةً لسنةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم نجد أحداً من علماء الأمة أثبت حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمّ ردَّه إلاَّ بحجّة كادِّعاء نسخ أو بإجماع أو طعن في سنده، ولو ردَّه أحد من غير حجّة لسقطت عدالته، فضلاً عن إمامته، ولزمه اسمُ الفسق، وعافاهم الله عن ذلك، وقد جاء عن الصحابة اجتهادهم بالرأي والقول بالقياس على الأصول ما سيطول ذكره، وكذلك التابعون. انتهى كلام ابن عبد البَرّ. والحاصل أنّ أبا حنيفة لم ينفرد بالقول بالقياس، بل على ذلك عامّة عمل فقهاء الأمصار. انتهى[2].

وفي «الخيرات الحسان» في (الفصل الثامن والثلاثين): قال أبو عمر

---

(١) وهو إبراهيم بن يزيد بن الأسود النَّخَعِيّ الكوفيّ، أبو عمران، أبو عمار، وهو أحد الأئمة المشاهير، تابعي رأى عائشة ودخل عليها، قال ابن حجر: ثقة إلا أنّه يرسل كثيراً، (٤٦ – ٩٦هـ). ينظر: وفيات(١: ٢٥). التقريب(ص٣٥).

(٢) من الخيرات الحسان(ص٧٩–٨٠).

يوسف بنُ عبد البر[١]: الذين رَوَوْا عن أبي حنيفة، ووثَّقوه، وأثنوا عليه أكثر من الذين تكلَّموا فيه، والذين تكلَّموا فيه من أهل الحديث أكثرَ ما عابوا عليه الإغراق في الرأي والقياس: أي وقد مرّ[٢] أن ذلك ليس بعيب.

«وقد قال الإمام علي بن المَدينيّ[٣]: أبو حنيفة روى عنه الثوريّ، وابنُ المبارك، وحمّاد بن زيد، وهشام، ووكيع، وعباد بن العوام، وجعفر بن عون: وهو ثقة لا بأس به.

وكان شعبة حسن الرأي فيه.

وقال يحيى بن معين: أصحابنا ـ يعني أهل الحديث ـ يفرطون في أبي حنيفة وأصحابه، فقيل له: أكان يكذب؟ قال: لا.

«ذكر الذهبيُّ في «تذكرة الحفاظ»: إنّ يحيى بن معين، قال فيه: لا بأس به، لم يكن متّهماً. انتهى. وهذا اللفظ من ابن معين رئيس النقّاد قائمٌ مقامَ: ثقة، صرّح به الحافظ ابن حجر وغيره، كما حقّقته في رسالتي: «السعي

---

(١) في جامع بيان العلم وفضله (٢: ١٤٩).

(٢) أي عند ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢: ١٤٨).

(٣) وهو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السَّعْدِي البصري، أبو الحسن، المشهور بابن المديني، قال ابن حجر: أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، حتى قال البُخَاريّ: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني، وقال شيخه ابن عيينة: كنت أتعلَّم منه أكثر مما يتعلّم مني، (ت٢٣٤هـ). ينظر: العبر (١: ٤١٨). التقريب (ص٣٤٢).

المشكور في ردِّ المذهب المأثور»، التي ألّفتها ردّاً[1] على مَن حجَّ ولم يزرْ قبرَ النبي ﷺ، بل أفتى بعدم إمكان زيارة قبره، وعدم مشروعيّتها وبحرمتِها على بني آدم»[2].

شبهات أوردت للطعن فيه:

«مما ينبغي أن يعلمَ أنه لَمَّا قرع صماخ كثير من الغافلين السُّفهاء والناقصين الجهلاء، بل وكثير من العلماء المتعصِّبين والفضلاء المتعنِّتين أنِّي وثَّقت أبا حنيفة وصحَّحت الروايةَ التي في سندها أبو حنيفة ﷺ اقتداءً بجمع من أرباب الإنصاف الباعدين عن طريق الاعتساف تعجَّبوا وتشمخوا واستنكفوا واستكرهوا بسبب فرط جهلهم أو غفلتهم، وتكلَّموا بكلمات نادت على تجاوزهم عن الحدود الشرعيّة وتغافلهم عن القواعد الأصلية والفرعية.

ونحن وإن كانت تحقيقاتُنا في تأليفاتنا كـ«مقدمة التعليق الممجد»، و«مقدمة السعاية»، و«مقدمة عمدة الرعاية»، ورسالتُنا «إقامة الحجة»، ورسالتنا «الرفع والتكميل»، ـ وهي لم يوجد لها بفضل الملك الجليل عديلٌ ومثيلٌ ـ وغيرها من تأليفاتنا الفقهيّة والحديثيّة كافيةً لدفع توهماتهم، ورافعةً لمزخرفاتهم،... لكن نريد الآن أن نذكر نبذاً منها مع شيء زائد عليها في هذا

(١) أي على القنوجي.

(٢) مقدمة العمدة(١: ٣٤). مقدمة التعليق(١: ١٢١).

المقام؛ ليكون البحثُ على «حواشي إمام الكلام» إمامَ الكلام في هذا المرام.

فاعلم أنه قد عرضت لهم شبهات بسبب التعصّبُ أو الجهل تعجَّبوا بها من كون أبي حنيفة ﵁ من ثقات أرباب الفضل، وكون السند الذي هو فيه من الأسانيد الصحيحة المعتبرة عند حملة ألوية الشريعة»[١]، «وخلاصة ما اشتهر بينهم ـ والعجب أنه أدرج بعضَها بعضُهُم في تصانيفهم ـ **أمور**:

تشكيك

منها: إنه كان يقدم القياس على السنن النبوية.

تفكيك

وهذا فرية بلا مرية، ومن شكّ في ذلك، فليطالع «الخيرات الحسان»[٢] و«الميزان»[٣] يظهر له أن زعمه موقع له في خسران.

---

(١) غيث الغمام (ص١٤٥).

(٢) الخيرات الحسان (ص٣٥-٣٦).

(٣) أي الميزان الكبرى للشعراني (١: ٦٥-٦٧).

تشكيك

ومنها: إنه كان كثير الرأي؛ ولذا سمَّىٰ المحدِّثون أصحابه بأصحاب الرأي.

تفكيك

وهذا ليس بطعن بالحقيقة، فإن كثرةَ الرأي والقياس دالّة علىٰ نباهة الرجل ووفور عقلِهِ عند الأكياس، ولا يفيد العقل بدون النقل ولا النقل بدون العقل، واعتقادُنا واعتقادُ كلِّ منصفٍ في حقِّه أنه لو أدرك زماناً كثرت فيه رواية الأحاديث وكشف المحدِّثون عن جمالها القناع بالكشف الحثيث لقلَّ القياس في مذهبه[1] كما حقَّقَه عبد الوهاب الشَّعْرانيّ في «ميزانه»[2]، وملاّ معين[3] في كتابه «دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب».

---

(١) ما أورده علىٰ أبي حنيفة ﷺ هنا وارد علىٰ مالك ﷺ أيضاً، فالمسألة خلاف ذلك وتحتاج إلىٰ تفصيل وتحرير، والمقام لا يطيق ذلك، فلئن أمدَّ الله في عمرنا لنوفِّيَنَّه حقَّه.

(٢) الميزان الكبرىٰ (١: ٦٥-٦٧).

(٣) وهو محمد معين السندي (ت١١٦١هـ).

تشكيك

ومنها: إنه قليل الرواية للأخبار النبوية.

تفكيك

وهذا أيضاً ليس بطعن في الحقيقة، فإن مرتبتَه في هذا تشابه المرتبة الصِّدِّيقيّة، فإن كان هذا طعناً، كان أبو بكر الصديق أفضل البشر بعد الأنبياء بالتحقيق مطعوناً، فإنه أيضاً قليل الرواية بالنسبة إلى بقيّة الصحابة، حاشاهم، ثم حاشاهم عن هذه الوسمة.

تشكيك

ومنها: إنه كان كثير التعبُّد حتى أنه كان يُحيي الليل كلَّه، وهو بدعة وضلالة.

تفكيك

وهذا قولٌ صدرَ عن غفلة، ولقد قفَّ شعري من سماعه، ووقعت في التعجُّبِ من قائله، فإن كثرةَ العبادة حسب الطاقة كإحياء الليلة كلّها وختم القرآن في ليلة، وأداء ألف ركعة، ونحو ذلك منقول بالنقول الصحيحة عن

كثير من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الفقهاء والمحدثين، كعثمان، وعمر، وابن عمر، وتميم الداريّ، وعليّ، وشداد بن أوس ﷺ، ومسروق، والأسود النخعيّ، وعروة بن الزبير، وثابت البُنانيّ، وزين العابدين عليّ بن الحسين، وقتادة، ومحمد بن واسع، ومنصور بن زاذان، وعلي بن عبد الله بن عباس، والإمام الشَّافِعِيّ، وسعد بن إبراهيم الزُّهْرِيّ، وشعبة بن الحجّاج، والخطيب البغداديّ، وغيرهم ممن لا يُحصىٰ عددهم، فيلزم أن يكون هؤلاء كلُّهم من المبتدعين، ومَن التزمه فهو أكبر المبتدعين الضالِّين، وقد حققت المسألة مع ما لها وما عليها في «إقامة الحجة»[1].

تشكيك

ومنها: أنه قد جرحَه سفيانُ الثوريُّ والدارقطنيُّ والخطيبُ والذهبيُّ وغيرهم من المحدِّثين.

تفكيك

وهذا قولٌ صدر عن الغافلين، فإن مطلقَ الجرح إن كان عيباً يُترك به المجروح، فليترك البُخاري ومسلم والشافعي وأحمد ومالك ومحمد بن إسحق صاحب المغازي وغيرهم من أجلّة أصحاب المعاني، فإن كلاًّ منهم مجروح ومقدوح، بل لم يَسْلَمْ من الجرح أصحابُ الرسول ﷺ، فهل يقول قائل: بقبول الجرح فيهم؟ كلا، والله لا يقول به من هو من أرباب العقول.

---

(١) إقامة الحجة (ص٥٩-٩٦)، وفيها ذكر مجاهدات هؤلاء الأعلام.

وإن كان بعض أقسام الجرح موجباً لترك المجروح، فالإمام بريء عنه عند أرباب الإنصاف والنصوح، فإن بعض الجروح التي جرح بها مبهم، كقول الذهبي في «ميزان الاعتدال»(١): إسماعيل بن حماد بن الإمام أبي حنيفة ثلاثتُهم ضعفاء. انتهىٰ. وقد تقرَّرَ في الأصول: إنه لا يُقبل الجرحُ المبهم، لا سيما في حقِّ من ثبتت عدالتُه، وفسِّرت تعديلاتُه، واستقرَّت إمامتُه، وقد بسطت الكلام في هذه المسألة في رسالتي «الكلام المبرور» و«السعي المشكور» علىٰ رغم أنف من خالف الصحيح والجمهور.

وبعض الجروح صدر من معاصريه، وقد تقرَّرَ في مقرِّه أن جرحَ المعاصر لا يُقبلُ في حقِّ المعاصر، لا سيما إذا كانت لتعصبٍّ أو عداوةٍ، وإلاَّ فليقبل جرح ابن معين في الشافعي، وأحمد في الحارث المحاسبيّ، والحارث في أحمد، ومالك في محمد ابن إسحاق صاحب حديث القُلّتين والقراءة خلف الإمام وغيرهم. كلا، والله لا نقبل كلامهم فيهم ونوفِّيهم حظَّهم.

وبعض الجروح صدرَ من المتأخِّرين المتعصِّبين: كالدَّارَقُطْنِيِّ وابنِ عَديّ(٢) وغيرهما، ممَّن تشهد القرائن الجلية بأنه في هذا الجرح من المتعسِّفين، والتعصُّب أمر لا يخلو منه البشر إلاَّ من حفظه خالق القُوىٰ والقُدَر، وقد

---

(١) الميزان(١: ٣٨٢).

(٢) وهو عبد الله بن عَدِيّ بن عبد الله بن محمد الجُرْجَانيّ، أبو أحمد، ويعرف بابن القطَّان، من مؤلفاته: الكامل في ضعفاء الرجال، (ت٣٦٥هـ). ينظر: العبر(٢: ٣٣٧). ومرآة الجنان(٢: ٣٨١).

تقرَّر أن مثل ذلك غيرُ مقبول من قائله، بل هو موجب لجرح نفسه. ولقد صدق شيخ الإسلام بدر الدين محمود العَيْنِيّ في قوله في (بحث قراءة الفاتحة) من «البناية شرح الهداية»، في حقِّ الدَّارَقُطْنِيّ: من أين له تضعيف أبي حنيفة؟ وهو مستحِقّ للتضعيف، فإنّه روى في «مسنده» أحاديثَ سقيمة، ومعلولة، ومنكرة، وغريبة، وموضوعة. انتهى.

وفي قوله: في (بحث إجارة أرض مكّة ودورها): وأمّا قول ابن القطان: وعلَّتُه ضعف أبي حنيفة، فإساءة أدب، وقلّة حياء منه، فإن مثل الإمام الثوريّ وابن المبارك وأضرابهما وثّقوه وأثْنَوا عليه خيراً فما مقدار مَن يضعِّفُه عند هؤلاء الأعلام. انتهى[1].

وهناك خلقٌ لهم تشدّدٌ في جرح الرواة يجرحون الرواة من غير مبالاة ويدرجون الأحاديث الغير الموضوعة في الموضوعات:

منهم: ابن الجَوْزيّ، والصَّغانيّ، والجُوزقانيّ[2]، والمجد الفَيْرُوزآباديّ، وابن تيميةَ الحَرَّانيّ الدمشقيّ[3]، وأبو الحسن بن القطّان[1] وغيرهم كما بسطته

---

(١) من البناية في شرح الهداية للعيني (٩: ٣٦٣).

(٢) وهو حسين بن إبراهيم الهَمَذاني الجُوزَقانيّ، أبو عبد الله، من مؤلفاته: الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، والأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، (ت٥٤٣هـ). ينظر: معجم المؤلفين (١: ٥٩٩).

(٣) وهو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري الحرَّاني الدِّمَشْقِيّ الحَنْبَلِيّ، أبو العباس، تقي الدين، المعروف بابن تَيْمِيَّة، من مؤلفاته: منهاج السنة، والفتاوى،

في «الكلام المبرم»، و«الأجوبة الفاضلة»[٢] فلا يجترئ على قبول قولهم من دون التحقيق إلاَّ مَن هو غافلٌ عن أحوالهم.

ومنهم: مَن عادتُهُ في تصانيفه ـ كابنِ عَديّ في «كامله»، والذهبي في «ميزانه» ـ أنه يذكر كلّ ما قيل في الرجل من دون الفصل بين المقبول والمهمل، فإيّاك ثم إيّاك أن تجرح أحداً بمجرّد قولهم من دون تنقيده بأقوال غيرهم، كما ذكرتُ كل ذلك في «السعي المشكور في ردّ المذهب المأثور»، وبعض الجروح لا تثبت برواية معتبرة كروايات الخطيب في جرحه، وأكثر مَن جاء بعده عيال على روايته، فهي مردودة ومجروحة.

تشكيك

ومنها: إن كثيراً من تلامذته كانوا من الوضّاعين والمجروحين: كنوح الجامع، وأبي مطيع البلخي، والحسن اللؤلؤي.

الصارم المسلول على شاتم الرسول، (٦٦١-٧٢٨هـ). ينظر: الدر الكامنة(١: ١٤٤-١٦٠). النجوم الزاهرة(٩: ٢٧١-٢٧٢). مرآة الجنان(٤: ٢٧٧-٢٧٨).

(١) وهو علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحِمْيَري الفاسي، أبو الحسن، المشهور بابن القَطَّان الفاسي، من مؤلفاته: بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، والنظر في أحكام النظر، ونظم الجمان، (٥٦٢-٦٢٨هـ). ينظر: الرسالة المستطرفة(ص١٣٣). الأعلام (٨: ١٥٢).

(٢) الأجوبة الفاضلة(ص١٧١-١٧٩).

تفكيك

وهذا جرح مخالف لقوله تعالى: **{وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى}**(١)، ولو كان هذا جرحاً لكان كثير من سادات أهل البيت كجعفر الصادق، ومحمد الباقر، ومن فوقَهما من المجروحين، فإن كثيراً من تلامذتهم كانوا رفّاضاً كذّابين.

تشكيك

ومنها: إنه روى كثيراً عن الضعفاء.

تفكيك

وهذا أمرٌ مشترك بين العلماء، فإن كثيراً من رواة الشافعي ومالك وأحمد والبُخاري ومسلم ومَن يحذو حذوهم كانوا ضعفاء.

تشكيك

ومنها: إنه كان قليل العربية.

تفكيك

وهذا الطعن أدرجَه بعضُهم في تصانيفهم، مع كونه غير قادح عند أهل الحديث وحَمَلة الأخبار، ومع تصريح الثقات بجوابه والاعتذار كما في «تاريخ ابن خَلّكان» بعد ذكر كثير من مناقبه، وكثير من مدائحه: وقد ذكر الخطيب

---

(١) من سورة الأنعام، الآية(١٦٤).

في «تاريخه» شيئاً كثيراً منها، ثمّ أعقب ذلك بذكر ما كان الأليق تركه والإضراب عنه، فمثل هذا الإمام لا يُشَكّ في دينه، ولا في ورعه ولا تحفّظه، ولم يكن يُعاب بشيء سوى قلّة العربية، فمن ذلك ما رُوي أن أبا عمرو بن العلاء المُقرئ النَّحْوي سأله عن القتل بالمُثَقَّل: هل يوجب القَوَد أم لا؟ كما هو عادة مذهبه خلافاً للشافعي، فقال له أبو عمرو: ولو قتله بحجر المنجنيق؟ فقال: ولو قتله بأبا قبيس يعني الجبل المُطِلّ بمكّة، وقد اعتذروا عن أبي حنيفة أنه قال ذلك على لغة من يقول: إن الكلمات الست المعربة بالحروف وهي أبوه وأخوه وحَمُوه وهَنُوه وفُوه وذو مال، إعرابها يكون في الأحوال الثلاث بالألف، وأنشدوا في ذلك:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

.انتهى»[1][2].

تشكيك

ومنها: إنه قد ذكر ابنُ خلدون[3] في «مقدمة تاريخه»: إن روايات أبي

---

(١) من وفيات الأعيان(٥: ٤١٣).

(٢) مقدمة التعليق(١: ١٢٣-١٢٧).

(٣) وهو عبد الرحمن بن محمد بن محمد جابر الأشبيلي الأصل التونسي القاهري المالكي، أبو زيد، ولي الدين، ويعرف بابن خلدون، من مؤلفاته: العبر وديوان المبتدأ والخبر...، وشرح قصيدة ابن عبدون الأشبيلي، ولباب المحصل في أصول الدين،

حنيفة بلغت إلى سبعة عشر فقط، ومن هذا حاله لا يعتمد عليه قط[1].

تفكيك

وهو مردودٌ بأن هذا القول الواقع في «مقدمة ابن خلدون» لا شبهة في كونه من زلاَّت قلمِهِ أو قلمِ ناسخيها أو طابعيها؛ لكونه باطلاً بوجوه عديدة ومخالفاً لما ذكره ابن خلدون بنفسه في تلك «المقدمة»[2]: إن أبا حنيفة من كبار المحدِّثين، وأعاظم المجتهدين، وليطلب التفصيل في وجوه إبطال ذلك القول من «مقدمة عمدة الرعاية في حلّ شرح الوقاية»[3].

ولعمري ليس هذا القول إلاَّ كالقول بأن البُخاري لم تكن له مهارة في الحديث، وأن مسلماً لم يكن معتبراً في رواية الحديث، وغير ذلك من الأقوال التي تشهدُ ببطلانها شهادة العيان، وإقامة البرهان، وحذاقة الوجدان، على أنَّه لو سُلِّم كتسليم المحالات أنه قليل الروايات فلا يضرّ المرام؛ لأنّ قلّة الرواية، بل عدمُها رأساً لا يقدح في توثيق الأعلام.

(٧٣٢-٨٠٨هـ). ينظر: الضوء اللامع(٤: ١٤٥-١٤٩). البدر الطالع(١: ٣٣٧-٣٣٩).

(١) انتهى من مقدمة ابن خلدون(ص٣١١).

(٢) مقدمة ابن خلدون(ص٣١٢).

(٣) مقدمة عمدة الرعاية(١: ٣٤-٣٥).

تشكيك

ومنها: إن الخطيب البغدادي قد ذكر في ترجمته في «تاريخه» كثيراً من المعائب والجروح.

تفكيك

وهو مدفوع بأنه بريءٌ عن أكثرها بشهادة أكابر المحدِّثين مع أن أكثر ما ذكر في جرحه سندُه باطلٌ عند المنقِّحين، ومن ثمّ قال ابنُ خَلِّكان في «تاريخه» بعد البسط البسيط في ترجمته: مناقبه وفضائله كثيرة، وقد ذكر الخطيب في «تاريخه» منها شيئاً كثيراً ثمّ أعقب ذلك بذكر ما كان الأليق تركُه والإضرابُ عنه، فمثل هذا الإمام لا يشك في دينه ولا في ورعه وتحفّظه. انتهى.

وفي (الفصل التاسع والثلاثين) من «الخيرات الحسان في مناقب النعمان»: اعلم أن الخطيبَ لم يقصد بذلك إلاَّ جمع ما قيل في الرجل على عادة المؤرِّخين ولم يقصد بذلك حطَّه عن مرتبتِهِ وانتقاصهِ بدليل أنّه قَدَّمَ كلامَ المادحين، وأكثرَ منه ومن نقلِ مآثره السابقة، إذ أكثرها ممَّا اعتمد أهلُ المناقب فيه على «تاريخ بغداد» للخطيب، ثمّ عقَّبَه بذكر كلام القادحين فيه، وممَّا يدلُّ على ذلك أيضاً؛ أنّ الأسانيد التي ذكرها للقدح لا يخلو غالبُها من متكلِّم فيه أو مجهولٌ، ولا يجوزُ إجماعاً ثلم أعراض المسلمين بمثل ذلك، فكيف بإمام

من أئمة المسلمين، وبفرض صحّة ما ذكره الخطيب من القدح عن قائله لا يعتدُّ به. انتهى[(١)].

تشكيك

ومنها: إنه قد ذكرَه ابنُ عدي في «كامله»[(٢)] ونسبَ الضعفَ إليه.

تفكيك

وجوابُه أنه عادةَ ابن عَدِي في «كامله» جمع كلَّ ما قيل في الرجل من التعديل والتجريح، فإيَّاك ثُمَّ إيَّاك أن تعتقد في حقِّ راوٍ من الرواة فضلاً عن إمام الإئمة الجرحَ بمجرَّد ذكر ابن عَدِي فيه أقوالَ التجريح، ومن ثُمَّ سمَّى بعض من أوتي فهماً ونظراً «كامل ابن عَدي» ناقصاً، وقد صرَّح بما ذكرنا الذَّهَبِيُّ في «ميزان الاعتدال»، و«تذكرة الحفَّاظ»، وغيرها كما ذكرنا في «الرفع والتكميل»[(٣)].

---

(١) من الخيرات الحسان (ص٨٣).

(٢) الكامل (٧: ٥).

(٣) الرفع والتكميل (ص٣٣٩-٣٥١).

تشكيك

ومنها: إن الذهبيَّ ذكره في الضعفاء في «ميزانه»(١) في حرف الألف بقوله: إسماعيل بن حمّاد بن أبي حنيفة ثلاثتُهم ضعفاء.

تفكيك

وجوابه:

أولاً: إن هذا جرحٌ مبهمٌ، والجرحُ المبهمُ غيرُ مقبولٌ على القول الأصحّ عند أهل العلم، كما بسطناه في «الرفع والتكميل»(٢)، وفي «الكلام المبرور في السعي المشكور».

وثانياً: إن شرطَ الذَّهَبِيّ في «ميزانه» أنه ذكر كل ما ذكره ابن عَدِيّ. كما نصّ عليه في مواضع من «تذكرة الحفاظ»(٣) و«ميزانه»(٤) على ما نقلنا كلَّ ذلك في «الرفع والتكميل»(٥) فلا يثبت ضعفه.

---

(١) الميزان(١: ٣٨٢).
(٢) الرفع والتكميل(ص٩٢-١٠٥).
(٣) تذكرة الحفاظ(٢: ٧٧١).
(٤) الميزان(١: ٢٤٢) في ترجمة أحمد بن صالح المصري إذ قال: لولا أني شرطت في كتابي أن أذكر كل من تكلِّم فيه، لكنت أجِلُّ أحمد بن صالح أن أذكره.
(٥) الرفع والتكميل(ص٣٣٩-٣٥٠).

تشكيك

ومنها: إنّه قال الذَّهَبِيُّ في حرف النون من «ميزانه»: النُّعمان بن ثابت بن زُوطا أبو حنيفة الكوفي، إمام أهل الرأي ضعَّفَه النَّسائيُّ من جهةِ حفظِه وابنُ عَدِيٍّ وآخرون، وترجم له الخطيب في فصلين من «تاريخه»، واستوفى كلام الفريقين معدِّليه ومضعِّفيه. انتهى[1].

تفكيك

وجوابه: **من وجوه**:

أحدها: إن هذه العبارةَ ليست لها أثرٌ في بعض النسخ المعتبرة[2] على ما رأيتُها بعيني، ويؤيِّدُه قولُ العِراقيِّ في «شرح ألفيته»: لكنَّه ـ أي ابن عَدِيّ ـ ذكر في كتاب «الكامل» كلَّ مَن تُكلِّم فيه، وإن كان ثقةً وتبعَه على ذلك

---

(١) من ميزان الاعتدال (٧: ٣٧-٣٨).

(٢) أطال البحث والتنقيب في ذلك الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى وتابع ذلك في خزائن المخطوطات في العالم من النسخ الخطية للميزان وتوصل إلى عدم وجود ترجمة لأبي حنيفة في النسخ المعتبرة، والتفصيل في هامش الرفع التكميل (ص١٢١-١٢٧).

وعلق الدكتور بشار عواد في هامش تهذيب الكمال (٢٩: ٤٤٥) أثناء ذكر ترجمة أبي حنيفة: بأن ترجمة أبي حنيفة في الميزان مدسوسة، ففي خزانة كتبي نسخة المؤلف التي بخطه مصورة، وليس فيها ترجمته.

الذَّهَبِيُّ في «الميزان» إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة، والأئمة المتبوعين. انتهى[١].

وقول السَّخاويّ في «شرح الألفية» مع أنه ـ أي الذَّهَبِيّ ـ تبع ابنَ عَدِي في إيراد كلِّ مَن تكلَّم فيه ولو كان ثقةً لكنَّه التزم أن لا يذكرَ أحداً من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين. انتهى[٢].

وقول السُيوطي في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي»: إلاَّ أنه ـ أي الذَّهَبيّ ـ لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين. انتهى[٣].

فهذه العبارات من هؤلاء الثقات قد مرَّت أنظارهم على نسخ «الميزان» الصحيح مرَّات تُنادي بأعلى النداء على أنه ليس في (حرف النون) في «الميزان» أثرٌ لترجمة أبي حنيفة النعمان، فلعلَّها من زيادات بعض الناسخين والناقلين في بعض نسخ «الميزان».

وثانيها: إنا لو سلَّمنا وجودَ هذه العبارة من الذهبيِّ فحالُها كحال ذكر ابن عَدِيّ، فلا يستندُ بها لإثبات ضعف الإمام إلا غبيّ وغويّ.

وثالثها: إن هذه العبارةَ لا تدلُّ على أنّ أبا حنيفة من الضعفاء عند الذَّهَبِيّ، فإنّه قد ختمَها بالحوالة إلى «تاريخ البغدادي»، وأشار إلى أنه لا يخلو

---

(١) من شرح ألفية العراقي له(٣: ٢٦٠).

(٢) من شرح ألفية العراقي للسخاوي(ص٤٧٧).

(٣) من تدريب الراوي(ص٢٠٩).

عن تعديلات كثيرة، وأن جروحه غير مقبولة. ويؤيدُهُ أن الـذَّهَبِيَّ عـدَّ أبـا حنيفة من حفَّاظ الحديث، وذكر له ترجمة طويلة في «تـذكرة الحفـاظ»[1]، ولم ينقل جرحَه عن أحدٍ من الحفَّاظ.

ورابعها: إن تضعيفَ النَّسَائيِّ إن ثبتَ وإن كان مفسَّراً لا يورثُ ضرراً، فإنّه ذكرَ السَّخاويُّ والسُيوطيُّ على ما بسطتُه في «الرفع والتكميل في الجـرح والتعديـل»[2] أن النَّسَائيَّ من المتعنِّتين في الجرح، فلا يعتمدُ على جرحِهِ على إنّ ابنَ معين أيضاً من المشدِّدين، وقد ذكروا كما بسطنا في الرسالة المذكورة: إنّ مَن كان مُتعنِّتاً في الجرح مُتثبِّتاً في التعديل يعتمدُ على تعديلهِ دون جرحه، وقد مرَّ غير مرّةٍ أنّ ابنَ معين ممَّن يوثِّقُ أبا حنيفة، فيعتمـدُ عـلى تعديلـه، وتلقـى أقوالُ جرحهِ الصادرة من المشددين في المزابل مع الجيفة.

تشكيك

ومنها: إنّه قد ضعَّف أبا حنيفة الدارقُطنيُّ وابنُ الجوزي أيضاً.

تفكيك

وجوابه: إنّه لا يورثُ قدحاً، فإنّهما من المتساهلين، فالاعتمادُ على قولهما فقط من حركات الغافلين مـع أنـه لا مقـدار لهـما بجنـب يحيـى بـن معـين، فالاعتمادُ على توثيقه هو الرأيُ المتين.

---

(١) تذكرة الحفاظ (١: ١٦٨).

(٢) الرفع والتكميل (ص٣٠٦-٣٠٧).

تشكيك

ومنها: إنه قد جرحَه سفيان الثوريّ أيضاً.

تفكيك

وجوابه: إنّه لا يقدحُ أيضاً، فإنّه من المعاصرين، وكلامُ الأقران بعضُهم في بعض غيرُ مقبول عند الماهرين لا سيما إذا ظهرَ أنّه لتعصُّب ومنافرة، ولم يخلَ عن وجود الأقوال المعدّلة»[1].

تشكيك

[**ومنها**: إنه من المرجئة].

تفكيك

«بيان معنى الإرجاء السني والإرجاء البدعي: قد يظن مَن لا علم له ـ حين يرى «ميزان الاعتدال» و«تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب» و«تقريب التهذيب» وغيرها من كتب الفنّ في حقٍّ كثير من الرواة: الطعن بالإرجاء عن أئمة النقد الأثبات، حيث يقولون: رمي بالإرجاء، أو كان مرجئاً، أو نحو ذلك من عباراتهم كونهم خارجين من أهل السنة والجماعة، داخلين في فرق الضلالة، مجروحين بالبدعة الاعتقادية، معدودين من الفرق المرجئة الضالة.

---

(١) غيث الغمام (ص١٤٥-١٤٦).

ومن هاهنا طعن كثيرٌ منهم على الإمام أبي حنيفة وصاحبيه وشيوخه؛ لوجود إطلاق الإرجاء عليهم في كتب مَن يعتمد على نقلهم. ومنشأ ظنِّهم غفلتهم عن أحد قسمي الإرجاء، وسرعة انتقال ذهنهم إلى الإرجاء الذي هو ضلال عند العلماء.

فقد قال محمد بن عبد الكريم الشَّهْرَسْتَانيّ[1]، في كتاب «الملل والنحل»، عند ذكر فرق الضلالة: ومن ذلك: المرجئة، والإرجاء على معنيين:

أحدُهما: التأخير كما في قوله تعالى: **{قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ}**[2]: أي أمهله.

والثاني: إعطاء الرجاء.

أمّا إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخِّرون العمل عن النيّة والاعتقاد.

وأمّا بالمعنى الثاني فظاهر، فإنّهم كانوا يقولون: لا يضرُّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

---

(١) وهو محمد بن عبد الكريم أبي القاسم الشَّهْرَسْتَانِيّ الشَّافِعِيّ الأَشْعَرِيّ، وشَهْرَسْتَان: مدينة بين خُراسان وخوارزم، من مؤلفاته: مضارعة الفلاسفة، (ت٥٤٨هـ). ينظر: طبقات الأسنوي(٢: ٢٢-٢٣). وفيات(٤: ٢٧٣-٢٧٥). العبر(٤: ١٣٢).

(٢) من سورة الأعرف، الآية(١١١).

وقيل: الإرجاء: تأخيرُ حكمِ صاحبِ الكبيرة إلىٰ يوم القيامة، فلا يقضىٰ عليه بحكم ما في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو النار، فعلىٰ هذا المرجئة والوعيدية فرقتان متقابلتان.

وقيل: الإرجاء: تأخير علي رضي الله عنه عن الدرجة الأولىٰ إلىٰ الرابعة. فعلىٰ هذا: المرجئة والشيعة متقابلتان.

والمرجئة أصناف أربعة: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة. انتهىٰ[1].

ثم ذكر الشَّهْرَسْتانيّ فرق المرجئة الخالصة مع ذكر معتقداتهم ومزخرفاتهم:

كالثَّوبانيّة: أصحابُ أبي ثوبان المرجئ، الذين زعموا أن الإيمان: هو المعرفة والإقرار بالله تعالىٰ وبرسله وبكل ما لا يجوز في العقل أن يفعله.

والتُّوْمَنيّة: أصحاب أبي معاذ التُّوْمَني الذي يزعم أن الإيمانَ هنو ما عصم من الكفر، وهو اسم لخصال إذا تركها التارك كفر، وهي المعرفة، والتصديق، والمحبَّة، والإخلاص، والإقرار بما جاء به الرسول.

(١) من الملل والنحل (١: ١٢٥).

والصالحيّة: أصحاب صالح بن عمرو، القائلين: بأن الإيمان هو المعرفة بالله على الإطلاق، والقول: بثالث ثلاثة ليس بكفر، ويصحُّ الإيمان مع جحد الرسول، والصلاة وغيرها ليست بعبادة، إنّما العبادة معرفة الله.

واليُونُسِيّة: القائلين: بأن الإيمان هو معرفة الله، وترك الاستكبار عليه، والخضوع له، والمحبة بالقلب، ولا يضرُّ ترك ما سوى المعرفة من الطاعات الإيمان، ولا يعذب على ذلك، وقال رئيسهم يونس النُّميري: إن إبليس لعنه الله كان عارفاً بالله وحده، غير أنه أبى واستكبر فكفر باستكباره.

والعُبَيديّة: أصحاب عبيد المكتب، القائل: بأن ما دون الشرك مغفور لا محالة.

والغسّانيّة: أصحاب غسّان بن أبان الكوفي، الزاعم أن الإيمانَ هو المعرفة بالله ورسوله، والإقرار بما أنزل الله وبما جاء به الرسول، وأنه لو قال قائل: اعلم أنّ الله فرضَ الحجّ إلى الكعبة، غير أنّي لا أدري أين الكعبة ولعلها في الهند؟ كان مؤمناً.

فهذه المرجئة، وضلالاتهم، وليطلب تفصيل ذلك من كتب علم الكلام المشتملة على ذكر مقالاتهم.

وجملة التفرقة بين اعتقاد أهل السنة وبين اعتقاد المرجئة:

أن المرجئة: يكتفون في الإيمان بمعرفة الله ونحوه، ويجعلون ما سوى الإيمان من الطاعات وما سوى الكفر من المعاصي: غير مضرة ولا نافعة، ويتشبثون بظاهر حديث: «من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة»[1].

وأهل السنة: يقولون: لا تكفي في الإيمان المعرفة، بل لا بُدَّ من التصديق الاختياري مع الإقرار اللساني وإن الطاعات مفيدة، والمعاصي مضرّة مع الإيمان، توصل صاحبها إلى دار الخسران.

والذي يجب علمه على العالم المشتغل بكتب التواريخ وأسماء الرجال: أن الإرجاء يطلق على قسمين:

أحدهما: الإرجاء الذي هو ضلال، وهو الذي مر ذكره آنفاً.

وثانيهما: الإرجاء الذي ليس بضلال، ولا يكون صاحبه من أهل السنة والجماعة خارجاً، ولهذا ذكروا أن المرجئة فرقتان، مرجئة الضلالة، ومرجئة أهل السنة، وأبو حنيفة وتلامذته وشيوخُه وغيرهم من الرواة الأثبات إنّما عدوا من مرجئة أهل السنة لا من مرجئة الضلالة[2].

قال الشَّهْرَسْتَانيُّ عند ذكر الغَسَّانيّة: ومن العجب أن غَسَّان كان يحكي عن أبي حنيفة مثل مذهبه ويعدّه من المرجئة! ولعلَّه كذَّب عليه؟

ولعمري كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه: مرجئة السنة.

---

(١) في صحيح مسلم(١: ٥٥)، صحيح ابن حبان(١: ٤٣٠)، وغيرهما.
(٢) انتهى من الملل والنحل(١: ١٢٦-١٢٧).

ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول: الإيمان هو التصديق بالقلب، وهو لا يزيد ولا ينقص، نسب إليه أنه يؤخِّر العمل عن الإيمان، والرجل مع تبحرُّه بالعلم كيف يفتي بترك العمل؟!

وله سبب آخر، وهو أنه كان يخالف القدريّة والمعتزلة الذين ظهروا في الصدر الأول. والمعتزلة كانوا يلقَّبون كلُّ مَن خالفَهم في القدر مرجئاً(١).

---

(١) قال الإمام الكوثري رحمه الله في تأنيب الخطيب (ص٧٥-٧٦) في توضيح هذه المسألة: كان في زمن أبي حنيفة وبعده أناس صالحون يعتقدون أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ويرمون بالإرجاء من يرى أن الإيمان هو العقد والكلمة مع أنه الحق الصراح بالنظر إلى حجج الشرع، قال الله تعالى: ﴿**وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**﴾، وقال النبي ﷺ: الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشرّه أخرجه مسلم، وعليه جمهور أهل السنة.

وهؤلاء الصالحون باعتقادهم ذلك الاعتقاد أصبحوا على موافقة المعتزلة أو الخوارج حتماً إن كانوا يعُدُّون خلاف اعتقادهم هذا بدعة وضلالة؛ لأن الإخلال بعمل من الأعمال، وهو ركن الإيمان، يكون إخلالاً بالإيمان، فيكون من أخلَّ بعمل خارجاً من الإيمان إما داخلاً في الكفر كما يقوله الخوارج، وإما غير داخل فيه بل في منْزلة بين المنْزلتين الكفر والإيمان كما هو مذهب المعتزلة.

وهم من أشد الناس تبرؤاً من هذين الفريقين، فإذا تبرَّؤوا أيضاً مما كان عليه أبو حنيفة وأصحابه وباقي أئمة هذا الشأن يبقى كلامهم متهافتاً غير مفهوم، وأما إذا عدُّوا العمل من كمال الإيمان فقط فلا يبقى وجه للتنابز والتنابذ، لكن تشددهم هذا التشدد يدلُّ على أنهم لا يعدُّون العمل من كمال الإيمان فحسب، بل يعدُّونه ركناً منه أصلياً، ونتيجة ذلك ما ترى.

وكذلك الوعيدية من الخوارج، فلا يبعد أن اللقب إنّما لزمه من فريقي المعتزلة والخوارج. انتهى[1].

وفي «الطريقة المحمَّدية»[2]: أما المرجئة: فإن ضرباً منهم يقولون: نرجيءُ أمر المؤمنين والكافرين إلى الله، فيقولون: الأمر فيهم موكول إلى الله، يغفر لمن يشاء من المؤمنين والكافرين، ويعذب من يشاء، فهؤلاء ضرب من المرجئة، وهم كفار. وكذلك الضرب الآخر منهم، الذين يقولون: حسناتنا متقبَّلَةٌ قطعاً، وسيئاتُنا مغفورة، والأعمال ليست بفرائض، ولا يُقرُّون بفرائض الصلاة والزكاة والصيام وسائر الفرائض، ويقولون: هذه كلُّها فضائل، فهؤلاء أيضاً كفار.

ومن العجيب أن بعض من يَعدُّونه من أمراء المؤمنين في الحديث يتبجح قائلاً إني لم أخرج في كتابي عمَّن لا يرى أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص مع أنه أخرج عن غُلاة الخوارج ونحوهم في كتابه، وهو يدري أن الحديث القائل بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص غير ثابت عند النقاد. ولولا مذهب أبي حنيفة وأصحابه في هذه المسالة للزم إكفار جماهير المسلمين غير المعصومين؛ لإخلالهم بعمل من الأعمال في وقت من الأوقات، وفي ذلك الطامة الكبرى.

(١) من الملل والنحل(١: ١٢٦).

(٢) لمحمد بن بير علي البِرْكِلي الرُّوميّ، محيي الدين، من مؤلفاته: جلاء الأفهام، وإنقاذ الهالكين، وتنبيه الغافلين، ومعدل الصلاة، متن العوامل، (٩٢٩-٩٨١هـ). ينظر: طرب الأماثل(ص٥٥٨). الكشف(٢: ١١١١). الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية(١: ٣).

وأما المرجئة: الذين يقولون: لا نتولى المؤمنين المذنبين، ولا نتبرأ منهم، فهؤلاء المبتدعة، ولا تخرجهم بدعتهم من الإيمان إلى الكفر.

وأما المرجئة: الذين يقولون: نرجئ أمر المؤمنين ـ ولو فساقاً ـ إلى الله، فلا نُنزلهم جنة ولا ناراً، ولا نتبرَّأ منهم، ونتوَّلاهم في الدين، فهم على السنة، فالزم قولهم وخذ به. انتهى[1].

وفي «شرح المقاصد» للتفتازاني: اشتهرَ من مذهب المعتزلة أن صاحبَ الكبيرة بدون التوبة مخلّدٌ في النار وإن عاشَ على الإيمان والطاعة مئة سنة، ولم يفرِّقوا بين أن تكون الكبيرة واحدة أو كثيرة، واقعة قبل الطاعات أو بعدها أو بينها، وجعلوا عدم القطع بالعقاب، وتفويض الأمر إلى الله ـ يغفر إن شاء ويعذِّبُ إن شاء على ما هو مذهب أهل الحقّ ـ إرجاءً بمعنى أنه تأخير للأمر وعدم جزم بالعقاب والثواب، وبهذا الاعتبار جعل أبو حنيفة رضي الله عنه وغيره من المرجئة. انتهى[2].

وفي «شرح الفقه الأكبر» المسمى بـ«المنهج الأظهر»[3] لعلي القاريّ المكّيّ: ثمّ اعلم أنّ القُونَوِيّ ذكر أنّ أبا حنيفة كان يسمَّى مُرْجئاً لتأخيره أمرَ

(١) من الطريقة المحمدية(١: ٢٩٩) مع شرحها للخادمي.

(٢) من شرح المقاصد(٢: ٢٣٨).

(٣) طبع بتحقيق شيخنا وهبي سليمان غاوجي الألباني باسم منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر.

صاحب الكبيرة إلى مشيئة الله، والإرجاء التأخير. انتهى[١].

وفي «التمهيد» لأبي شكور السالميّ[٢]: ثم المرجئة على نوعين:

مرجئة مرحومة: وهم أصحاب النبي ﷺ.

ومرجئة ملعونة: وهم الذين يقولون بأن المعصية لا تضرّ والعاصي لا يعاقب.

وروي عن عثمان البَتِّيّ[٣] رضي الله عنه أنه كتب[٤] إلى أبي حنيفة رضي الله عنه وقال: أنتم مرجئة. فأجابه: بأن المرجئة على ضربين: مرجئة ملعونة، وأنا بريء منهم. ومرجئة مرحومة، وأنا منهم. وكتب فيه بأن الأنبياء كانوا كذلك، ألا ترى إلى قول عيسى قال عليه السلام: **{إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ**

---

(١) من شرح الفقه الأكبر (ص٧٤).

(٢) وهو محمد بن عبد السيد بن شعيب الكشي ـ السالمي الحنفي، أبو شكور، من مؤلفاته: التمهيد في بيان التوحيد. ينظر: الكشف (١: ٤٧٤).

(٣) وهو عثمان بن مسلم البَتِّي البصري، أبو عمرو، قال الذهبي: هذا هو الذي كتب إلى أبي حنيفة في شأن الإرجاء وكان بينهما مكاتبات، فكتب له أبو حنيفة رسالة بيَّن فيها أنّ المضيِّعَ للعمل لم يكن ميضيِّعاً للإيمان، وساق الأدلة على ذلك. قال ابن حجر: صدوق عابوا عليه الإفتاء بالرأي، (ت١٤٣هـ). ينظر: التقريب (ص٣٢٧). الميزان (٥: ٦٨).

(٤) طبعت هذه الرسالة مع كتاب العالم والمتعلم، والفقه الأبسط لأبي حنيفة رضي الله عنه بتحقيق الإمام الكوثري في مصر سنة ١٣٦٨هـ.

{الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}[١]. انتهى.

وقال ابن حَجَر المَكِّي، في (الفصل السابع والثلاثين) من كتابه «الخيرات الحسان في مناقب النعمان»: قد عد جماعة الإمام أبا حنيفة من المرجئة، وليس الكلام على حقيقته.

أما أولاً: فقال شارح «المواقف»: كان غَسَّان المرجئ ينقل الإرجاء عن أبي حنيفة ويعدُّه من المرجئة. وهو افتراء عليه، قصدَ به غسان ترويج مذهبه بنسبته إلى هذا الإمام الجليل.

وأما ثانياً: فقد قال الآمدي[٢]: إنّ المعتزلةَ كانوا في الصدر الأول يلقّبون مَن خالفَهم في القدر مرجئاً، أو لأنه لمَّا قال: الإيمان يزيد ولا ينقص، ظنَّ به الإرجاء بتأخير العمل عن الإيمان. انتهى[٣].

وخلاصة المرام في هذا المقام أن الإرجاء:

قد يطلق: على أهل السنة والجماعة من مخالفيهم المعتزلة الزاعمين بالخلود الناري لصاحب الكبيرة.

---

(١) من سورة المائدة، الآية(١١٨).

(٢) وهو علي بن محمد بن أبي علي التغلبي الآمدي الشافعي، أبو الحسن، سيف الدين، قال: الأسنوي: صاحب التصانيف النافعة، والعلوم الكثيرة المحقَّقة. له: غاية المرام في علم الكلام، ودقائق الحقائق في الحكمة، وإحكام الأحكام في الأحكام، (٥٥١-٦٣١هـ). ينظر: طبقات الأسنوي(١: ٧٣)،. مرآة الجنان(٤: ٧٣).

(٣) من الخيرات الحسان(ص٨٠).

وقد يطلق على الأئمة القائلين بأن الأعمال ليست بداخلة في الإيمان، وبعدم الزيادة فيه والنقصان، وهو مذهب أبي حنيفة وأتباعه من جانب المحدثين القائلين بالزيادة والنقصان، وبدخول الأعمال في الإيمان.

وهذا النِّزاع وإن كان لفظياً كما حقَّقَه المحققون من الأولين والآخرين[1]، لكنَّه لَمَّا طالَ وآلَ الأمرُ إلى بسط كلام الفريقين من المتقدّمين

---

(١) منهم الإمام الكشميري إذ قال في فيض الباري شرح صحيح البخاري(١: ٥٣-٥٤): مذهب أهل السنة والجماعة إن الأعمال أيضاً لا بُدَّ منها، لكن تاركها مفسّق لا مكفّر، فلم يشدِّدوا فيها كالخوارج والمعتزلة، ولم يُهوِّنوا أمرَها كالمرجئة.

ثم هؤلاء افترقوا فرقتين، فأكثر المحدِّثين إلى أن الإيمان مركب من الأعمال، وإمامنا الأعظم رضي الله عنه وأكثر الفقهاء والمتكلِّمين إلى أنَّ الأعمال غير داخلة في الإيمان مع اتفاقهم جميعاً على أن فاقد التصديق كافر، وفاقد العمل فاسق، فلم يبق الخلاف إلا في التعبير، فإن السلف وإن جعلوا الأعمال أجزاءً، لكن لا بحيث ينعدم الكل بانعدامها، بل يبقى الإيمان منع انتفائها.

وإمامنا رضي الله عنه وإن لم يجعل الأعمال جزءاً، لكنه اهتمَّ بها، وحرَّض عليها، وجعلَها أسبابً ساريةً في نماء الإيمان، فلم يهدرها هَدْرَ المرجئة، إلا أنّ تعبير المحدِّثين القائلين بجزئية الأعمال لَمَّا كان أبعدَ من المرجئة النكرين جزئية الأعمال، بخلاف تعبير إمامنا الأعظم رضي الله عنه فإنه كان أقرب إليهم من حيث نفي جزئية الأعمال: رمي الحنفيةُ بالإرجاء، وهذا كما ترى جَوْر علينا، فالله المستعان.

ولو كان الاشتراك مع المرجئة بوجهٍ من الوجوه التعبيريّة كافياً لنسبة الإرجاء إلينا، لزمَ نسبة الاعتزال إلى إلى المحدِّثين، فإن المعتزلة قائلون بجزئية الأعمال أيضاً كالمحدثين، ولكن حاشاهم من الاعتزال، وعفا الله عمَّن تعصَّب ونَسَب إلينا

والمتأخّرين، أدّىٰ ذلك إلىٰ أن أطلقوا الأرجاء علىٰ مخالفيهم وشنَّعوا بذلك عليهم، وهو ليس بطعن في الحقيقة علىٰ ما لا يخفىٰ علىٰ مهرة الشريعة.

وإذا انتقش هذا كلُّه علىٰ صحيفة خاطرك، فاعرف أنه لا تنبغي المبادرة ـ نظراً إلىٰ قول أحد أئمة النقد وإن كان كم أجلّة المحدثين في حق أحد الراوين: إنه من المرجئين ـ بإطلاق القول بكونه من فرق الضلالة، وجرحه بالبدعة الاعتقادية، بل الواجب التنقيح، والحكم بما يظهر بالوجه الرجيح.

نعم إن دلَّت قرينةٌ حاليّة أو مقالية علىٰ أنّ مرادَ الجارح بالإرجاء ما هو ضلالة، فلا بأس بالحكم بكونه ذا ضلالة، وإلا فيحتمل أن يكون إطلاق ذلك القول علىٰ ذلك الراوي من معتزلي، ومنه أخذ ذلك الجارح، واعتمد علىٰ اشتهاره من دون وقوف علىٰ الواضع، ويحتمل أن يكون من الراوي ممن لا يقول بزيادة الإيمان ونقصانه، ولا بدخول العمل في حقيقته، فأطلق عليه الجارح المحدث الإرجاء تبعاً لأهل طريقته.

ويشهد لما ذكرنا... قول الشَّهْرَسْتانيّ في «الملل والنحل» في آخر بحث المرجئة: رجال المرجئة ـ كما نقل ـ الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب[1]

الإرجاء، فإن الدين كلَّه نصح، لا مُراماةٌ ومنابذةٌ بالألقاب! ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(١) وهو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، أبو محمد، وابوه ابن الحنفية، قال ابن حجر: ثقة فقيه، يقال: إنه أول من تكَلَّم في الإرجاء، (ت١٠٠هـ). ينظر: التقريب(ص١٠٣).

ﷺ، وسعيد بن جبير[١]، وطلّق بن حبيب[٢]، وعمرو بن مُرَّة[٣]، ومحارب بن دِثار، ومقاتل بن سليمان[٤]، وذرّ[٥]، وعمر بن ذرّ[٦]، وحمّاد بن أبي سليمان، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وقديد بن جعفر، وهؤلاء كلهم أئمة الحديث، لم يكفروا أصحاب الكبائر بالكبيرة، ولم يحكموا بخليدهم في النار، خلافاً للخوارج والقدرية. انتهى[٧].

---

(١) وهو سعيد بن جُبَير الأسدي الوالبيّ الكوفي، قال أحمد: قتل الحجاج سعيداً وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه، قال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه، قتل بين يدي الحجاج سنة (٩٥هـ). ينظر: العبر(١: ١١٢). التقريب(ص١٧٤). الأعلام(٣: ١٤٥).

(٢) وهو طلق بن حَبيب العَنَزي البصري، قال ابن حجر: صدوق عابد رمي بالإرجاء، مات بعد التسعين. ينظر: التقريب(ص٢٢٥).

(٣) وهو عمرو بن مُرَّة بن عبد الله بن طارق الجَمَلي المُرادي الكوفي العمى، أبو عبد الله، قال ابن حجر: ثقة عابد كان لا يدلس، ورمي بالإرجاء، (ت١١٨هـ). ينظر: التقريب(ص٣٦٣).

(٤) وهو مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي الخراساني، أبو الحسن، المفسِّر، من مؤلفاته: التفسير الكبير، ونوادر التفسير، والرد على القدرية، (ت١٥٠هـ). ينظر: التقريب(ص٤٧٦). الأعلام(٨: ٢٠٦).

(٥) وهو ذرّ بن عبد الله المُرْهِبيّ، قال ابن حجر: ثقة عابد رمي بالارجاء، مات قبل المئة. ينظر: التقريب(ص١٤٣).

(٦) وهو عمر بن ذَرّ بن عبد الله بن زُرارة الهَمْداني المُرْهِبي الكوفيّ، أبو ذرّ، قال ابن حجر: ثقة رمي بالإرجاء، (ت١٥٣هـ). ينظر: التقريب(ص٣٥٠).

(٧) من الملل والنحل(١: ١٣٠).

فائدة: قد تشبث بعض الشيعة ـ كصاحب «الاستقصاء»[١] ـ وغيره، بقول السُّليمانيّ[٢] المذكور في «الميزان»[٣]، في أنّ أبا حنيفة من المرجئة، ولم يعلم أنّه قولٌ مردودٌ أو مؤوَّلٌ عند جهابذة أهل السنة، وقد عدّ السُّلَيماني في موضع آخر أبا حنيفة من الشيعة، فلم لم يستند بهذا القول المردود، ليدخل أبو حنيفة في مذهبه المطرود؟!

قال الذَّهَبِيّ في ترجمة (عبد الرحمن بن أبي حاتم)[٤] من «ميزانه»: وما ذكرته لولا ذكر أبي الفضل السُّليماني، فبئس ما صنع! فإنه قال: ذكر أسامي الشيعة من المحدِّثين الذين يقدّمون علياً على عثمان: الأعمش، والنعمان بن

---

(١) وهو حامد حسين بن محمد الحسيني الموسوي الكنتوري الشيعي، قال الحسني: كان جلّ اشتغاله بالرد على اهل السنة ومؤلفات علمائهم وأئمتهم. من مؤلفاته: استقصاء الإفحام في الرد على منتهى الكلام للشيخ حدير علي الفيض آبادي وأكمل شوارق النصوص، (١٢٤٦-١٣٠٦هـ). ينظر: نزهة الخواطر(٨: ٩٩).

(٢) وهو أحمد بن علي بن عَمْرو البيْكَنْدي البُخاري، أبو الفضل، من أهل السنة، من مؤلفاته: أسماء الرجال، (٣١١-٤٠٤هـ). ينظر: العبر(٣: ٨٧-٨٨).

(٣) الميزان(٥: ٤٠٩)، وقال الذهبي: ولا عبر بقول السليماني: كان من المرجئة: مسعر وحماد بن أبي سليمان والنعمان وعمرو بن مرّة وعبد العزيز بن أبي روَّاد وابو معاوية عمر بن ذر وسرد جماعة.

(٤) وهو عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المُنْذِر التَّمِيميّ الرَّازيّ، المعروف بابن أبي حاتم، قال أبو يَعْلَى الخليليّ: أخذ علمَ أبيه وأبي زُرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال، (ت٣٢٧هـ). ينظر: العبر (٢: ٢٠٨). مرآة الجنان(٢: ٢٨٩).

ثابت، وشعبة بن الحجاج[1]، وعبد الرزَّاق، وعبيد الله بن موسى، وعبد الرحمن بن أبي حاتم. انتهى[2].

وبالجملة: فكما أن قول السُّليماني هذا غير مقبول، فإن أبا حنيفة ليس من الشيعة باتِّفاق الفريقين، فكذا قوله السابق غير مقبول عند أماثل الثقلين»[3].

تشكيك

«قال ناصرك المختفي: لا ريب في أن كثيراً من المحدِّثين ضعَّفوا الإمام، وكثيراً منهم عدَّلوه، واختار صاحبُ «الأبجد» قولَ المضعِّفين فأي شناعةٍ فيه.

تفكيك

أقول:

تعلَّم فليس المرءُ يولدُ عالماً   وليس أخو علم كمَن هو

---

(١) وهو شُعْبَةُ بن الحَجَّاج بن الوَرْد العَتَكِي الواسطيّ البصري، أبو بسطام، قال الشافعي: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق، قال الثوري: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فَتَشَ بالعراق عن الرجال وذَبَّ عن السنة، وكان عابداً، (ت١٦٠هـ). ينظر: التقريب(ص٢٠٨). مرآة الجنان(١: ٣٤٠-٣٤١).

(٢) من الميزان(٤: ٣١٥).

(٣) الرفع والتكميل (ص٣٥٢-٣٦٣).

فإن كبيرَ القوم لا علم عنده   صغيرٌ إذا التفت عليه

فيه شناعةٌ عظمى، وجنايةٌ كبرى، حيث تختار قولاً باطلاً وتنقلُ نقلاً عاطلاً، وتذهب إلى مذهبٍ وَهَّاهُ نقَّاد المحدِّثين، وتشربُ من مشربٍ يفرُّ عنه عُبَّاد المؤرِّخين، وتغوص في بحار اللَّمز والعيب، وتخوضُ في أنهار الهمز والرمي بالغيب، ولا تنظرُ إلى أقوال المزكين؛ ليظهر لك بطلانُ أقوالِ المجرِّحين، ولا تبصر ما مدحه به جمعٌ من الأولين، وجمعٌ من الآخرين؛ لتظهر لك سفاهةُ الذامّين والعائبين، ورحمَ الله مَن أفاد في حقِّه فأجاد في وصفه، والمشهور أنه عبد الله بن المبارك أحد المعتبرين عند المحدِّثين:

لقد زانَ البلادَ ومَن عليها   إمامُ المسلمين أبو حنيفة
بأحكام وآثار وفقه   كآيات الزبور على الصحيفة
فما في المشرقين له نظير   ولا بالمغربين ولا بكوفة
إماماً صار في الإسلام نوراً   أميناً للرسول وللخليفة
يبيت مشمّراً سهراً لليالي   وصامَ نهارَه لله خيفة
وصانَ لسانَه عن كلِّ إفكٍ   وما زالت جوارحُهُ عفيفة
يعفُّ عن المحارم والملاهي   ومرضاةُ الإله له وظيفة
فمَن كأبي حنيفة في علاه   إمامُ للخليقة والخليفة
رأيتُ العائبين له سفاهاً   خلافِ الحقِّ مع حججٍ
وكيف يحلّ أن يُؤْذَى فقيهٌ   له في الأرض آثارٌ شريفة
وقد قال ابنُ ادريس مقالاً   صحيحَ النقل في حكم لطيفة
بأنّ الناسَ في فقهِ عيالٌ   على فقه الإمام أبي حنيفة

فلعنةُ ربّنا أعداد رمل على مَن ردَّ قول أبي حنيفة[١]

«وأوردَ على البيتِ الأخير بأنّه منافٍ لأحاديثِ المنعِ عن لعن أحد المسلمين، وبأنَّ اللَّعنَ يجوز على الكفار لا على المؤمنين.

وجوابُه: إنّ اللَّعنَ المختصَّ بالكفارِ هو بمعنى الإبعاد عن الرحمة مطلقاً لا مطلقاً[٢]، فإنّه بمعنى الإبعاد عن الرحمة المختصّة بالأبرارِ جائزٌ على المسلمين، ثمَّ اللَّعنُ على المسلمين لا يجوز على شخصٍ معيَّن، وأمّا على غيرِ المعيَّن فجائز، كما ورد في الأخبار: مِن «لَعن الواصلة والمستوصلة»[٣]، و«الواشمة والمستوشمة»[٤]، و«المتشبّهات بالرجال،

---

(١) ذكر الإمام اللكنوي هذه الأبيات في القول الجازم(ص١٥) فعلقت عليها: أجد في نفسي شيئاً من نسبة كل هذه الأبيات إلى ابن المبارك؛ لأنه توفي سنة (١٨١هـ)، وتوفيَّ الشافعي (٢٠٤هـ)، وقد ذكر صاحبالفهرست(١: ٢٨٤)هذه الأبيات إلى حججٍ ضعيفة،ونسبها إلى ابن المبارك. والله أعلم.

(٢) أي إن اللعنة مطلقاً تشمل الكفار، وهي بمعنى الطرد عن رحمة الله، لا مطلقاً تشمل المؤمنين، وإنما تشملهم بمعنى الإبعادعن الرحمة المختصة. والله أعلم.

(٣) من حديث أسماء بنت أبي بكر، قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله إن لي ابنة عريسا أصابتها حصبة فتمرق شعرها أفاصله فقال: لعن الله الواصلة والمستوصلة في صحيح مسلم(٣: ١٦٧٦) واللفظ له، وجامع الترمذي(٥: ١٠٥).

(٤) من حديث ابن عمر مرفوعاً، فقال: لعن الله الواشمات والمستوشمات، والنامصات والمتنمصات، والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله في صحيح مسلم(٣: ١٦٧٨)، واللفظ له، وسنن الدارمي(٢: ٥١)، وغيرهما.

والمتشبّهين بالنِّساء»[١]، و«لعنَ من غير منار الأرض، ومن ذبح لغير الله»[٢] إلى غير ذلك من العصاة.

فإن قلت: كيف يكون مجرَّدُ الردّ على أبي حنيفةَ باعثاً للعنَ والإبعاد، ولم يزل العلماءُ والمجتهدون يردّ بعضهم بعضاً، ويطعن بعضهم بعضاً في استدلال بعض.

قلت: ليس المرادُ بالردّ مطلقُ الردّ، بل ردّ ما قاله من الأحكامِ الشرعيّة محتقراً لها، أو ردّ طرقه واستدلاله إلى حدٍّ يحطّه عن منْزله، ويحقّره ويؤذي مقلّديه، ويصل إلى حدّ سبّه وشتمه وإطلاقُ كلماتٍ قبيحةٍ عليه على ما هو الشائع في أكثرِ العوامّ بل الخواصّ كالعوام، فإنّ مثلَ هذا الردّ على مثل هذا الإمامِ الذي أقرّ بفضلِهِ المجتهدون، وشهدَ بعلمه وفقهه وتقواه وورعه واجتهاده وانقياده للشريعةِ واتّباعه للطريقةِ الأئمّةُ المرضيون يبلغُ فاعلَه إلى أن يصيرَ ملعوناً مردودَ الشهادة، فاسقاً مطروداً، معدوداً في أهل الضلالة، وقد منعَ الفقهاءُ من قبول شهادة مَن يظهرُ سبَّ السلف، وفسّره «شارح

---

(١) من حديث ابن عباس رضي الله عنه، قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهات بالرجال من النساء، والمتشبهين بالنساء من الرجال في جامع الترمذي(٥: ١٠٥)، واللفظ له، قال الترمذي: حديث حسن صحيح، ومصنف ابن أبي شيبة(٥: ٣٠٩)، وغيرهما.

(٢) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لعن الله من ذبح لغير الله، ومن تولى غير مواليه، ولعن الله العاق لوالديه، ولعن الله منتقص منار الأرض في المستدرك(٩: ١٦٩).

الوقاية» وصاحب «النهاية» وغيرهما بالصحابة والتابعين والأئمّة المجتهدين، فاحفظه ولا تكن من الغافلين»[١].

ولو صحَّ ما ذكره ناصرك في دفع الشناعة عنك يقال لك: فَلِمَ تطعنُ علىٰ مَن يضلِّل ابن تيميةَ الحرَّانيّ، ومحمدَ بن عبد الوهاب النجدي، ومَن تبعَهما وحاذىٰ حذوَهما، فإنه لا شكَّ أن كثيراً من الأفاضل عدَّلوهم ووثقوهم ومدحوهم وأثنوا عليهم، وكثيراً منهم حمَّقوهم وضلَّلوهم وذمُّوهم وقبَّحوهم وأخرجوهم من طائفة أهل السنة والجماعة، وأولجوهم في زمرةِ أهل البدعة والضلالة، فأي شناعةٍ علىٰ مَن اختارَ قول الجارحينَ وعدَّهم من الضالّين.

ويا للعجب من رحل يختارُ في حقِّ الحَرَّانيّ والنَّجديّ أقوالَ المعدِّلينَ ويقطعَ النظر عن أقوال المشنِّعين، ويذبُّ عنهم وعن أتباعهم، ويعيبُ علىٰ مَن يعيبُ عليهم مع أحزابهم، ويختارُ في حقِّ الإمام أبي حنيفة سيِّدِ كلِّ قدوةٍ وثقةٍ أقوالَ الذامين المضعِّفين مع بطلانها، ويصفحَ عن أقوال الموثِّقين والمثنين مع وثاقتِها فأيّ شناعةٍ أشنعُ من هذه الخباثة، وأي قباحةٍ من هذه الحماقة.

ولعمري هي من أكبر بنات[٢] الدهر، ودفن البنات من المكرمات، كما وردَ به الخبر.

رأيتُ الذنوب تميتُ وقد يورث الذال ادمانها

---

(١) نقلت هذه العبارة من مقدمة عمدة الرعاية(١: ٣٣) بدل عبارة التذكرة؛ لأنها مختصرة، وعبارة مقدمة العمدة تشملها.

(٢) أي مصائبه التي تحدث فيه. منه.

وتــــرك الـــذنوب حيـــاة وخـــير لنفســـك عصـــيانها
وهل أفسد الدين إلاَّ الملوك وأحبـــار ســـوء ورهبانـهـــا»[١]

تشكيك

«قال[٢] سلمه الله تعالى: أبو حنيفة نعمان بن ثابت إمام الحنفية، ومقتدى أصحاب الرأي.

تفكيك

أقول: فيه إشارة إلى كونه من أصحاب الرأي، فإن أراد بالرأي العقل والفهم فهو منقبةٌ شريفةٌ، فإن مَن لا عقلَ له لا علمَ له، ولن يتمَّ أمرُ المنقول إلا بالعقول.

وإن أراد به القياس الذي هو أحد الحجج الأربعة، فإن قصد به الإشارة إلى أنه يقيس فكلّ أحدٍ من المجتهدين يقيس، فإن القياسَ والاجتهادَ خصلةً جميلةً، والحرمانُ عنها مذمةٌ شنيعة، كيف لا؟ وهو من مناصب النبوة، ومن مراتب الصحابة، فمَن فازَ من العلماء بملكتِه فازَ بحقِّ الوراثة.

وإن قصدَ به أنه يقدِّمُ القياسَ على الكتابِ والسنة، فهو فريةٌ بلا مرية. كما حقَّقَه ابنُ عبد البر وابنُ حجر وعبدُ الوهاب الشعراني وغيرُهم في تصانيفهم، ولولا خوف الإطالة لا وردت عباراتهم»[١].

---

(١) تذكرة الراشد(ص٢٨٧ -٢٨٨).

(٢) أي القنوجي في أبجد العلوم(٣: ١٢١).

تشكيك

«ثمّ قال[2]: ولا عبرةَ بكثرة مشايخه بالنسبة إلى مشايخ الشافعي؛ لأن الاعتبار بالثقة دون كثرة المشيخة، وقد ضعَّف المحدثون أبا حنيفة في الحديث، وهو كذلك، كما يظهرُ من الرجوع على فقه مذهب هذا الإمام وتصرّفاته في الكلام، والإنصاف خير الأوصاف[3].

تفكيك

أقول: فأنشدك بالله، وأسألك بالإنصاف الذي تقول إنه خيرُ الأوصاف أليس تقرَّرَ في مقرِّه أن بعضَ الجروح عليه مبهمةٌ والجرحُ المبهمُ غيرُ مقبولٍ عند الكَمَلة لا سيما في حقِّ مَن تحقَّقت عدالتُه وثبتت إمامته.

أليس أن بعضَ الجروح عليه صادر من أقرانه، وقول الأقران بعضُهم في بعضهم غير مقبول.

أولا تعلم أن كثيراً ممَّن جرحَه مجروحٌ في نفسه، فجرحه مردودٌ عليه؟ !

أمّا علمت أن كثيراً من الثقات وثَّقوه أيضاً، وأجابوا عن جروحوه مفصّلاً، أما طالعت كتب ابن عبد البر والسُيوطيّ والسُبكيّ وابنُ حجر المكيّ والشَّعرانيّ؛ ليظهر لك أن جرحَه مردودٌ وجارحُه جارحُ رجل محسود، وقد

---

(١) إبراز الغي(ص١٤٨).

(٢) القنوجي في أبجد العلوم(٣: ١٢٢).

(٣) أبجد(٣: ١٢٢).

فرغت عن هذا البحث في «مقدمة تعليق الموطأ»[1] وغيره من تصانيفي فطالعهما إن كنت طالباً الإنصاف.

ولو قيل مطلقُ الجرح لزم كون أكثر المحدّثين حتى البُخاري مجروحين، وإن كنت في ريبٍ من هذا فطالع «الاستقصاء» وغيره من كتب أرباب الاعتساف.

تشكيك

ثمّ قال[2]: ولم يكن هو عالماً لما حقَّ العلم بلغة العرب ولسانهم.

تفكيك

أقول: ما أدراك أنه لم يكن عالماً به إلا أن تكون طالعتَ الحكايةَ المذكورةَ في «تاريخ ابن خلكان»[3]، وجوابه أيضاً مذكور فيه»[4].

تشكيك

«قلت في «إبراز الغي»: ثمّ قال: أي صاحبُ «الأبجد»[1]: لم يكن هو عالماً حقّ العلم بلغة العرب، ولسانهم.

---

(١) مقدمة التعليق الممجد(١: ١١٨-١٢٨).

(٢) القنوجي في أبجد العلوم(٣: ١٢٢).

(٣) وفيات(٥: ٤١٥).

(٤) إبراز الغي(ص١٥٥-١٥٧).

أقول: ما أدراك أنه لم يكن عالماً بها إلا أن تكون طالعتَ الحكايةَ المذكورةَ في «تاريخ ابن خلكان»، وجوابه أيضاً مذكورٌ فيه[٢].

قال ناصرُك المختفي: عبارة ابن خَلِّكان هذا: فمثل هذا الإمام لا يشكُّ في دينه ولا ورعه وتحفّظه، ولم يكن يعابُ بشيءٍ سوى قلَّة العربيّة، فمن ذلك ما رُوِيَ أنّ أبا عمرو بن العلاء المقرئ النَّحوي سأله عن القتل بالمثقل، هل يوجب القود أم لا فقال: لا. كما هو قاعدةُ مذهبه خلافاً للشَّافِعِيّ، فقال له أبو عمرو: ولو قتلَه بحجرِ المنجنيق، فقال: ولو قتلَه بأبا قبيس؛ يعني الجبل المطلُّ على مكّة، وقد اعتذروا عن أبي حنيفة بأنه قال ذلك على لغة: مَن يقول: إن الكلمات الستّةَ المعربةَ بالحروف، وهي: أبوه، وأخوه، وحموه، وهنوه، وفوه، وذو مال، إعرابُها يكون في الأحوال الثلاث بالألف، وأنشدوا في ذلك:

إن أباها وأبا أباها ... قد بلغا المجد غايتاها

وهي لغةٌ الكوفيين، وأبو حنيفة من أهل الكوفة، فهي لغةٌ، والله أعلم. انتهى[٣].

قلت: وفي هذا الاعتذار كلامٌ من وجوه:

---

(١) أي القنوجي في أبجد العلوم(٣: ١٢٢).

(٢) انتهى من إبراز الغي(ص١٥٧).

(٣) من وفيات الأعيان(٥: ٤١٣).

الأول: إن القولَ بأن الكلمات الستّة إعرابُها يكون في الأحوال الثلاث بالألف مدخولٌ فيه، فإن لفظ: ذا والفم؛ ليست فيهما إلاّ لغة واحدة، ولفظ: الهَن؛ ليس فيه إلاّ لغتان.

الثاني: إنه وإن ثبت من عبارة التصريح إن في الأب والأخ والحم ثلاث لغات، لكن لا يلزم منه كون جميع تلك اللغات فصيحة.

الثالث: إن الاستدلالَ بالشعر المذكور لا يصحّ، فإن النظمَ يجوزُ فيه مالا يجوزُ في غيره.

الرابع: إن مذهبَ الكوفيين أنّها معربةٌ بالحركات على ما قبل الحروف أيضاً، وهو أيضاً ضعيفٌ. كذا قال جمال بن نصير في «حاشيته» على «شرح الجامي[1]»، وما ذكر في الاعتذار يخالفُ هذا.

الخامس: إن الجمالَ قد صرَّح بأن المذهبَ الذي بنى عليه الاعتذار ضعيف.

تفكيك

(١) وهو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشيرازي الجامي، أبو البركات، نور الدين، المشهور بالجامي، نسبة إلى جام قصبة بخراسان، من مؤلفاته: تفسير القرآن، وشرح الكافية لابن الحاجب، وشرح النقاية، (٨١٧-٨٩٨هـ). ينظر: الفوائد(ص١٥٠-١٥١). معجم المؤلفين(٢: ٧٧).

أقول: هذا الذي بنى عليه الاعتذار عن أبي حنيفة ﵁، قد صرَّح به جمعٌ من طائفة النحاة الحنفية ففي «البهجة المرضية شرح الألفية» «المتن» لابن مالك النحوي[1] و«الشرح» للسُيوطي في (بحث إعراب الأسماء الستّة): وهي الأبُ والأخُ والحَمُ والهَنُ والفمُ وذو والنقص في هذا الأخير وهو هَن بأن يكون مُعْرَباً بالحركات على النون أحسن من الإتمام، قال ﷺ: «مَن تعزّى بعزاء الجاهلية فأعَضُّوه بهَن أبيه»[2]، وفي أب وتالييه: وهما أخ وحم يندر: أي يَقِلُّ، وقصرُها: أي قصرُ أب وأخ وحَم بأن يكون بالألف مطلقاً من نقصهنّ أشهر كقوله:

إن أباهـا وأبـا أباهـا قـد بلغـا المجـد غايتاهـا

انتهى[3].

وفي «شرح الألفية» لابن هشام[1] المسمَّى بـ«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»: المشهور بـ«التوضيح» مع «شرحه» المسمَّى بـ«التصريح» لخالد بن

---

(١) وهو محمد بن عبد الله بن عبد الله النحوي الطائي الجَيَّانِيّ الشافعي، المعروف بابن مالك، أبي عبد الله، جمال الدين، وقد صرف همَّته إلى النحو حتى بلغ فيه الغاية، وصنَّف التصانيف المفيدة، وكان إماماً في القراءات، وصنَّف فيها أيضاً قصيدة مرموزة في مقدار الشاطبية، وكان إماماً في اللغة، من مؤلفاته: تسهيل الفوائد، والضرب في معرفة لسان العرب، والكافية الشافية، (٦٠٠-٦٧٢هـ). ينظر: مرآة الجنان(٤: ١٧٢-١٧٣). النجوم الزاهرة(٧: ٢٤٣-٢٤٤). الكشف(١: ١٥١).

(٢) في سنن النسائي(٥: ٢٧٢)، ومصنف ابن أبي شيبة(٧: ٤٥٦)، وغيرهما.

(٣) من البهجة المرضية شرح الألفية(ص٢٧-٢٨).

عبد الله الأزهري[٢]: الأفصحُ في الهَن إذا استعمل مضافاً النقص: أي حذفُ اللام منه، وهي الواو، فيعربُ بالحركات الثلاث على العين: وهو النون، فنقول: هذا هنُك ورأيت هنَك ونظرت إلى هنِك، ومنه: أي من النقص في الهَن الحديث، وهو قوله ﷺ: «مَن تعزَّى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوه بهَنِ أبيه ولا تكْنُوا»، قال «الموضح في شرح شواهد ابن الناظم[٣]»:

---

(١) وهو عبد الله بن يوسف بن أحمد الحَنْبَلِيّ النَّحْوِيّ، المعروف بابن هِشَام، أبو محمد، جمال الدين، من مؤلفاته: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وقطر الندى، قال ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه، (٧٠٨-٧٦١هـ). ينظر: الدرر الكامنة(٢: ٣٠٨-٣١٠). النجوم الزاهرة(١٠: ٣٣٦).

(٢) وهو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري المصري الشافعي زين الدين، ويعرف بالوقاد، نسبة على جرجة من صعيد مصر، من مؤلفاته: المقدمة الأزهرية في علم العربية، والألغاز النحوية، وشرح الآجرومية، (٨٣٨-٩٠٥هـ). ينظر: الضوء اللامع(٣: ١٧١-١٧٢). معجم المؤلفين(١: ٦٦٨).

(٣) وهو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الدمشقي الشافعي، أبو عبد الله، بدر الدين، ابن ناظم الألفية، من مؤلفاته: روض الأذهان في المعاني والبيان، وشرح الألفية، وتلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، (ت٦٨٦هـ). ينظر: الكشف(١: ٢٤٧). معجم المؤلفين(٣: ٦٥٥).

تعزَّىٰ ـ بمثناة مفتوحة، فعين مهملة مفتوحة، فزاء مشددة ـ: أي مَن انتسب وانتمىٰ، وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه إلىٰ القتال في الباطل.

فأَعِضّوه ـ بهمزة مفتوحة، وعين مهملة مكسورة، وضاد مشددة معجمة ـ: أي قولوا له: اعضض علىٰ هَنِ أبيك: أي علىٰ ذكر أبيك: أي قولوا له ذلك: استهزاء به ولا تجيبوه إلىٰ القتال الذي الذي أراده: أي تمسّك بذكر أبيك الذي انتسب إليه عسىٰ أن ينفعك، فأمّا نحن فلا نجيبك.

ولا تَكْنوا: أي لا تذكروا كناية الذكر، وهو الهَن، بل اذكروا له صريح الذكر، وهو الإير.

وتَكْنوا: ـ بفتح التاء، وسكون الكاف، بعدها نون ـ: والشاهد في قوله بهَن أبيه إذا استعمله منقوصاً: أي محذوف اللام بالحركة، وهي أفصح من ان يقال: بهني أبيه. انتهىٰ.

ويجوز النقص، وهو حذفُ اللام والإعراب بالحركات بضعف في الأب والأخ والحم، ومنه: أي من النقص قوله: وهو رؤبة[1] يمدح عَدي بن حاتم الطائي[1]:

---

(١) وهو رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، ابو الجَحَّاف، كان أكثر

بأبِهِ اقتدىٰ عديٌّ في الكرم   ومن يشابه أَبَه فَما ظَلَم

فأبه الأوّل مجرورٌ بالكسرة، وأبه الثاني منصوب بالفتحة، وهذا البيت مقتبس من المثل السائر مَن أشبه أباه فما ظلم.

والأب والأخ والحم قصرهنَّ أولىٰ من نقصهن، والمراد بقصرهن أن يلزم آخرهن ألف المنقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة فيعربن بحركات مقدَّرة عليها، كقوله: وهو أبو النجم فيما قال الجَوْهَريّ[٢]، وقيل رؤبة:

إن أباها وأبا أباها   قد بلغا المجد غايتاها

وحاصل ما ذكره تبعاً لأصله أن الأسماءَ الستةَ علىٰ ثلاثة أقسام ما فيه لغةٌ واحدة، وهو ذو بمعنىٰ صاحب والفم بغير ميم، وما فيه لغتان: وهو

مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة، مات في البادية وقد أسن، له: ديوان رجز، (ت١٤٥هـ). ينظر: الأعلام(٣: ٦٢-٦٣).

(١) وهو عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي، أبو وهب وابو طريف، صحابي، كان رئيس طيء في الجاهلية والإسلام، (ت٦٨هـ). ينظر: الأعلام(٥: ٨).

(٢) وهو إسماعيل بن حماد الجَوْهَرِيّ الفَارَابي، أبي نصر، من فاراب من بلاد الترك، كان من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنةً، إماماً في الأدب واللغة. من مؤلفاته: العروض، ومقدمة في النحو، (ت٣٩٣هـ). ينظر: النجوم الزاهرة(٤: ٢٠٧-٢٠٨). الكشف(٢: ١٠٧٢).

الهَن فإن فيه النقص والإتمام، وما فيه ثلاث لغات: وهو الأبُ والأخُ والحَم، فإن فيهنّ الإتمام والقصر والنقص. انتهىٰ ملخصاً.

وفي «حواشي أحمد السجاعي»[1] المتعلقة بشرح الالفية» لبهاء الدين عبد الله الشهير بابن عقيل[2] عند قول ناظم «الألفية»: وارفع بواو... الخ؛ قضية هذا وقضية كلام الشارح أوَّلاً أن هذه الأسماء الستّة معربة بالحروف، لكنَّه صحَّح بعد ذلك أنها معربة بحركات مقدَّرة عليها، وكأنه نظر أوَّلاً إلىٰ الصورة الظاهرة، وثانياً إلىٰ الصورة المعنوية، وتلخيصُ ما ذكروا في إعرابها عشرة مذاهب بينها المرادي وغيره، قال: وأقواها مذهبان:

أحدُهما: وهو مذهبُ سيبويه والفارسيّ وجمهور البصريين: أنّها معربةٌ بحركات مقدرة.

والثاني: إنها معربةٌ بالحروفِ قال الناظم في «تسهيله»: إن الأولَ

---

(١) وهو أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي الأزهري الشافعي، شهاب الدين، من مؤلفاته: الكافي بشرح متن الكافي في العروض، وفتح الجليل علىٰ شرح ابن عقيل، وفتح المنان في بيان مشاهير الرسل التي في القرآن، (ت١١٩٧هـ). ينظر: إيضاح المكنون(١: ٢٤٢). معجم المؤلفين(١: ٩٧).

(٢) وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الشافعي، أبو محمد، بهاء الدين، المعروف بابن عقيل، من مؤلفاته: المساعد شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، والتعليق الوجيز علىٰ كتاب العزيز في التفسير، الفتاوىٰ، (٦٩٨-٧٦٩هـ). ينظر: الدرر الكامنة(٢: ٢٦٦-٢٦٩). معجم المؤلفين(٢: ٢٥١).

أصحُّها، وفي «شرحه»: إن الثاني أسهلُها وأبعدها عن التكلف. انتهى ملخصاً.

إذا دريت هذا كلَّه فاسمع أن ما أبداه ناصرُك باطلٌ كلُّه وقد أحسن حيث اقتدى بك في تشمير الأذيال للطعن على أبي حنيفة ﷺ ودفع ما اعتذروا به بمجرَّد الخيال، ولقد أعجبني إيراده الأول حيث لا يضرُّ الاعتذار المذكور شيئاً عند كلِّ مَن تأمّل وتعقَّل، فإن مدارَ صحّة الاعتذار كون لفظ: الأب؛ ذا لغتين، وإن لم يكن ذو والفم ذا لغتين، فماذا يضرّه عدم كون ذو والفم ذا وجهين.

وأمَّا إيرادُه الثاني، فهو أيضاً غيرُ مضرّ؛ لأن فصاحةَ تلك اللغات أمرٌ آخر وعدمُ صحّتها بحسب قواعد العربية أمرٌ آخر، فإن كانت تلك اللغة غيرُ فصيحة لا يلزم منه إلا أنه تكلَّمَ الامامُ أحياناً بكلمة غير فصيحة، ولا عائبة فيه، ولا يُطعن مثلُه بقلّة العربية عند النبيه.

وأمّا إيرادُه الثالث فمدفوعٌ بأنهم صرَّحوا بأن تلك لغةٌ مستعملةٌ ومثَّلُوا لها بالشعر المتقدّم لا أنّهم استدلّوا على ثبوت تلك اللغة بذلك الشعر حتى يقال: إنه لا يَتِمُّ.

وأمّا إيرادُه الرابع فمدفوعٌ بأنه يمكن أن تكون عن الكوفيين روايتان، أو يكون فيهم اختلاف، فيوجد فيهم المذهبان فتصحُّ النسبتان من غير تخالف وطغيان.

وأمّا إيرادُه الخامس ففيه بهتانٌ كبيرٌ على الجمال بنُ نصير، فإنّه لم يضعِّف في «حواشي الفوائد الضيائية» هذا المذهب الذي ذكره ابنُ خَلِّكان في أثناء المعذرة وإنما نقل عن الكوفيين أنّها معربةٌ بالحركات ما قبل الحروف أيضاً، وضعَّفه جزماً، وهذا غيرُ المذهب الذي بنى عليه الاعتذار من جانب إمام أئمة الأمصار.

والحاصلُ أنه لا شبهة في ذهاب البعض إلى أنّ الأبَ ونحوه يكون إعرابه تقديرياً مع الألف في آخره في الأحوال، فيصحُّ الاعتذارُ من جانب الإمام بلا اختلال، فإن وُجِدَ منه كلامٌ منه في بعضِ الأحوال على هذا المنوال لم يكن في ذلك دليل على قلّة العربيّة في حال من الأحوال.

وبعد اللُّتيا والَّتي؛ نقول: لو سُلِّمَ كون الإمام قليلَ العربيّة، فهو من الأمور الزائدة لا من الأمور الأصليّة، فذكرُه في أثناء مطاعن الإمام بعيدٌ عن شأن الأفاضل الكرام، والواجبُ على الأعلام السكوتُ عن مثل هذا الطعن الذي يُخرب الظنون والأوهام من العوام كالأنعام، والعملُ بما أفاده الحَريريُّ[1] في (المقامة الثالثة والعشرين) من «مقاماته»:

سامح أخاك إذا خَلَط   منه الإصابة بالغلط

---

(١) وهو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري، أبو مُحَمَّد، نسبته إلى عمل الحرير أو بيعه، من مؤلفاته: مقامات الحريري وسمّاه مقامات السروجي، ودرة الغواص في أوهام الخواص، وتوشيح البيان، (٤٤٦-٥١٦هـ). ينظر: وفيات(٤: ٦٣). النجوم الزاهرة(٥: ٢٢٥).

وتجـاف عــن تعنيفــه إن زاغ يومـاً أو قيسَـط

مَن ذا الذي ماساء قَـطّ ومَـن لـه الحُسْـنى فقـط»[1]

«وخلاصةُ المرام في هذا المقام: أنّه لا شبهةَ في كونِ أبي حنيفة ثقةٌ، وكونِ روايته معتبرةٌ مصححةٌ، والجروحُ الواقعةُ عليه:

بعضُها: مبهمةٌ.

وبعضُها: صادرةٌ من أقرانه.

وبعضُها: من المتعصِّبين المخالفين له.

وبعضُها: من المشدِّدين المتساهلين.

فكلُّها غيرُ مقبولةٍ عند حُذَّاق العلماء، وإن آمن بها جمعٌ من السفهاء، فاحفظ هذا كلَّه بقوة الحافظة، ينفعُك في الدنيا والآخرة، ولعلَّك لا تجد مثل هذا التحقيق المملؤ من الإنصاف الخالي عن الاعتساف في كتب الأكابر السالفة، والحمد لله على ما وهب لنا من الفهم الصحيح، والعلم الوسيع، وله الحمدُ في الأولى والآخرة.

ومن العجائب المزخرفة قول بعض أفاضل عصرنا، وهو النواب المعزول البهوبالي السيد القنوجيّ في تصانيفه كـ«الإتحاف» و«الحطة» و«حديث الغاشية» و«دليل الطالب» و«أبجد العلوم» وغيرها من الكتب الجامعة لكلِّ يابسة ورطبة: إن أبا حنيفة بضاعتُه في الحديث مزجاة، وإنه لم ير

(١) تذكرة الراشد (ص٢٨٨-٢٩٣).

أحداً من الصحابة باتِّفاق المحدّثين، وإنه لم يكن ماهراً في العربية، وإنه مذهبَه مذهبَ الزيدية والمعتزلة، وإنه كان من المرجئة إلى غير ذلك من الأقوال المهملة.

ولعمري يجب على جميع المسلمين الردُّ عليها وإبطالها، ولقد جوزي بها قائلُها بالعزل والذلّة، والله يغفرُ له في الآخرة ويرضي عنه أبا حنيفة وسائرَ أتباعه يوم المحشر عند المخاصمة، وقد فاق عليه بعض خدامه حيث قال: علمي أوسع من علم أبي حنيفة؛ لأنّي قرأتُ الصحّاح الستّة وقرَّأتُها، ولم يكن لأبي حنيفة ذلك، ومثل هذه الأقاويل المضحكة الباطلة لا يصدر إلاَّ عن الطائفة الباغية، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون، وعليه فليتوكَّلِ المقلِّدون.»[١].

❧ ❧ ❧

(١) غيث الغمام (ص١٤٦).

فصل
في رواياته للحديث

«وأمّا رواياته للأحاديث؛ فهي وإن كانت قليلةً بالنسبة إلى غيره من المحدّثين إلاَّ أنّ قلّتها لا تحطُّ مرتبته، كما ظنَّه الجاهلون، ويأبى الله إلا أن يتمَّ نوره ولو كره الحاسدون...

وذكر الزَّرْقَانِيُّ شارح «المواهب اللَّدنيّة» و«الموطأ» وغيره في عدد رواياته أقوالاً:

أحدها: إنّ رواياته خمسمئة.

وثانيها: سبعمئة.

وثالثها: بضع وألف.

ورابعها: سبع مئة وألف.

وخامسها: ستُّ وستّون وستمئة.

تشكيك

وقع في نفس «تاريخ ابن خلدون» المطبوعة: أبو حنيفة يقال: بلغت رواياته إلى سبعةَ عشرَ حديثاً. انتهى[1].

تفكيك

وهذا القول قد اغترَّ عليه كثيرٌ من عوَّامِ الزمان، وفتحوا لسانَ الطعنِ على الإمامِ العظيم الشأن، وقالوا: لم يكن له بالحديث عرفان، ولم يرو إلاَّ سبعةَ عشرَ حديثاً كما صرَّح به ابنُ خلدون المؤرِّخُ الكبيرُ الشأن، ولا عجب منهم، فلم يزل من شأن الجهلاءِ الطعنُ على العلماء، وهذا أمرٌ نالَه العلماءُ بوراثتهم عن الأنبياء، فكما طعنَ معاصرو الأنبياء ومَن بعدهم ممَّن لم يعرف قدرهم ولم يدرك رتبتَهم الرسل والأنبياء، كذلك يطعنُ جهلاءُ كلِّ عصرٍ على مَن يعاصرهم، ومَن سلفِهم من العلماء المتدينين والأئمّة المجتهدين.

إنّما العجبُ من العلماء حيث ينقلونَ هذا القولَ المردود القبيح، ويقرؤنه ويسكتون عليه ولا يتعرَّضون بالتغليظ والتقبيح، وقد نقلَه بعضُ أفاضلِ عصرنا في كتابه: «الحطّة بذكر الصحاح الستّة»[2]، وسكت عليه، ومنه أخذَ بعضُ أتباعِه ومقلِّديه هذه الكلمة وأشاعَها، وظنَّ صدقَها وروَّجَها مع

---

(١) من مقدمة ابن خلدون (ص٣١١).

(٢) الحطة بذكر الصحاح الستة للقنوجي (ص٧٣).

أنّه يحرمُ على العالمِ لاسيما مَن كان نظره وسيعاً وعلمه رفيعاً أن ينقلَ هذه الكلمة إلا للردِّ عليها وتغليطها»[١].

تشكيك

«قلتُ: في «إبرازِ الغَيِّ»: الثَّمانونَ: ذكر[٢] في (الفصلِ الخامسِ) من (البابِ الأوَّل): اعلم أنَّ الأئمَّةَ المجتهدينَ تفاوتوا في الإكثارِ من هذهِ الصِّناعةِ والإقلال؛ فأبو حنيفةَ يقالَ بلغتْ رواياتُهُ إلى سبعةَ عشرَ حديثاً... إلخ.

وهذا وإن كانَ مذكوراً في «مقدِّمةِ ابنِ خلدونَ»[٣]، وأخذَ كلامَهُ هاهنا بتمامِه، ونقلَهُ برمَّتِه، لكنَّهُ قولٌ مردودٌ، والظَّاهرُ أنَّه ليس من ابن خلدون، بل من غلطِ الكُتَّابِ... الخ[٤].

قال ناصرُكَ المختفي: لا نسلِّمُ بطلانَ هذا القول، ومَن يدَّعي فعليه البيان.

---

(١) مقدمة العمدة(١: ٣٤-٣٥).

(٢) أي القنوجي في الحطة(ص٧٩).

(٣) مقدمة ابن خلدون(ص٣١١).

(٤) انتهى من إبراز الغي(ص٧٩-٨٠).

تفكيك

أقولُ: علىٰ الخبيرِ سقطتَ، وعن البصيرِ سألتَ: ولستُ أنا بحمدِ الله ممَّن يدَّعي الدَّعاوي العريضةَ، وعند طلبِ الدَّليلِ عنه يسكتُ ويتحيَّرُ ويصمت، ويتبخترُ وينطقُ بالكلماتِ السَّخيفةِ، وأنِّي وإن كنتُ فرغتُ عن هذا في «مقدِّمة تعليقي المختصرِ المتعلِّقِ بشرحِ الوقايةِ»[١] المُسمَّىٰ بـ«عمدةِ الرِّعاية»، فقد ذكرتُ فيها أدِّلةً كثيرةً علىٰ بطلانِ هذه الجملة السَّخيفة، لكن لا عليَّ أن أذكرَ نبذاً منه هاهنا مع فوائدَ مفيدةٍ، كالدُّرَرِ الفريدةِ، يُحصِّلُ الاستغناءَ، ويدفعُ عن خلقِ الله الشَّرَّ والعَناء.

«**ونحن نقول:**

أوّلاً: إنّ هذا القولَ ان لم يكن غلطاً وزلّةً من ابن خلدون، أو من كتَّاب «تاريخه»، أو من مهتمي طبعه، فهو قولٌ مخالفٌ للثقات الذاكرين تعداد الروايات للإمامِ الأعظم ذي الكرامات، فيكون شاذّاً مردوداً.

وثانياً: إنّ ابنَ خلدون وإن كان ماهراً في الأمور التاريخيّة إلاّ أنه لم يكن ماهراً بالعلوم الشرعية. كما نصّ عليه شمس الدين السَّخَاوِيّ في ترجمته في «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع»[٢]، فكيف يكون قولُهُ مقبولاً في هذا المرام، فإنّ مَن لا مهارةَ له في العلومِ الشرعيَّة لا يقفُ علىٰ مراتبِ الأئمة

---

(١) مقدمة العمدة(١: ٣٥).

(٢) الضوء اللامع(٤: ١٤٥-١٤٩)

الأعلام فيما يتعلَّق بالأمور النقليّة، فلا يقبل قوله لا سيما إذا كان مخالفاً لغيره.

وثالثاً: إنّه ذكره ابن خلدون بلفظ: يقال، الدالُّ على ضعفِهِ وعدم حصولِ إذعانه به، ولم يجزم به، فكيف يحتجّ به.

ورابعاً:«(١) إنَّ الأمورَ التَّاريخيَّةَ المندرجةَ في الكتبِ التَّاريخيَّة، لا بدَّ أن توزنَ بميزانِ العقولِ، ولا يسرعُ في الرَّدِ والقبولِ، فلا يؤمنُ بكلِّ ما في دفاترِ المؤرِّخين، وزبرِ النَّاقلين من غيرِ تأمَّلٍ وتفكُّرٍ، وتذكُّرٍ وتبصُّرٍ، إلا الجَهولَ الغَفولَ المشبَّهُ بمَن ليسَ من ذوي العقولِ، ومَن ليس له تعلُّقٌ بالمعقولِ والمنقول، ومَن ليس له إدراكَ الحاصلِ والمحصول.

وقد نبَّهَ على ذلك ابنُ خلدونَ صاحبَ تلك الهفوة بنفسِهِ في مواضعَ من «المقدِّمة» فقال: «الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرَّدِ النقل، ولم تحكَّمْ أصولُ العادة، وقواعدُ السياسة، وطبيعةُ العمران والأحوالُ في الاجتماعِ الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضرُ بالذاهب، فرُبَّما لم يؤمن فيها من العثور، ومزلّة القدمِ والحيد عن جادّةِ الصدق، وكثيراً ما وقعَ للمؤرِّخين والمفسِّرين وأئمّة النقل المغالط في الحكايات والوقائع؛ لاعتمادهم فيها على مجرَّد النقل غثّاً أو سميناً لم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر

---

(١) مقدمة العمدة(١: ٣٥).

والبصيرة في الأخبار، فضلُّوا عن الحقّ، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط، سيما في احصاء الأعداد من الأموال والعساكر إذا عرضت في الحكايات، إذ هي مظنّة الكذب، ومطيَّة الهذر، ولا بُدّ من عرضِها على الأصول، وعرضِها على القواعد. انتهى كلامه(١)»(٢).

إذا انتقشَ هذا على صحيفةِ خاطرِكِ فاعرفْ أنَّ لنا أدلَّةً قطعيَّةً عقليَّةً ونقليَّةً على أنَّ تلك الجملة، وهي أنَّ أبا حنيفةَ بلغتْ رواياتُهُ إلى سبعةَ عشرَ من الجملِ الرَّديَّة، والكلمِ الشَّقيَّة، فهي كشجرةٍ خبيثةٍ اجتثَّتْ من فوقِ الأرضِ ما لها من قرارٍ، أو كبنيانٍ أسِّسَ على شَفَا جُرفٍ هار وأنَّه لا شكَّ في كونها زَلَّةً فاحشةً، وذِلَّةً فاضحةً، لا يصدِّقُ بها أربابِ الأفهامِ العالية، ولا يتردَّدُ في بطلانها إلا أصحابِ الأوهامِ الواهية.

وهل يستوى ودُّ المقلِّدِ   لهُ حجَّةٌ فى حبِّهِ ودلائل

الدَّليلُ الأوَّلُ: قولُ ابنُ خلدونَ نفسه في موضعٍ آخرَ من مقدَّمَته: فلمَّا تقوَّل بعضُ المتعصِّبينَ أنَّ منهم مَن كانَ قليلَ البضاعةِ في الحديثِ، ولا سبيلَ إلى هذا المعتقدِ في كبارِ الأئمَّة؛ لأنَّ الشَّريعةَ إنَّما تؤخذُ من الكتابِ والسُّنَّة، ومَن كان قليلَ الحديث فيتعيَّنُ عليه طلبُهُ وروايتُه، والجدُّ والتَّشميرُ في ذلكَ ليأخذَ عن أصولٍ صحيحة، ويتلقَّى الأحكامَ عن صاحبها المبلِّغِ لها، وإنَّما

---

(١) أي ابن خلدون في مقدمته(ص٧).

(٢) مقدمة العمدة(١: ٣٥).

قلَّل منهمُ الرِّوايةَ لأجلِ المطاعنِ التي تعتريه، والعلل التي تعرِضُ في طريقِها. انتهى[١].

وقوله: الإمامُ أبو حنيفة إنَّما قلَّتْ روايتُهُ لَمَّا شدَّدَ في شروطِ الرِّوايةِ والتَّحملِ، وضعَّفَ روايةَ الحديثِ اليقينِيِّ إذا عارضَها الفعلُ النَّفسِيُّ، وقلَّتْ من أجلِ ذلك روايتُهُ فقلَّ حديثُهُ لا أنَّهُ تركَ روايةَ الحديثِ عمداً. انتهى[٢].

وقوله: يدلُّ على أنه ـ يعني أبا حنيفةَ ـ من كبارِ المجتهدينَ في الحديثِ اعتمادُ مذهبِهِ فيما بينهم، والتَّعويلُ عليه، واعتبارِهِ رداً وقبولاً، وأمَّا غيرُه من المحدِّثين، وهم الجمهور، فتوسَّعوا في الشُّروطِ فكثرَ حديثُهم، والكلُّ عن اجتهادٍ، وقد توسَّعَ أصحابه من بعده في الشُّروطِ فكثرتْ رواياتُهُم، وروى الطَّحاويُّ فأكثرَ، وكتبَ مسنداً. انتهى[٣].

فانظرْ هذه الكلمات لابن خلدون بالنَّظرِ المقرونِ بحسنِ الظُّنون يظهرُ لك أنَّ تلكَ الكلمةَ الواقعةَ في «مقدِّمةِ ابنِ خلدون» زلَّةٌ قلميَّةٌ من نفسِهِ أو نسَّاخٍ أو مهتمي[٤] طبعهِ أو من دسائسِ المفتونِ.

فإنَّهُ لو كانَ عنده أنَّهُ لم تبلغْهُ إلاَّ سبعةَ عشرَ من رواياتِ صاحبِ الشَّرعِ

---

(١) من مقدمة ابن خلدون(ص٣١٢).

(٢) من مقدمة ابن خلدون(ص٣١٢).

(٣) من مقدمة ابن خلدون(ص٣١٢).

(٤) في الأصل: مهتممي.

المتينِ لَمَّا عدَّهُ من كبارِ المجتهدين، ولَمَا شهدَ بمهارتِه، وعلوِّه في الحديث، ولَمَا ذكرَ العذرَ في قلَّةِ رواياتِهِ الحديث.

الثَّاني: إنَّ مَن طالعَ تصانيفَ تلامذةِ الإمامِ أبي حنيفةَ التي أسندوا الرِّوايات فيها، وخرَّجوها بأسانيدها ورووا فيها عن أبي حنيفةَ كـ«موطأ الإمامِ محمَّدٍ»، وكتابِ «الحججِ» له، وكتابُ «الآثار»، و«السِّيرِ» له، وكتابُ «الخراجِ» للقاضي أبي يوسفَ و«الأمالي» له وغير ذلك من ما لا يعدُّ، وُجِدَ فيها الرِّواياتِ عن الإمامِ عن أساتذتِهِ بسندِهِم إلى النَّبيِّ ﷺ وأصحابه، أزيدُ من مئةٍ بل مئتين، لا بل تزيدُ على ألفٍ وألفين، فمع ذلك القول بأنَّ رواياته بلغت سبعةَ عشرَ ليس إلا كالقولِ بأنَّ رواياتِ البُخاريِّ لم تصلْ إلى ستَّةَ عشر.

الثَّالثُ: أنَّ مَن طالعَ تأليفَ ابنِ أبي شيبةَ والدَّارقطنيِّ والحاكمِ والبيهقيِّ وعبدِ الرَّزاقِ والطَّحاويِّ، كـ«شرحِ معاني الآثارِ» و«مشكلِ الآثارِ»، وغير ذلك من كتبِ النُّقاد، وجدَ فيها من رواياتِ أبي حنيفةَ ما لا يعدُّ بالأعدادِ، فمع ذلك التَّكلُّمُ بتلك الكلمةِ الكليلةِ، ليس إلا كالتَّكلمِ بأنَّ مسلماً النَّيسابوريّ لم تبلغْه إلا جملةً قليلةً.

الرَّابعُ: إنَّ عهدَ الإمام أبي حنيفة كان آخرَ زمانِ الصَّحابة، وأوَّلَ زمانِ التَّابعينَ بل هو معدودٌ في التَّابعينَ عند العلماءِ النَّاقدينَ كما حقَّقْتُهُ في رسالتي:

«إقامةِ الحُجَّةِ على أنَّ الإكثارَ في العبادةِ ليس ببدعة»[1]، وفي «مقدِّمة عمدة الرِّعاية»[2]، وفي «إبرازِ الغَيِّ الواقعِ في شفاءِ العَيِّ»[3]، وبسطَ فيه الكلامَ مع تنقيحِ المرامِ بعضُ أفاضلِ عصري في رسالتِه: «نصرة المجتهدينَ بردِّ هفواتِ غيرِ المقلِّدين»، جزاهُ الله عن سائرِ المسلمينَ.

ومن المعلومِ أنَّ ذلك الزَّمانَ كان فيه جمٌّ غفيرٌ، وجمعٌ كثيرٌ من علماءِ الشَّأن، وكان فيه العلمُ شابّاً، ويشتغلُ برواية الأحاديثِ كلُّ مَن فيه؛ شيخاً كان أو شابّاً، حتى أنَّ أطفالَ ذلك العصرِ كانوا أعلمَ وأوعى من فضلاءِ العصر فمع ذلك، القولُ بأنَّهُ لم تبلغْهُ إلاَّ سبعةَ عشر، لا يؤمنُ به إلا مَن عُجنَ طينُهُ بالشَّرّ.

الخامسُ: إنَّ المسائلَ الفرعيَّةَ في المعاملاتِ والعباداتِ الشَّرعيَّةِ الَّتي نقلتْ عن أبي حنيفةَ تزيدُ على آلافٍ بلا شبهةٍ، كما لا يخفى على مَن تيسَّرَ له نظرَ كتبِ تلامذتِه: كـ«الصِّحاحِ السِّتّة» وهي: «الجامع الصَّغير» و«الجامع الكبير» و«السِّير الصَّغير» و«السِّير الكبير» و«الزيادات» و«المبسوطِ»، وهي المُسَمَّاةُ بظاهرِ الرِّواية. وكتاب «الحجَج» وكتاب «الآثار» و«الموطَّأ» كلُّها لمحمَّدٍ الشَّيبانيِّ، وكتصانيف أبي يوسفَ، وحسنَ بن زيادٍ اللؤلؤي وغيرهم.

---

(١) إقامة الحجة (ص٨٣-٨٩).
(٢) مقدمة عمدة الرعاية (١: ٣٤).
(٣) إبراز الغي (ص١٤٨-١٥٥).

ومن المعلومِ أنَّ كلَّها ليستْ بمنصوصةٍ في القرآن، ولا ثبتَ بإجماع أربابِ الشَّأن، وأكثرها ممَّا لا مدخلَ فيه لاجتهادِ المجتهدين، فلا بدَّ أن تبلغَهُ الأحاديثُ الكثيرةُ، والآثارُ الغفيرةُ ليصحَّ منه نظمُ مسائلِ الدِّين، فلو لم تكنْ تبلغُهُ من الأحاديثِ إلا جملة قليلة لَمَا صحَّ إفتاؤهُ بهذه الفتاوى الجليلة.

«**فإن قلت**: يمكن أن تكون مسموعاته سبعةَ عشرَ فقط، واطَّلع على أحاديثَ كثيرةٍ من غير رواية، فاستخرج منها الأحكام.

قلت: لم تكن كتب الحديث في زمانِهِ مدوَّنة، ولم يكن للإطّلاع على الأحاديث فيه سبيل إلاَّ السمَّاع عن أفواهِ حملة الشريعة»[1].

السَّادسُ: أنَّ المجتهدينَ والمحدِّثينَ وسائرَ العلماءِ المعتمَدينَ اتَّفقتْ كلماتُهُم على أنَّ أبا حنيفةَ كان من المجتهدين، وأطبقتْ عباراتُهُم على أنَّهُ معدودٌ في المنتقدين؛ ولذلك ترى العلماءَ يذكرونَ قولَهُ في معرضِ أقوالِهِم، ويدرجونَ حالَهُ في أثناءِ أحوالِهِم، ويهتمُّونَ بآثارِهِ رفعاً وقدحاً، ويعتنونَ بشأنِهِ دفعاً وجرحاً، فمع ذلك، القولُ بأنَّهُ لم تبلغْهُ إلا سبعةَ عشرَ لا يتفوَّهُ به إلا مَن بدماغِهِ الضَّرر؛ فإنَّ مَن لا يبلغُهُ إلا هذا المقدار لا يكونُ له اعتبار، ولا يعدُّ من زمرةِ أربابِ الاجتهاد، ولا يلتفتُ إلى قولِهِ عند ذكرِ أقوالِ أربابِ الاعتماد.

«**فإن قلت**: نحن نلتزم أنّه لم يكن مجتهداً.

---

(١) مقدمة العمدة (١: ٣٦).

قلت: فحينئذٍ يكون قولُ المحدِّثين والمؤرّخين وسائر العلماء المعتبرين أنّه من المجتهدين، وذكرهم له في أثناءِ ذكرهم، وذكر قوله ومذهبه عند ذكر أقوالهم ومذاهبهم، وإشاعةُ قولهِ فيما بينهم ردّاً وقبولاً كاذباً وباطلاً، ومَن التزمَ ذلك فهو أجهل الجاهلين باليقين»[1].

السَّابعُ: إنَّهم «أجمعت كلماتهم على أنّ أبا حنيفةَ كان من الفقهاء، حتى قال محمّد بن إدريس الإمامُ الشافعيّ: إنَّ الناسَ في الفقهُ عيال على أبي حنيفة، ولم يذكره أحدٌ من المؤرّخين والمحدّثين إلا وصفه بفقيه أهل العراق، ومن المعلوم أنّ هذه الصفة لا توجدُ بدونِ قوّة الاجتهاد، فإنّه يشترطُ في حصول الفقه ملكة الاستنباط والاجتهاد كما هو مصرّح في كتب أصول الفقه؛ ولذلك صرّحوا أنّ المقلِّدَ الذي ليس له ملكةُ الاستنباطِ ليس بفقيه، بل هو حاكٍ وناقل، فلو لم يكن تبلغُهُ إلا سبعةَ عشرَ حديثاً كيف يصحّ حكمهم ذلك، وكيفّ يصحُّ حكمُ الشافعيّ فيما هنالك»[2].

الثَّامنُ: من أنَّهُ قد ذكرَهُ أبو عبدِ الله الذَّهبيِّ، وهو من أهلِ النَّقدِ التَّامِّ باتِّفاقِ الأعلامِ، في كتابه: «تذكرةِ الحفَّاظِ»[3] وعدَّهُ من الحفَّاظِ، وهكذا فعلَهُ غيرُهُ ممَّن رزقَ التَّبحُّرَ الشَّرعيَّ، ولا يكونُ حافظَ الحديثِ قطُّ مَن لم تبلغْهُ إلا

---

(١) المصدر السابق(١: ٣٦).

(٢) مقدمة العمدة(١: ٣٦)، نقلت في هذه النقطة كلامه في مقدمة العمدة؛ لأنها أكثر وضوحاً ودلالة على المقصود.

(٣) تذكرة الحفاظ(١: ١٦٨).

سبعةَ عشرَ فقط.

«**فإن قلت**: إدراجه في الحفّاظ لا يثبتُ منه أنّـه حـافظٌ في نفس الأمـرِ أيضاً.

قلت: فحينئذٍ يرتفعُ الأمانُ عن أقوالِ نقّاد الرجال: كالـذهبيّ، وابـن حجر، والمِزِّي وغيرهم من أربابِ الكمال؛ لاحتمال مثـل ذلـك في كـلِّ مَـن عدُّوه من حفَّاظ الحديث، وكشفوا عن أحوالِهم بالكشف الحثيث»[1].

التَّاسعُ: إنَّهُ ذكرَ جمعٌ من المعتبرينَ أنَّ شيوخَ أبي حنيفةَ في الحديثِ تبلغُ إلى أربعةِ آلافٍ، وعدَّ منهم المزِّيِّ في «تهذيبِ الكمالِ» وغـيرِهِ، نحـوَ سـبعينَ شيخاً بلا خلافٍ، فلو فرضَ أنَّه لم يـروِ عـن كـلِّ شيخٍ مـنهم إلا الحـديثَ الواحدَ لبلغَ العددُ إلى سبعينَ، أو أربعةِ آلافٍ، وإن زادَ فمع عددٍ زائـدٍ، فـما معنى قولُهُ: لم تبلغْهُ إلا سبعةَ عشرَ، بل لـيس التَّفـوُّهُ بـه إلا موجبـاً للتَّلـفِ بأيدي تسعةَ عشر[2].

العاشرُ: أنَّهُ لو لم تبلغْهُ إلا سبعةَ عشرَ ـ لكـانَ مهجـوراً عنـدَ الأصـغرِ والأكثرِ، ولما حصلتْ لهُ الشُّهرةُ كشهرةِ الأئمَّةِ.

فخذْ هذهِ العشرةِ الكاملةِ الوافيةِ الكافلة، وآمِنْ بأنَّ تلك الكلمةَ الخبيثةَ قد كذَّبَتْها عباراتُ ابنِ خلدونَ بنفسِهِ في المقاماتِ العديدة، وأنكرتها شهادةُ

---

(١) مقدمة العمدة(١: ٣٦).

(٢) عدد زبانية جهنم. منه.

الوجود، وأبطلتها دلالةُ العقلِ الغيرِ الحَسود، ونادتْ بكذبها دلالـةُ الإجمـاع من انتقادٍ، وأخبرتْ ببطلانها عباراتُ مَن به الاستناد.

فمع هذا كلِّهِ لا يشكُّ في بطلانها إلا العَنُودِ الحَسُودِ، ولا يتأمَّلُ في كذبها إلا الكَنُود، حاملُ راياتِ الجهلِ والرُّقودِ، ويأبى اللهُ والمؤمنونَ إلا أبا حنيفةَ، واللهُ مُتِمٌّ نورِهِ ولو كرهتْ الفئةُ الكثيفة.

ولعلَّكَ تتفطَّنُ من هاهنا أنَّ تلك الكلمـةَ البشـعةَ في شـأنِ مثـلِ هـذا الإمامِ، سيِّدِ الكَمَلَة، لا يحلُّ نقلُهَا إلا للردِّ عليها، ولا يجوزُ السُّكوتُ عليهـا المنجرِّ إلى فسادِ اعتقادِ الأنام، وسوءِ الظَّنِّ بمثلِ هذا الإمام.

فمَن انتحلَها ساكتاً، وذكرها خافتاً[١]، فعليه إثمُهُ مع إثمِ الإريسـيينَ[٢]، ممَّن يقلِّدُهُ ويشـهِّرُها، ويـؤذي روحَ الإمـامِ ومقلِّديـهِ الأحيـاءِ، ويفسـدُ في العالَمين.

{وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ. أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لا يَشْـعُرُونَ}[٣]، **{وَسَـيَعْلَمُ الَّـذِينَ ظَلَمُـوا أَيَّ مُنْقَلَـبٍ يَنْقَلِبُونَ}**[٤]، **{وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ}**[٥][٦].

---

(١) أي ساكتاً. منه.

(٢) أي التابعين. منه.

(٣) من سورة البقرة، الآية(١٢،١١).

(٤) من سورة الشعراء، الآية(٢٢٧).

(٥) من سورة الأعراف، الآية(١٨٦).

(٦) تذكرة الراشد(ص٢٢٣-٢٢٨). لما كان الكلام متكرراً بين تذكرة الراشد ومقدمة

وقال: «**وبالجملة؛** فتلك الكلمة: يعني بلغت رواياته إلى سبعةَ عشرَ قد كذَّبتها عبارةُ ابنِ خلدون نفسه، وكذَّبتها عباراتُ غيره، وشهدت ببطلانها دلالةُ إجماع المحدِّثين والمؤرّخين، ونادت بكونها غلطاً مطالعةُ كتبِ أبي حنيفة وتلامذته المتَّقين، وحكمت بعدم قبولها معاينةً كلامُ غيرهم من المجتهدين، ومع هذا كلّه فلا يؤمن بها إلا المعتدي المهين لا العاقل الفطين، وما مثلُها إلا كما لو قيل في حقّ البُخاريّ رئيس المحدّثين أنّه بلغته من الأحاديث ثلاثة أو عشرون فقط، وإنّه لم يكن من الفقهاء ولا كان من المجتهدين قطّ، ولا ريب في أنَّ مثل هذه الكلمات التي تشهدُ ببطلانها شهادةُ الوجود، ودلالة الإجماع، ويحكمُ بكونها غلطاً العقلُ والنقل بلا دفاع، لا تقبل عند أحدِ بلا نزاع، فاحفظ هذه كلّه فإنّه ينفعُك في دنياك وآخرتك»[1].

❧❧❧

العمدة أثبت الكلام من التذكرة وأضفت ما زاد عليه من المقدمة في موضعه بين علامتي تنصيص مع التنبيه عليه.

(١) مقدمة الرعاية(١: ٣٦-٣٧).

فصل
في ثناء العلماء عليه

«وأمّا ثناءُ الناسِ عليه، وشادتهم له باجتهاده في العبادة وتقواه وورعه، ومبلغه في الطاعة، وغيرها من المناقب وأوصافِ النباهة؛ فقد ذكر الخطيبُ البغداديّ في «تاريخه»[١]، والنوويّ[٢]، وابن حجر[٣]، والسيوطيّ[٤]، والذهبيّ[٥]، واليافعيّ[٦]، والشعرانيّ[٧]، والمِزّيّ[٨] وغيرهم من أجلّة المحدّثين والمؤرّخين من ذلك جملةً وافرة، ولو جمعت في مجموع لكان مجلداً كبيراً،

---

(١) تاريخ بغداد(١٠: ١٥٢-١٦٥).

(٢) في تهذيب الأسماء واللغات(٢: ٢١٦-٢٢٣).

(٣) في الخيرات الحسان(ص٣٧-٤٢).

(٤) في تبييض الصحيفة(ص٣٠٥-٣٣٤).

(٥) في مناقب أبي حنيفة(ص٩-٣٤).

(٦) في مرآة الجنان(١: ٣٠٩-٣١٣).

(٧) في الميزان الكبرى(١: ٦٣-٧٥).

(٨) في تهذيب الكمال(٢٩: ٤٢٢-٤٤٥).

ولنكتفِ على بعضه؛ «لأنّ ما لا يدركُ كلُّه لا يتركُ أيضاً بكماله»[١]:

روى أحمد بن محمد بن القاسم عن يحيى بن معين، قال: لا بأس به، ولم يكن متّهماً، ولقد ضربه يزيد بن هبيرة على القضاء، فأبى أن يكون قاضياً. وقال: الفقه فقه أبي حنيفة ﷺ على هذا أدركتُ الناس. وقال: القراءة عندي قراءة حمزة، والفقه فقه أبي حنيفة.

وروى أبو نُعَيْم وغيره: أنه صلى الصبح بوضوء العشاء أكثر من خمسين سنة، ولم يكن يضع جنبه إلى الأرض في الليل أبداً، وإنّما كان ينامُ لحظةً بعد صلاة الظهر وهو جالس، ويقول قال رسول الله ﷺ: «استعينوا على قيام الليل بالقيلولة»[٢].

وروى الإمام أبو جعفر الشيزاماريّ بسنده إلى إبراهيم بن عكرمة المخزومي أنه كان يقول: ما رأيت في عصري كلِّه عالماً أورع ولا أزهد ولا أعبد ولا أعلم من الإمام أبي حنيفة. كما في «تهذيب الأسماء واللغات»[٣] للنَّوَويّ، وفي «الميزان الكبرى»[٤] لعبد الوهاب الشَّعرانيّ.

---

(١) الكلام في ثناء العلماء عليه مأخوذ من هذه الكتب مع إسقاطِ المتكرر، والمحافظةِ على عبارة الإمام اللكنوي: النافع الكبير(ص٣٨-٤١). ومقدمة الهداية(٢: ٥-٦)، ودفع الغواية(١: ٢٨-٢٩)، ومقدمة التعليق الممجد(١: ١٢٠)، وإقامة الحجة(ص٧٥-٨١).

(٢) في المعجم الكبير(١: ٢٤٥)، ومصنف عبد الرزاق(٤: ٢٢٩) بألفاظ قريبة منه.

(٣) تهذيب الأسماء(٢: ٢٢٠).

(٤) الميزان الكبرى(١: ٧٢).

وروى الخطيب عن عبد الله بن المبارك، قال: لولا أن الله أعانني بأبي حنيفة وسفيان الثوري لكنت كسائر الناس. وقال الشعرانيّ في «الطبقات»[(١)]: قال عبد الله بن المبارك: بلغنا عن أبي حنيفة أنه صلى الصلوات الخمس أربعين سنة بوضوء واحد، وكان نومُه جالساً ينامُ لحظةً بين الظهر والعصر، وفي الشتاء ينام لحظة من أول الليل، وكان يجمع القرآن في ركعتين. وقال: أبو حنيفة أفقه الناس. وقال: ما رأيت في الفقه مثل أبي حنيفة. وقال: أربعةٌ من الأئمة ختموا القرآن في ركعتين: عثمان بن عفان، وتميم الداري، وسعيد بن جبير، وأبو حنيفة. وقال: كان أبو حنيفة يجمعُ القرآن في ركعتين.

ذكر الخطيب في «تاريخه»[(٢)]، وغيره: إن أبا حنيفة رأى في المنام كأنه ينبش قبر رسول الله ﷺ ويجمع عظامه إلى صدره فبعث مَن سأل محمد بن سيرين، فقال ابن سيرين: صاحب هذه الرؤيا يثور علماً لم يسبقه إليه أحد قبله.

وروى الشافعي: قيل لمالك: هل رأيت أبا حنيفة، فقال: نعم رأيت رجلاً لو كلَّمك في هذه الساريةِ أن يجعلَها ذهباً لقام بحجتِه.

وروى حرملةُ بنُ يحيى[(٣)] عن الشَّافِعِيّ: مَن أرادَ أن يتبحَّرَ في الفقه فهو

---

(١) الطبقات الكبرى(١: ٤٦).

(٢) تاريخ بغداد(١٣: ٣٣٤).

(٣) وهو حَرْمَلة بن يحيى بن حرملة بن عِمران التُّجِيبيّ المصري، صاحب الشافعي،

عيالٌ على أبي حنيفة، ومَن أرادَ أن يتبحَّرَ في المغازي فهو عيالٌ على محمّد بن اسحاق، ومَن أرادَ أن يتبحَّرَ في النحو، فهو عيالٌ على الكسائي[1]. وروى الربيعُ عن الشافعي: الناسُ عيالٌ في الفقه على أبي حنيفة. وروى الربيعُ[2] عن الشافعي، يقول: مَن أرادَ أن يعرفَ الفقه فيلزم أبا حنيفة وأصحابه. كذا في «تعاليق الأنوار».

وروى عن يزيد بن هارون إنّه سئل أيُّهما أفقه أبو حنيفة وسفيان قال: سفيان أحفظ للحديث وأبو حنيفة أفقه. وقال: أدركتُ الناسَ فما رأيتُ

قال الأسنوي: كان إماماً حافظاً للحديث والفقه، صنف المبسوط والمختصر المعروف به. قال ابن حجر: صدوق، (١٦٦-٢٤٤هـ). ينظر: طبقات الأسنوي(١: ٢٦). التقريب(ص٩٦).

(١) وهو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء الكوفي الكِسائي، أبو الحسن، وسبب التسمية أنه دخل الكوفة وجاء إلى حمزة الزيات، وهو ملتف بكساء، فقال حمزة: من يقرأ؟ فقيل له: صاحب الكساء، فبقي عليه، وقيل: بل أحرم في كساء فنسب إليه، قال ابن خلكان: أحد القراء السبعة، إمام في اللغة والنحو القراءة، له مؤلفات، منها: معاني القرآن، والمصادر، والقراءات (ت١٨٩هـ). ينظر: وفيات(٣: ٢٩٥-٢٩٧). الأعلام (٥: ٩٣).

(٢) وهو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المُرادي مولاهم المصري المؤذِّن بجامع مدينة مصر، خادم الشافعي، وراوي الأمّ من كتبه، قال الشافعي: إنه أحفظ أصحابي، رحلت الناس إليه من أقطار الأرض؛ لياخذوا عنه علم الشافعي، ويرووا عنه كتبه. (١٧٤-٢٧٠هـ). ينظر: طبقات الأسنوي(١: ٣٠). تهذيب الأسماء(١: ١٨٨).

أحداً أعقلَ ولا أورعَ من أبي حنيفة.

وعن أبو داود، قال: إن أبا حنيفة كان إماماً.

وعن أبي عاصم النبيل، قال: كان أبو حنيفة يسمّىٰ الوتد لكثرة صلاته.

وعن أبي نعيم، قال: كان أبو حنيفة صاحب غوصٍ في المسائل.

وعن إسماعيل بن محمد الفارسي، قال: سمعتُ مكّي بن إبراهيم ذكرَ أبا حنيفةَ فقال: كان أعلمُ أهل الأرض في زمانه. وقال: جالست الكوفيين، فما رأيتُ أورع من أبي حنيفة.

وعن ابن المبارك، قال قلت للثوري: يا أبا عبد الله ما أبعد أبا حنيفة، ما سمعتُه يغتابُ عدوّاً له، قال: هو والله أعقلُ من أن يسلّطَ أحداً علىٰ حسناته يذهب بها.

وعن ابن داود[1]: إذا أردت الآثار فسفيان، وإذا أردت تلك الدقائق فأبو حنيفة.

وعن الحسن بن عمارة[2] أنه غسل أبا حنيفة حين توفِّي، وقال: غفر الله لك لم تفطر منذ ثلاثين سنة، ولم تتوسَّد يمينك في الليل منذ أربعين سنة.

---

(١) وهو عبد الله بن داود الواسطي التَّمَّار، أو محمد، قال ابن حجر: ضعيف. ينظر: التقريب(ص٢٤٤). الميزان(٤: ٩١).

(٢) وهو الحسن بن عَمارة الكوفي الفقيه مولىٰ بَجِيلة، أبو محمد، قال الذهبي: كان من كبار الفقهاء في زمانه ولي قضاء بغداد. ينظر: الميزان(٢: ٢٦٥-٢٦٧). التقريب(ص٢٠٤).

وعن الخطيب الخوارَزميّ: إنه وضعَ (ثلاث آلاف وثمانين ألف) مسألة، ثمانية وثلاثين في العبادة والباقي في المعاملة.

وعن الفضيل بن عياض[١]، قال: كان أبو حنيفةَ فقيهاً معروفاً مشهوراً بالورع، معروفاً بالإفضال على مَن يطوفُ به، صبوراً على تعليمِ العلم بالليل والنهار، كثيرَ الصمت، قليلَ الكلام، حتّى تردَ عليه مسألة.

وعن القاسم بن مَعْن[٢]، قال: إن أبا حنيفة قام ليلةً بهذه الآية **{بَلْ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُم وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وأَمَرّ}**[٣]، فلم يزل يردِّدُها ويبكي ويتضرَّع.

وعن بشر بن الوليد[٤]، عن أبي يوسف، قال: كنت أمشي مع أبي حنيفة، فقال رجل لآخر: هذا أبو حنيفة، لا ينام الليل، فقال: والله لا يتحدَّث الناسُ عنِّي بما لم أفعل، فكان يُحيي الليل صلاةً ودعاءً وتضرُّعاً[٥].

---

(١) وهو الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي، أبو علي، أصله من خراسان، وسكن مكة، قال ابن المبارك: ما بقي على ظهر الأرض أفضل من الفضيل بن عياض. قال ابن حجر: الزاهد المشهور ثقة عابدٌ إمام، (ت١٨٧هـ). ينظر: العبر(١: ٢٩٨). التقريب(ص٣٨٣).

(٢) وهو القاسم بن مَعْن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعوديّ الكوفي، أبو عبد الله، قال ابن حجر: ثقة فاضل، (ت١٧٥هـ). ينظر: التقريب(ص٣٨٨).

(٣) من سورة القمر، (٤٦).

(٤) وهو بشربن الوليد الكِنْدِيّ الفقيه، قال الذهبي: كان واسع الفقه متعبداً ورده في اليوم والليلة مئتا ركعة كان يلزمها بعدما فلج وشاخ، (ت٢٣٨هـ). ينظر: الميزان(٢: ٤٠).

(٥) تذكرة الحفاظ(١: ١٦٨). مرآة الجنان (١: ٣١٠). العبر(١: ٢١٤).

وعن جعفر بن الربيع، قال: أقمت على أبي حنيفةَ خمسَ سنين، فما رأيتُ أطول صمتاً منه، فإذا سئل عن الشيء من الفقه تفتّح وسال كالوادي.

وعن حفص بن عبد الرحمن(١) قال: إنه كان يحيي الليلَ كلَّه بقراءة القرآن ثلاثينَ سنة في ركعة.

وعن حمَّاد بن يونس، قال سمعت أسد بن عمرو، قال صلى أبو حنيفة فيما أحفظ عليه صلاة الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة، وكان عامّة الليل يقرأ جميع القرآن في ركعة، وكان يسمع بكاؤه في الليل حتى يرحمه جيرانه، وحفظ عنه أنه ختم القرآن في الموضع الذي توفِّي فيه سبعة آلاف مرّة.

وعن روح بن عبادة(٢)، قال: كنت عند ابن جُريج(٣) سنة (خمسين ومئة)، وأتاه موتُ أبي حنيفة فاسترجعَ، وقال: أي علم ذهب.

---

(١) وهو حفص بن عبد الرحمن بن عمر البَلْخي النيسابوري الفقيه، أبو عمر، قال الحاكم: أفقه أصحاب أبي حنيفة الخراسانيين، قال ابن حجر: صدوق رمي بالإرجاء، (ت١٩٩هـ). ينظر: التقريب(ص١١٢). الميزان(٢: ٣١٢-٣٢٢).

(٢) وهو رَوْح بن عُبادة بن العلاء بن حسان القَيْسي البصري، أبو محمد، قال الذهبي: ثقة مشهور حافظ من علماء البصرة، قال ابن حجر: ثقة فاضل، (ت٥/ ٢٠٧هـ). ينظر: التقريب(ص١٥١). الميزان(٣: ٨٧).

(٣) وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي المكي، قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلِّس ويرسل، (ت١٥٠هـ). ينظر: طبقات الشيرازي(ص٥٨). التقريب(ص٣٠٤).

وعن زائدة قال: صليتُ مع أبي حنيفة في مسجده العشاء، وخرج الناس، ولم يعلم أنّ في المسجد أحداً، فأردت أنّ أسألَه مسألةً، فقامَ فافتتحَ الصلاة فقرأ حتى بلغ هذه الآية: **{فَمَنَّ اللهُ عَلَيْنَا وَوَقَانَا عَذَابَ السَّمُوم}**[1] فلم يزل يردِّدُها حتى أذّن المؤذِّن للصبح، وأنا أنتظرُه.

وعن زفر بن هذيل: بات الإمام أبو حنيفة عندي ليلةً فقام كلّ ليله بآية واحدة، وهي قوله تعالى: **{بل السَّاعةُ موعِدُهم والساعةُ أَدْهَى وأَمَرّ}**[2]. وروي عنه: أنه قام الليل كلّه بآيةٍ: **{ فَمَنَّ اللهُ عَلَيْنَا وَوَقَانَاعذابَ السَّمُوم}**[3]. وروي عنه: أنه سمع رجلاً يقرأ سورة **{إِذَا زُلْزِلَتِ}** في صلاةِ العشاءِ، وهو خَلْفَه، فجلس بعد خروج الناس إلى أن طلعَ الفجر، وهو آخذ بلحيته قائماً يقول: يا مَن يجزي مثقال ذرة خيراً خيراً، ويا مَن يجزي مثقال ذرةٍ شراً شراً، أَجِرْ عبدكَ نُعمان من النار.

وعن سفيان بن عيينة، قال: ما قدم مكّة في وقتنا رجل أكثر صلاة من أبي حنيفة.

وعن عبدُ العزيز بن أبي رَوَّاد، قال: الناسُ في أبي حنيفة رجلان: جاهلٌ به، وحاسد.

---

(١) من سورة الطور، الأية (٢٧).

(٢) من سورة القمر، الآية(٤٦).

(٣) من سورة الطور، الآية(٢٧).

وعن عبد الله الرقيّ، قال: كَلَّم ابنُ هبيرة ـ وكان عاملاً على العراقِ في زمان بني أميّة ـ أبا حنيفةَ أن يليَ قضاء الكوفة فأبى عليه، فضربَه مئة سوط، عشرَ أسواطٍ في كلّ يوم، وهو مع ذلك على الامتناع، فلما رأى ذلك تركه.

وعن علي بن عاصم[1]: لو وزنَ عقلُ أبي حنيفةَ بعقلِ أهلِ الأرضِ لرجحَ بهم.

وعن محمد بن أحمد البَلْخي[2]، قال سمعتُ شدّاد بن حكيم[3]، يقول: ما رأيتُ أعلَم من أبي حنيفة.

وعن محمد بن بشر[4] كنت أختلفُ إلى أبي حنيفة وسفيان فآتي أبو حنيفة فيقول لي: من أين جئت، فأقول: من عند سفيان، فيقول: لقد جئت من عند

---

(١) وهو علي بن عاصم بن صُهَيْب الواسطيّ التَّيمي مولاهم، قال يعقوب بن شيبة: كان من أهل الدين والصلاح والخير والورع، وكان شديد التوقّي، (ت٢٠١هـ). ينظر: التقريب(ص٣٤٢). الميزان(٥: ١٦٥-١٦٧).

(٢) وهو محمد بن أحمد بن يزيد البلخي،قال ابن عدي:لم يكن من أهل الحديث.ينظر: الميزان(٦: ٤٣).

(٣) وهو شداد بن حكيم البلخي القاضي، كان من أصحاب زفر، (ت٢٢٠هـ). الجواهر المضية(٢: ٢٤٧) الفوائد(ص١٤٣) تاج التراجم(ص١٧١).

(٤) وهو محمد بن بشر بن الفُرَافِصة بن المُختار بن رُدَيْح العَبديّ الكوفي، أبو عبد الله، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال ابن أبي عروبة: هو أحفظ من كان بالكوفة، (ت٢٠٣هـ). ينظر: تهذيب الكمال(٢٤: ٥٢٠-٥٢٣). التقريب(ص٤٠٥).

رجل لو أن علقمة[١] والأسود[٢] حضرا لاحتاجا مثله، وآتي سفيان فيقول: من أين جئت، فأقول: من عند أبي حنيفة، فيقول: لقد جئت من عند أفقه أهل الأرض.

وعن محمد بن حفص عن الحسن عن سليمان أنه قال في تفسير حديث: «لا تقوم الساعة حتى يظهر العلم»[٣]، قال: علم أبي حنيفة.

وعن محمد بن سعد الكاتب، قال سمعت عبد الله بن داود الخُرَيْبِيّ، يقول: يجب على أهل الإسلام أن يدعوا لأبي حنيفة في صلاتهم، وذكر حفظه عليهم السنن والآثار.

وعن مسعر بن كِدام ـ وكان مشتهراً بالزهد والاجتهاد ـ، قال: أتيتُ أبا حنيفة فرأيتُه يصلِّي الغداة، ثمّ يجلسُ للناس للعلم إلى أن يصلِّي الظهر، ثمّ يجلسُ إلى العصر، فإذا صلَّى جلسَ إلى المغرب، فإذا صلَّى المغرب جلس إلى العشاء، فقلت في نفسي ـ هذا الرجل في هذا الشغل متى يتفرغ للعبادة لأتعاهدنَّه هذه الليلة، فتعاهدته فلَمَّا خرجَ الناس انتصبَ للصلاة إلى أن طلع

---

(١) وهو علقمة بن قيس بن عبد الله النَّخَعيّ الكوفيّ، قال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه عابد، توفِّي بعد الستين. ينظر: تهذيب الكمال(٢٠: ٣٠٠-٣٠٨). التقريب(ص٣٣٧).
(٢) وهو الأسود بن يزيد بن قيس النَّخَعي، أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن، مخضرم، قال الذهبي: ورد أنه كان يصلي في اليوم والليلة سبع مئة ركعة، قال ابن حجر: ثقة مكثر فقيه، (ت٩٥هـ). ينظر: العبر(١: ٨٦). التقريب(ص٥٠).
(٣) في جامع معمر بن راشد(١١: ٣٧٥).

الفجر، ودخل مَنْزِله، ولبس ثيابه، وخرجَ إلى المسجد لصلاة الفجر. وقال: دخلت المسجد ليلة فرأيت رجلاً يصلّي فاستحليت قراءته فقرأ سبعاً، فقلت: يركع، ثم قرأ الثلث، ثمّ النصف، فلم يزل يقرأ حتى ختمه كلّه في ركعة، فنظرتُ فإذا هو أبو حنيفة.

وعن معتب، قال: قال خارجة بن بديل: دعا أبو جعفر المنصور أبا حنيفةَ إلى القضاء فأبى عليه فحبسه، ثمّ دعاه فقال: أترغبُ عمّا نحن فيه، فقال: أصلحُ الله أميرَ المؤمنين، إنّي لا أصلح للقضاء، فقال له: كذبت، ثمّ عرض عليه الثانية، فقال أبو حنيفة: قد حكمَ عليَّ أميرُ المؤمنين أنّي لا أصلح للقضاء؛ لأنّه نسبني إلى الكذب، فإن كنت كاذباً فلا أصلح، وإن كنت صادقاً فقد أخبرت أنّي لا أصلح للقضاء. وحكى الخطيب[1] أيضاً في بعض الروايات: إن المنصورَ جعلَه قاضياً جبراً وتولَّى الإمامُ القضاءَ يومين، وبعد اليومين اشتكى الإمامُ من مرض فمرضَ ستّة أيّام، ثمّ مات.

وعن وكيع، قال: كان أبو حنيفةَ عظيم الأمانة، وكان يؤثر رضاءَ الله على كلّ شيء، ولو أخذته السيوف في الله لاحتملها.

وعن يحيى بن أيوب[2] الزاهد، قال: كان أبو حنيفة لا ينام الليل.

---

(١) في تاريخ بغداد(١٣: ٣٢٩).

(٢) وهو يحيى بن أيوب بن أبي زرعة بن عمرو بن جرير البَجَلي الكوفي، وثقه أبو داود، قال ابن معين: ليس به بأس. ينظر: التقريب(ص٥١٨). الميزان(٧: ١٥٩).

وعن يحيى بن معين، قال سمعت يحيى بن سعيد القطان: يقول ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثرَ أقواله.

وقال ابن خَلِّكان: مثل هذا الإمام لا يشكُّ في دينه ولا في ورعه وتحفّظه.

وقال شمس الأئمة الكَرْدَريّ في «رسالته»(١): نقل عنه أنه صلَّى الفجر بوضوء العشاء بنيّف وثلاثين سنة، وقيل: أربعين سنة، وكان يختمُ القرآن في كلِّ يوم وليلة مرّة، وفي رمضان في كلِّ يومٍ مرَّتين مرّة في النهار، ومرّة في الليل.

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»(٢): كان إماماً، ورِعاً، عالماً، عاملاً، متعبّداً، كبير الشأن، لا يقبلُ جوائز السلطان، بل يتّجر ويتكسب. وقال في «العبر»(٣): وكان من أذكياء بني آدم، وجمع بين الفقه والعباده والورع والسخاءَ، وكان لا يقبل جوائز الدولة بل ينفقُ ويؤثرُ من كسبه، له دارٌ كبيرةٌ لعمل الخزّ، وعنده صنّاع وأُجراء.

---

(١) مناقب أبي حنيفة للكردري (١: ٢٤١-٢٤٢).

(٢) تذكرة الحافظ(١: ١٦٨.

(٣) في العبر(١: ٢١٤).

وقال الشيخ العطَّار[١] في «التذكرة»: إن أبا حنيفة كان يصلِّي في كلِّ ليلةٍ ثلاثمئةِ ركعةٍ، ومرَّ يوماً على جمعٍ من الصبيان، قال بعضُهم لبعضٍ: هذا يصلِّي في كلِّ ليلةٍ ألفَ ركعةٍ ولا ينام الليل، فقال أبو حنيفة: نويت أن أصلِّي في كلِّ ليلةٍ ألفَ ركعة، وأن لا أنام بالليل. كذا في «معدن اليواقيت الملتمعة في مناقب الأئمة الأربعة»[٢].

وقال طاشكبرى: وكان هو زاهداً عابداً ورعاً تقيّاً كثيرَ الخشوع كثير الصمت دائم التضرع إلى الله تعالى، صاحب الكرامات[٣].

الكتب المصنفة في مناقبه:

«ومن شاءَ زيادةَ الاطِّلاع على أقوالهم في ورعه، وعبادته، وتقواه، وخشيته، وسخائه، وزهده، وجودة طبعه، وذكائه، واحتياطه في افتائه، وغير ذلك من الفضائل والفواضل فعليه بكتبِ مناقبه»[٤]، فـ«أبو حنيفة، وما أدراك ما أبو حنيفة، إمامٌ يعجز اللسان عن تقرير محامده، ويقصر الجنان عن إدراك مناقبه، قد صنَّف جمعٌ من العلماء في «فضائله»، كتباً نفيسةً، وألَّفَ جمٌّ

---

(١) وهو محمد بن إبراهيم الهَمَّداني النيسابوري، فريد الدين، المعروف بالعطار، من مؤلفاته: تذكرة الأولياء فارسي، وجواهر اللذات، ومنطق الطير، (ت٦٣٧). ينظر: الكشف(١: ٣٨٥). معجم المؤلفين(٣: ٣٥).

(٢) لابن حجر الهيتمي. سبقت ترجمته.

(٣) مقدمة الهداية(٢: ٥).

(٤) مقدمة العمدة(١: ٣٦).

من الفضلاء في فواضله زبراً شريفة، منهم»[١]:

١. الشيخُ شمسُ الدين أحمد السيواسي ألف بالتركية: «الحياض في صوب غمام الفياض» فرغ منه سنة (إحدى وألف).

٢. أبو العباس أحمد بن الصلت الحماني، المتوفَّى (سنة ثمان وثلاثمئة).

٣. القاضي الإمام أبو جعفر أحمد بن عبد الله الشيراماري البَلْخيّ الحنفيّ ألَّف مختصراً في رد المشنعين على أبي حنيفة سمَّاه: «الإبانة»، وغيرهم.

٤. الإمام أبو جعفر الطَّحاوي ألَّفَ مجلداً سماه: «عقود المرجان» مجلداً للإمام أبي جعفر الطحاوي، ثمّ اختصره وسماه: «قلائد عقود الدرر والعقيان في مناقب النعمان»[٢].

٥. أحمدُ بن حجر المكي الشافعي ألَّف «الخيرات الحسان في مناقب النعمان».

٦. ابن كاس «تحفة السلطان في مناقب النعمان»[٣].

٧. أبو عبد الله الذَّهَبِيّ الشافعي. كما قال في «الكاشف»[٤] في ترجمةِ أبي حنيفة أفردتُ سيرتَه في «جزء». انتهى.

---

(١) النافع الكبير (ص٣٨).

(٢) نسبه في الكشف (٢: ١٨٣٧) لأبي القاسم بن عبد العليم العيني القرشي الحنفي، شرف الدين، وهو في مجلد.

(٣) ينظر: الكشف (٢: ١٨٣٨).

(٤) الكاشف (٢: ٣٢٢).

٨. أبو عبد الله حسين بن علي الصيمري[1].

٩. ظهيرُ الدين المَرْغينانيّ[2].

٩. عبد الرحمن بن أبي بكر وخاتمةُ الحفّاظ جلالُ الدين السُيوطي الشافعيّ، المتوفَّىٰ سنة (إحدىٰ عشرة وتسعمئة)، أَلَّفَ كتاباً سمَّاه «تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة».

١٠. الشيخُ محيي الدين عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي[3] صاحب «الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية» أَلَّفَ كتاباً سمَّاه: «البستان في مناقب النعمان».

١١. أبو القاسم عبد الله بن محمد بن أحمد السَّعدي المعروف بابن أبي العوام.

---

(١) وهو حسين بن علي بن جعفر الصيمري القاضي، أبو عبد الله، هذه النسبة إلىٰ موضعين: نهر من أنهار البصرة يقال له: الصَّيْمري عليه عدّة قرىٰ، والثاني نسبة إلىٰ بلدة بين ديار الجبل وخُوزَسْتان، قال الكفوي: كان من كبار الفقهاء، (٣٥١-٤٣٦هـ). ينظر: الجواهر(٢: ١١٦-١١٨). الفوائد(ص١١٥).

(٢) علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المرغيناني، ظهير الدين الكبير، (ت٥٠٦هـ). ينظر: الفوائد(ص٢٠٤-٢٠٦). هدية العارفين(١: ٦٩٤).

(٣) لعبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي، محيي الدين، أبي محمد، قال الذهبي: كان صاحب حديث وفقه وتألّه، من مؤلفاته: العناية في تحرير أحاديث الهداية، والرد علىٰ ابن أبي شيبة عن أبي حنيفة، (٦٩٦-٧٧٥هـ). ينظر: الفوائد(ص١٦٨-١٦٩).

١٢ .عبدُ الله بن محمد الحارثي[1] أَلَّفَ مجلّداً سمّاه: «كشف الآثار».

١٣ . أبو أحمد محمد بن أحمد الشعيبي النيسابوري، المتوفَّىٰ سنة (سبع وخمسين ثلاثمئة).

١٤ . محمدُ بن محمد الكَرْدَريّ البزَّازيّ[2]، المتوفَّىٰ سنة (ثمان وعشرين وثمانمئة).

١٥ . أبو عبد الله محمدُ بن يوسف الدمشقيّ الصالحي نزيل البرقوقية بالقاهرة ألف «عقود الجمان في مناقب النعمان»، فرغَ منه سنة (تسع وثلاثين وتسعمئة)[3].

١٦ . مجدُ الدين محمدُ يعقوب الشيرازي الشافعي، المتوفىٰ سنة (سبع

---

(١) وهو عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثيّ البُخاري السُّبَذْمُوني نسبة إلىٰ قرية من قرىٰ بخارا. ويعرف بالأستاذ، قال الذهبي: شيخ الحنفية بما وراء النهر، وكان محدِّثاً جوَّالاً، رأساً في الفقه. من مؤلفاته: كشف الآثار الشريفة في مناقب أبي حنيفة، ومسند أبي حنيفة، (ت٣٤٠هـ). ينظر: العبر(٢: ٢٥٣). الميزان(٤: ١٩١). الجواهر(٢: ٣٤٤-٣٤٥).

(٢) وهو محمد بن محمد بن شهاب الكَرْدَري البريقيني الخَوَارَزْميّ الحَنَفي، المعروف بابن البَزّاز، حافظ الدين، قال الكفوي: كان من أفراد الدهر في الفروع والأصول، وحاز قصبات السبق في العلوم. من مؤلفاته: الوجيز المشهور بالفتاوىٰ البزَّازية. ينظر: تاج التراجم(ص٣٥٤)، الفوائد(ص٣٠٩)، الكشف(١: ٢٤٢).

(٣) ينظر: الكشف(٢: ١٨٣٨-١٨٣٩).

عشرة وثمانمئة) صاحب «القاموس». كما قال عبد الوهاب الشعراني في «اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر»: دسُّوا على شيخ الإسلام مجد الدين الفيروزآبادي كتاباً في الرد على أبي حنيفة وتكفيره ودفعوه إلى أبي بكر بن الخياط اليمني، فأرسل يلوم مجدَ الأئمة فكتبَ إليه إن كان بلغك هذا الكتاب فأحرقه، فإنّه افتراءٌ عليَّ من الأعداء، وأنا من أعظم المعتقدين في أبي حنيفة، وذكرت مناقبه في مجلد. انتهى.

١٧. جارُ الله أبو القاسم محمودُ بنُ عمر الزَّمَخْشَرِيّ[١] أَلَّفَ «شقائق النعمان في مناقب النعمان».

١٨. موفقُ الدين بن أحمد المكي الخَوارَزميّ[٢]، المتوفى سنة (ثمان وستين وخمسمئة).

١٩. يوسف بن عبد الهاد الحنبلي أَلَّفَ «تنوير الصحيفة بمناقب أبي حنيفة».

---

(١) لمحمود بن عمر بن محمد الخورازمي الزَّمَخْشَرِيّ الحنفي، أبي القاسم، جار الله، من مؤلفاته: الكشاف، والفائق في تفسير الحديث، والمستقصى في أمثال العرب، (٤٦٧-٥٣٨هـ). ينظر: طبقات المفسّرين(٢: ٣١٤-٣١٦). كتائب أعلام الأخيار (ق١٧٨/ ب-١٨٠/ ب). الأنساب(١: ١٦٣). بغية الوعاة(٢: ٢٨٠).

(٢) وهو الموفق بن أحمد المكي الخوارَزمي، أبو المؤيد، من مؤلفاته: مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة، ومناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، (٤٨٤-٥٦٨هـ). ينظر: الجواهر(٣: ٥٢٣). الأعلام(٨: ٢٨٩).

٢٠. المؤرخُ يوسف بن قَزَأُغْلِي سبط ابن الجوزي صنَّف «الانتصار لإمام أئمة الأمصار».

٢١. أبو يحيى النيسابوري[١].

٢٢. «المواهب الشريفة في مناقب أبي حنيفة».

٢٣. «الروضة العالية المنيفة في مناقب أبي حنيفة»[٢].

وغير ذلك من الزبر والدفاتر التي أَلَّفها أجلَّة المحدّثين والأكابر.

وأمَّا الذين ذكروا مناقبه في كتبهم فجمعٌ عظيمٌ، منهم:

١. أبو إسحاق الشِّيرازيّ[٣] في «طبقات الشافعية»[٤].

---

(١) وهو زكريا بن يحيى بن الحارث النيسابوري البزَّار، أبو يحيى، قال ابن أبي الوفاء: أحد مشايخ أصحاب أبي حنيفة في عصره وأحد العباد، (ت٢٩٨هـ). ينظر: الجواهر(٢: ٣١٠-٣١١).

(٢) لأبي القاسم بن عبد العليم العيني القرشي الحنفي، شرف الدين، وهو في مجلد. ينظر: الكشف(٢: ١٨٣٧).

(٣) وهو إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزآبادي الشافعي، أبو إسحاق، قال الأسنوي: شيخ الإسلام علماً وعملاً، وورعاً وزهداً وتصنيفاً وإملاءاً وتلاميذاً واشتغالاً، كانت الطلبة ترحل من الشرق والغرب إليه، والفتاوى تحمل من البر والبحر إلى بين يديه، من مؤلفاته: المهذب، والتنبيه، والنكت في الخلاف، (٣٩٣-٤٤٦هـ). ينظر: وفيات(١: ٢٩-٣١). طبقات الأسنوي(٢: ٧).

(٤) طبقات الفقهاء(ص٨٧-٨٨).

٢. أبو البقاء أحمد بن أبي الضياء القرشيّ المكّيّ في «مختصر المسند».

٣. أحمدُ بن سليمان بن سعيد في آخر كتابه «الدرر».

٤. أبو العباس أحمد بن محمد الغَزْنويّ في «مقدمته».

٥. شرفُ الدين إسماعيلُ بن عيسى الأوغانيّ المكّيّ[1]، المتوفّى سنة (اثنتين وتسعين وثمانمئة) في «مختصر المسند».

٦. ابنُ خَلِّكان في «وفيات الأعيان»[2]، ذكر عنه كثيراً من الحاكايات الدالة على وفور علمه وفقهه فليراجع[3].

٧. الإمامُ ابنُ عمر بن عبد البر المالكي، المتوفّى سنة (اثنتين وستين وأربعمئة).

٨. الدَّميريّ[4] في «حياة الحيوان».

---

(١) وهو إسماعيل بن عيسى بن دولة الأوغاني المكي، من مؤلفاته: مختصر مسند أبي حنيفة وسمّاه اختيار اعتماد المسانيد في اختصار أسماء بعض رجال المسانيد، ومختصر جامع المسانيد للخوارزمي، (ت٨٩٢هـ). ينظر: الضوء اللامع(٢: ٣٠٤-٣٠٥). معجم المؤلفين(١: ٣٧٣-٣٧٤).

(٢) في وفيات(٥: ٤٠٦-٤١٣).

(٣) مقدمة السعاية(١: ٢٨).

(٤) وهو محمد بن عيسى الدَّمِيرِيّ المصريّ الشَّافِعِيّ، كمال الدين، من مؤلفاته: شرح المنهاج، والديباج شرح سنن ابن ماجه، وحياة الحيوان، قال اللكنوي: هو مجموع

٩. الذهبيُّ في «العبر بأخبار من غبر»[١]، وغيرِه من تصانيفه.

١٠. الإمام الغَزاليّ في «إحياء العلوم».

١١. أبو الحسين بن أحمد القُدُوريّ[٢] ذكر مناقبَه في أول «شرحه لمختصر الكرخي».

١٢. النَّوَويّ في «تهذيب الأسماء واللغات»[٣] ذكر كثيراً من مناقبه في أربع ورقات، نقلاً عن الخطيب، وغيره[٤].

١٣. اليافعيُّ في «مرآة الزمان»[٥].

لطيف، وجامع شريف فيه فوائد مُستعذبة ، ولطائف مُتستغربة، (ت٨٠٨هـ). ينظر: التعليقات السنية(ص٣٣٣-٣٣٤). الكشف(١: ٦٩٦).

(١) العبر(١: ٢١٤-٢١٥).

(٢) وهو أحمد بن محمد بن أحمد البَغْدَادِيّ القُدُورِيّ، أبو الحسين، والقُدُوريّ نسبة إلى قرية من قرى بغداد، يقال: لها قُدُورة، وقيل: نسبة إلى بيع القُدُور، قال السَّمْعَانيُّ: انتهت إليه رئاسة اصحاب أبي حنيفة بالعراق، وعزَّ عندهم قدره وارتفع جاهه، وكان حسن العبارة في النظر، مديماً لتلاوة القرآن. من مؤلفاته: مختصر القُدُورِيّ، وشرح مختصر الكَرْخي، والتقريب(٣٦٢-٤٢٨هـ). ينظر: النجوم الزاهرة(٥: ٢٤). مرآة الجنان(٣: ٤٧). الفوائد(ص٥٧-٥٨).

(٣) تهذيب الأسماء(٢: ٢١٦ - ٢٢٣).

(٤) مقدمة التعليق(١٢٠).

(٥) مرآة الزمان(١: ٣٠٩-٣١٢).

١٤ . حسام الدين الصدر الشهيد(١) في آخر «الفتاوى الكبرى».

١٥ . صاحب «السراجية»(٢) فيها.

١٦ . صاحب «المشكاة في أسماء رجال المشكاة».

١٧ . صاحب «الهداية»(٣) في آخر «مختارات النوازل».

١٨ . عبد النبيّ(٤) في «رسالته».

---

(١) وهو عمر بن عبد العزيز بن مازه المعروف بالصدر الشهيد، أبو محمد، برهان الأئمة، حسام الدين، من مؤلفاته: شرح الجامع الصغير، والفتاوى الصغرى، والفتاوى الكبرى، قال الإمام اللكنوي: قد طالعت شرحه للجامع الصغير، وهو شرح مختصر مفيد، (٤٨٣-٥٣٦هـ). الجواهر(٢: ٦٤٩-٦٥٠). الفوائد(ص٢٤٢). النجوم الزاهرة(٥: ٢٦٨-٢٦٩).

(٢) وهو عليّ بن عثمان بن محمَّدٍ الأُوشِيّ، سراج الدين، من مؤلفاته: الفتاوى السراجية، قال الإمام اللكنوي: أَتَمَّها كما في نسخةٍ منها يوم الاثنين من محرم سنة تسعٍ وستينَ وخمسُمئةٍ، وهو مؤلِّفُ القصيدة المعروفة بـبدء الأمالي، ووصفه ابن أبي الوفاء: بالإمام العلامة المحقق. ينظر: الجواهر(٢: ٥٨٣-٥٨٤). الكشف(٢: ١٢٢٤).

(٣) وهو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفَرْغَانِيّ المَرْغِينَانِيّ، أبي الحسن، برهان الدين، قال الكفوي: كان إماماً فقيهاً حافظاً مفسِّراً جامعاً للعلوم ضابطاً للفنون، متقناً محقِّقاً نظاراً مدققاً زاهداً ورعاً بارعاً فاضلاً ماهراً أصولياً أديباً شاعراً، لم تر العيون مثله في العلم والأدب، ومن مؤلفاته: الهداية، التجنيس، ومختارات النوازل، وكفاية المنتهى، (ت٥٩٣هـ). ينظر: الجواهر المضية(٢: ٦٢٧-٦٢٩). الفوائد(ص٢٣٠). مقدِّمة الهداية(٣: ٢-٤).

(٤) وهو عبد النبي بن أحمد بن عبد القدوس الحنفي النعماني الكَنكَوهي، وهو من أولاد الإمام أبي حنيفة نسباً ومذهباً، كان من أجل علماء عصره، من مؤلفاته: وظائف

١٩. عبد الوهاب الشعرانيُّ الشافعيُّ في «الميزان»[(١)].

٢٠. عثمانُ بن علي بن محمد الشيرازي في كتابه «الإيضاح لعلوم النكاح».

٢١. علي القاريّ المكّيّ في «طبقاته» و«رسائله».

٢٢. أبو عبد الله محمد بن خسرو البَلْخيّ في أول كتابه «المسند».

٢٣. محمدُ بن عبد الرحمن الغَزْنوي تلميذ السِّغْناقيّ في كتابه «جامع الأنوار».

٢٤. شمسُ الدين يوسفُ بنُ أبي سعيد السَّجستاني[(٢)] في آخر «منية المفتي».

٢٥. شمسُ الدين يوسف بن عمر الصوفيّ الكادوري[(٣)] في أول كتابه «جامع المضمرات شرح مختصر القُدُوريّ».

النبي في الأدعية المأثورة، ورسالة في حرمة السماع، ورسالة في رد طعن القفال المروزي على الإمام أبي حنيفة، (ت٩٩١هـ). ينظر: طرب الأماثل(ص٥٠٧-٥٠٨). نزهة الخواطر(٤: ٢١٩-٢٢٢).

(١) الميزان الكبرى(١: ٦٣-٧٥).

(٢) وهو يوسف بن أبي سعيد أحمد السَّجِسْتَانِيّ الحَنَفِي، له: منية المفتي لخص فيه نوادر الواقعات عرية عن الدلائل. توفي سنة (٦٦٦هـ) كما هامش تاج التراجم (ص٣١٩)، وقال صاحب هدية العارفين (٦: ٥٥٤): توفي سنة (٦٣٨هـ).

(٣) وهو يوسف بن عمر بن يوسف الصُّوفِيّ الكادوري البَزَّار الحنفي، قال الكفوي: شيخ كبير وعالم نحرير جمع علمي الحقيقة والشريعة، (ت٨٣٢هـ). ينظر: الكشف(٢: ١٦٣٢). الفوائد (ص٣٨٠).

٢٦. ابن حجر في «معدن التواقيت الملتمعة في مناقب الأئمّة الأربعة».

وغيرهم ممن خلا عن التعصب، من أصحاب المذاهب المختلفة وأرباب المشارب المتفرّقة لا يمكن عدُّهم وإحصاؤهم.

وأما الطاعنون عليه فلم يطعنوا إلاّ لشبهة عرضت لخاطرهم الفاتر أو لتعصُّبهم الوافر، وليس لهم سعة المقابلة بهؤلاء المادحين، فلا يقبلُ كلامُهم معارضاً لكلام طائفةٍ من أئمةٍ الدين، فهم في جنبِ هؤلاءِ مطعونون خامدون، {**وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ**}[1][2].

تشكيك

فإن قال قائل: إنّ هذه المناقب التي ذكروها كلُّها بلا سند، ومثلُه لا يعتمد.

تفكيك

قلنا: لا، بل هي مسندةٌ في «حلية الأولياء» لأبي نُعَيم الأصفهانيّ،

---

(١) من سورة التوبة، الآية (٣٢).

(٢) من بداية ثناء العلماء مأخوذ من هذه الكتب مع إسقاط المتكرر، والمحافظة على عبارة الإمام اللكنوي: النافع الكبير (ص٣٨-٤١). ومقدمة الهداية (٢: ٥-٦)، ودفع الغواية (١: ٢٨-٢٩)، ومقدمة التعليق الممجد (١: ١٢٠)، وإقامة الحجة (ص٧٥-٨١).

و«تاريخ الخطيب البَغْداديّ»[1] وغيرهما من كتب الإسناد لأرباب الاستناد، مع أنّ ذاكري هذه الأوصاف الجميلة، وناقلي هذه المدائح الجليلة عمد الإسلام الذين يرجع إليهم، ويستند بقولهم، ويحتجّ بنقلهم في باب التراجم والأخبار والأحكام، وهذا القدر كافٍ ولإثبات فضله شافٍ.

ولا تظنَّن كما ظنَّ بعضُ أفاضل عصرنا في «إتحاف النبلاء»، وغيرُه من مقلّديه وأتباعِهِ أنّ أمثال هذه المدائح من غلوِّ الحنفيّة، فإنَّهم ليسوا متفرّدين بنقلها، بل المحدّثون والمؤرّخون والمعتمدون قد أقرّوا بها.

تشكيك

فإن طعنَ طاعنٌ بأنّ كثرةَ العبادة من إحياء الليل كلِّه، وختم القرآن كلِّه في ليلة، وأداء ألف ركعةٍ ونحو ذلك بدعة، وكلُّ بدعةٍ ضلالة.

تفكيك

قلنا: هذا قول مَن لا فقه له ولا مسكة له، كما حقّقته في رسالتي: «إقامة الحجّة على أنّ الإكثارَ في التعبّد ليس ببدعة»[2]: من أنّ الاجتهادَ في العبادةِ ليس ببدعة ولا ضلالة، مع أنَّ الاجتهادَ في العبادة المنقولِ عن أبي حنيفةَ قد ثبتَ مثلُه عن كثيرٍ من الصحابةِ والتّابعين والأئمّة المجتهدين

(١) تاريخ بغداد(١٣: ٣٢٥).
(٢) إقامة الحجة(ص١٤٧-١٥٣).

والمحدّثين...»[1]، كما لا يخفى على مَن طالع تراجمهم في «تذكرة الحفاظ» و«مرآة الجنان»، وكتاب «الأنساب»، و«حلية الأولياء»، و«سير النبلاء»، فإن كان الإكثار في العبادة مطلقاً بدعة، لزم كون هؤلاء الأكابر من أهل البدعة، ومَن يلتزم ذلك فهو أضلّ الجاهلين وأكبر الفاسقين»[2].

تشكيك

«ذكر في المقصد الثاني من «إتحافه» في ترجمة الإمام أبي حنيفة ما حاصله: إن مقلِّديه سلكوا مسلك المبالغةَ في مناقبه حتى كتبَ بعضُهم إنه صلَّى الصبحَ بوضوءِ العشاء أربعين سنة، وختم القرآن في ركعةٍ وختمَ القرآنَ في موضعِ وفاتهِ سبعةَ الآف ختمة، وصامَ ثلاثين سنة، وحجّ خمساً وخمسين مرَّة، وهذا كلُّه غلوٌّ قبيحٌ. انتهى.

تفكيك

وهذا شيءٌ عجابٌ يضحكُ عليه أولوا الألباب، وليته سكت عن مثل هذا الذي يشبه الحُباب والسراب، وإن شئت قلت يشبه نعق الغراب، وحديث الكذّاب، وما كيد المنكرين إلا في تَباب وخراب.

والذي نفسي بيده وقلمي بقدرته، لو كتب مثل هذا أحد من العوام الذين هم كالأنعام، بل هم أضل من الأنعام لم يكن فيه العجبُ بذلك

---

(١) ينظر: إقامة الحجة (ص٥٩-١٠٣).

(٢) مقدمة العمدة (٣٦-٣٨).

العجب؛ لكونهم غيرُ بالغين إلىٰ مدارج الكمال، غير واقفين علىٰ معارج الرجال، غافلين عن تصريحات المحدثين والمحققين، نائمين عن تنقيحات المؤرِّخين والمدققين، مستعجلين في إنكار ما استبعدته أفهامهم، مسترسلين في إيثار ما استفهمته أوهامهم، يسلكون مسلك التعّصب، وينكسون منسكَ التصلّب، يتغنتون ولا ينصفون، ويخبطون ولا يتأملون، وما الله بغافل عمَّا يعملون، ينبئهم بما كانوا يفعلون.

هم الذين يقيسون أحوال الكبراء علىٰ أحوال نفوسهم الرديّة، ويسوُّون بين أفعال الأولياء وبين أفعالهم الغويّة، ينكرون ما أقيمت عليه الدلائل ولا يفهمون، ويفرون ممَّا شهدت به الأماثل ولا يثبتون، تراهم سائحين[1] في أودية الضلال، وسابحين[2] في حفرة الجدال، يكتفون بالقيل والقال، ولا يرتقون من حضيض المقال إلىٰ قُلّة الحال، تراهم كلَّمَا سمعوا منقبةً من مناقب المجتهدين، لاسيما منقبة أبي حنيفة سيّدِ المجتهدين تحيَّروا وتجهّلوا وتحمّقوا وتحتاوا وأنكروا واستبعدوا، وكلَّما نظروا فضيلة من فضائل الأولياء الصالحين وأماثل الكاملين استنفروا واستقبحوا واستعجبوا واستنكروا واستنكفوا واستكبروا.

هم الذين لا تخرج عن ربقة التعصُّب أعناقهم حتىٰ تسرح في رياض التحقيق أحداقهم، ولا ترتفع غشاوة التصلّب عن أبصارهم حتىٰ تنطبع

---

(١) من السياحة. منه.

(٢) من السباحة. منه.

دقائق التفكر في أنظارهم، جلّ صناعتهم الاعتساف والعناد، وكلُّ بضاعتهم الانحراف عن طريق الرشاد، اتخذوا الطعن على الأئمة إدامهم، وجعلوا اللعن على سلف الأمة شرابَهم، هم الذين لا يقلدون أحداً في النظافات، ويقلدون كلَّ أحدٍ في الخرافات لا يتبعون أحداً من الأكياس في التجنُّب عن الأدناس ويتَّبعون كلَّ أحدٍ في أخذِ الأرجاش والأنجاس، هم الذين يجعلون السَّلَف كالخلف، والدرِّ كالحباب، والدُرّ كالسراب، والفضل كالجهل، والثواب كالعقاب، والبدعة كالسنة، والقِشر كاللب، والهجر كالحب.

هم الذين يقيسون سير القدماء من الأولياء والصلحاء على سيرهم في مأكلهم ومشاربهم وصومهم وأفطارهم ونومهم وإيقاظهم ومشيهم وسعيهم وعباداتهم وإطاعاتهم وصحوهم وسهوهم وحركاتهم وسكناتهم في جلواتهم وخلواتهم، تراهم يشتغلون بتجسس معائب الأئمة، ويتصرَّفون في تحسس مثالب صدور الأمة، يظنونهم كسائر الناس، ويتخيَّلونهم كعوام الأكياس، ويجعلون الممكن محالاً والمحال ممكناً، ويحكمون على المنكر بكونه معروفاً، والمعروف بكونه منكراً.

إنَّما العجبُ العجيب من أديب ونسيب يدَّعي أنه أخباري تبحَّرَ في علوم الأخبار، وآثاري تمهَّرَ في رسوم الآثار، ومحدِّد ومحدّث، ومجدّد[1] غير مُحدِث[2] حامل رايات التحقيق والاجتهاد، كافل أمارات التدقيق والانتقاد،

(١) من تجديد الدين. منه.

(٢) من الاحداث والحدث. منه.

قامع المبدَعات الفاشية، قالع المحدثات الغاشية، حامي السُّنن(١) المرضية، ماحي جميع السَّنن(٢) المرمية، بحر زاخر رائق وافر، فائق سالك مسالك أرباب العدل، ناسك مناسك(٣) أصحاب الفضل صدِيق غير زنديق، عَتيق غير عتيق، مُنج(٤) للحريق والغريق، مُهدٍ لكلِّ رفيق إلىٰ سواء الطريق، خاتِم المجددين، خاتم المنقدين، عالِم البداية والنهاية، عالِم الهداية والدراية، ذكيّ تقيّ زكيّ تقيّ حسيب أريب، نسيب أديب مُصنِّف مُنْصف، مُرصّف غير مُعتسف، رافع أعلام الشرع دافع آلآم الجَرح.

كيف يقول في المناقب المذكورة لأبي حنيفة حائز المناصب المأثورة: إنّها من الغلو القبيح والعلو الشنيع، وإنّها من أكاذيب أرباب المبالغة، وأعاجيب أصحاب المجازفة، وإنّها من مبالغات مقلِّديه وأحزابه ومرافعات متَّبعية وأصحابه، أما رأىٰ عبارات المحدِّثين أما درىٰ كلمات المؤرِّخين الذين يعتمدُ علىٰ تحريراتِهم ويستندُ بتقراتهم كيف اتفقت علىٰ ذكر هذه المناقب، وما اختلفت، وائتلفت علىٰ سطر هذه المناقب، ولا تفرَّقت وهم الذين اعتمد علىٰ تصريحاتهم في مناصب البُخاري رئيس المحدثين، واستند بتسطيراتهم في مراتب سائر المحدّثين، أفلا يعتبر كلامُهم في حقِّ أبي حنيفة، ويعتبر مرامهم

---

(١) جمع سنة. منه.

(٢) سبيل. منه.

(٣) سبيل. منه.

(٤) من الإنجاء. منه.

في حقِّ غيره من أهل المرتبة الشريفة، ولعمري هذا غلوٌّ عظيمٌ، وعلوٌّ جسيم لا يقول به مَن له عقلٌ سليمٌ وفهمٌ غيرُ سقيم، ولا يرتكب هذا، ولا يفرِّقُ بين ذا وهذا إلاَّ مَن هو رجيم زَنيم، عَقيم أثيم.

ولنذكر نبذاً من عبارات أئمة الفن الناصّة على كثرة مجاهدات أبي حنيفة، وطريقه الحسن، قال النَّوَوِيّ ـ وهو من أجله المحدثين الثقات ـ في كتابه «تهذيب الأسماء واللغات»: قال الخطيب البغداديّ: أبو حنيفة التَّيميّ، فقيه أهل العراق، رأى أنس بن مالك ﷺ، وسمع عطاء بن أبي رباح، وأبا إسحاق السُّبيعيّ[1] ومحاربَ بن دثار، والهيثم بن حب الصوَّاف، وقيس بن مسلم، ومحمَّد بن المنكدر ونافعاً مولى ابن عمر، وهشام بن عروة، ويزيد الفقير، وسِماك بن حرب، وعلقمة ابن مرثد، وعطية العوفى[2]، وعبد العزيز ابن رفيع[3]، وعبد الكريم، وغيرهم.

وروى عنه: أبو يحيى الحِمَّانيّ، وعباد بن العوام[1]، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، ويزيد بن هارون، وعلي بن عاصم، ويحيى بن نصر[2]،

---

(١) وقع في الأصل: السبعي، والمثبت من تهذيب الأسماء(٢: ٢١٦).

(٢) وهو عطية بن سعد بن جُنادة العوفيّ الجَدَلي الكوفيّ، أبو الحسن، قال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً وكان شيعياً مدلِّساً، (ت١١٠هـ). ينظر: التقريب(ص٣٣٣). الميزان(١٠٠-١٠١).

(٣) وهو عبد العزيز بن رُفَيع الأسدي المكي، نزيل الكوفة، أبو عبد الله، قال ابن حجر: ثقة، (ت١٣٠هـ). ينظر: التقريب(ص٢٩٨).

وأبو يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن، وعمرو بن محمد العَنْقَرِي[٣]، وهوذة بن خليفة، وأبو عبد الرحمن المقرئي، وعبد الرزَّاق بن همام، وآخرون.

قال الخطيب[٤]: هو من أهل الكوفة نقله أبو جعفر المنصور إلىٰ بغداد فأقام بها حتىٰ مات، وروىٰ الخطيبُ[٥] بإسناده إلىٰ إسماعيل بن حمّاد بن أبي حنيفة، قال: إن جدِّي من أبناء فارس الأحرار ما وقع علينا رقٌّ قطّ.

وبإسناده[٦] عن عبد الله بن عمرو الرقي، قال كلَّمَ ابن هبيرة أبا حنيفة أن يَلِيَ القضاء، فأَبَىٰ فضربَه مئةَ سوطٍ وعشرةَ أسواطٍ في كلِّ يومٍ عشرةً، وهو علىٰ الامتناع، فلَمَّا رأىٰ ذلك علىٰ سبيله، وكان ابنُ هبيرة عاملاً علىٰ العراق في زمان بني أميّة.

وعن أسد بن عمرو، قال: صلَّىٰ أبو حنيفة بوضوءِ العشاء صلاة الفجر أربعين سنة، وكان عامّة الليل يقرأُ القرآن في ركعة، وكان يسمع بكاؤه حتىٰ

---

(١) وهو عبّاد بن العَوّام بن عمر الكلابي مولاهم الواسطي، أبو سهل، قال ابن حجر: ثقة، (ت١٨٥هـ). ينظر: التقريب(ص٢٣٣).

(٢) وهو يحيىٰ بن نصر بن حاجب القرشي، روىٰ له ابن عدي أحاديث حسنة وقال: أرجو أنه لا بأس به، (ت٢١٥هـ). ينظر: الميزان(٧: ٢٢٤).

(٣) وهو عمرو بن محمد العَنْقَري الكوفي، أبو سعيد، قال: ابن حجر: ثقة، (ت١٩٩هـ). ينظر: التقريب(ص٣٦٣).

(٤) في تاريخ بغداد(١٣: ٣٢٤).

(٥) في تاريخ بغداد(١٣: ٣٢٦).

(٦) أي الخطيب في تاريخ بغداد(١٣: ٣٢٦).

يرحمه جيرانه، وحفظ عليه أنه ختمَ القرآن في الموضع الذي توفِّي فيه سبعة الآف مرّة.

وعن الحسن بن عمارة، إنه غسل أبا حنيفة حين توفِّي وقال: غفر الله لك لم تفطر منذ ثلاثين سنة، ولم تتوسَّد يمينك بالليل منذ أربعين سنة.

وعن ابن المبارك: إن أبا حنيفة صلَّى خمساً وأربعين سنة الصلوات الخمس بوضوء واحد وكان يجمع القرآن في ركعتين.

وعن أبي يوسف، قال بينا أنا أمشي مع أبي حنيفة إذ سمع رجلاً يقول لرجل هذا أبو حنيفة لا ينام الليل، فقال: أبو حنيفة لا يتحدَّث عنِّي بما لا أفعله، فكان يحيي الليل صلاةً ودعاءً وتضرعاً.

وعن مِسعر بن كِدام دخلت ليلة المسجد فرأيتُ رجلاً يصلِّي فقرأ سبعاً، فقلت يركع، ثمّ قرأ الثلث، ثمّ النصف، فلم يزل يقرأُ حتى ختمَه كلّه في ركعة، فنظرت فإذا هو أبو حنيفة.

وعن زائدة، قال: صلَّيت مع أبي حنيفة في مسجد العشاء، وخرج الناس، ولم يعلم أنِّي في المسجد، فافتتح الصلاة حتى بلغَ هذه الآية: {فَمَنَّ اللهُ عَلَيْنَا وَوَقَانَا عَذَابَ السَّمُومِ}[1] فلم يزل يردِّدها حتى أذن المؤذِّن للصبح. انتهى ملخصاً[2].

---

(١) من سورة الطور، الآية(٢٧).

(٢) من تهذيب الأسماء واللغات(٢١٦-٢٢٣).

وقال الحافظُ أبو الحجَّاج يوسف المِزِّيّ الدمشقيّ ـ أحدُ نقّاد الأخبار والرجال ـ في «تهذيب الكمال»، وهو ملخَّصٌ من «الكمال في معرفة الرجال» للحافظ عبد الغني المقدسيّ[1] ـ أحد ثقات أهل الكمال ـ فكلُّ ما فيه مذكورٌ فيه: النُّعمان بن ثابت التَّيمي، أبو حنيفة الكوفيّ، مولىٰ بني تَيْم الله بن ثعلبة، وقيل: إنه من أبناء فارس رآىٰ أنساً، وروىٰ عن عطاء بن أبي رباح، وعاصم بن أبي النجود، وعلقمة بن مرثد، وحمَّاد بن أبي سليمان، والحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وأبي جعفر محمد بن علي، وعلي بن الأقمر، وزيادة بن علاقة، وسعيد بن مسروق الثَّوريّ، وعدي بن ثابت الأنصاري[2]، وعطية بن سعيد العوفي، وأبي سفيان السَّعدي، وعبد الكريم أبي أميّة، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، وآخرين.

وعنه: ابنه حمّاد، وإبراهيم بن طهمان، وحمزة بن حبيب الزيّات، وزفر بن الهذيل، وأبو يوسف، وأبو يحيىٰ الحِمَّانيّ، وعيسىٰ بن يونس[3]، ووكيع،

---

(١) وهو عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجمّاعيلي الحنبلي، قال الذهبي: إليه انتهىٰ حفظ الحديث متناً وإسناداً ومعرفة بفنونه مع الورع والعبادة، (ت٦٠٠هـ). ينظر: العبر(٤: ٣١٣). النجوم الزاهرة(٦: ١٨٥).

(٢) وهو عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي، قال ابن حجر: ثقة رمي بالتشيع، (ت١١٦هـ). ينظر: التقريب(ص٣٢٨). الميزان(٥: ٧٨).

(٣) وهو عيسىٰ بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعيّ الكوفي، أبو عمرو، قال أحمد: الذي كنا نخبر أن عيسىٰ سنة في الغزو وسنة في الحج، فقدم بغداد في شيء من أمر الحصون

ويزيد بن زريع[1]، وأسد بن عمرو البَجَلي، وحَكَّام بن سَلْم[2]، وخارجة بن مصعب[3]، وعبد المجيد بن أبي روَّاد[4]، وعلي بن مُسْهر، ومحمد بن بشر العبدي، وعبد الرزاق، ومحمد بن الحسن الشيباني، ومصعب بن المقدام، وأبو عصمة نوح بن أبي مريم، وأبو عبد الرحمن، وأبو نعيم، وأبو عاصم.

قال العِجْليُّ: أبو حنيفة كوفي تَيْمي من رَهْط حمزة الزّيات، وكان خزازاً يبيع الخَزّ. ويروىٰ عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة قال: نحن من أبناء فارس الأحرار.

فأُمر له بمال فلم يقبله، قال ابن حجر: ثقة مأمون، (ت١٨٨هـ). ينظر: العبر(١: ٣٠٠-٣٠١). التقريب(ص٣٧٧).

(١) وهو يزيد بن زُرَيْع العَيْشي، قال ابن حنبل: كان ريحانة البصرة ما أتقنه وما أحفظه، قال الجَهْضَمي: رأيت ابن زريع في النوم، فقلت: ما فعل الله بك؟ قال دخلت الجنة، قلت: بماذا؟ قال بكثرة الصلاة، (ت١٨٢هـ). ينظر: العبر(١: ٢٨٤). التقريب(ص٥٣٠).

(٢) وهو حَكَّام بن سَلْم الرازيّ الكِنانيّ، أبو عبد الرحمن، قال ابن حجر: ثقة له غرائب، (ت١٩٠هـ). ينظر: التقريب(ص١١٣).

(٣) وهو خارجة بن مصعب بن خارجة بن مصعب السَّرَخْسي، قال ابن حجر: صدوق، (ت١٦٤هـ). ينظر: التقريب(ص١٢٦).

(٤) وهو عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، قال ابن حجر: صدوق يخطئ وكان مرجئاً أفرط ابن حبّان فيه، فقال: متروك، (ت٢٠٦هـ). ينظر: التقريب(ص٣٠٢).

قال محمد بن سعد العوفي: سمعتُ ابن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقةٌ في الحديث لا يحدِّثُ إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ.

وقال صالح بن محمد الأسديّ عنه: كان أبو حنيفة ثقةً في الحديث.

وقال أبو وهب محمد بن مزاحم: سمعت ابن المبارك أفقه الناس أبو حنيفة، ما رأيتُ في الفقه مثله. وقال أيضاً: لولا أنّ أعانني بأبي حنيفة وسفيان كنت كسائر الناس.

وقال ابن أبي خيثمة[1] في «تاريخه»: قال سليمان: كان أبو حنيفة ورعاً سخياً.

وقال أبو نُعَيم: كان أبو حنيفة صاحب غوص في المسائل.

وقال أحمد بن علي بن سعيد القاضي: سمعت يحيى بن معين يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان، يقول: لا نكذب على الله ما سمعنا من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله.

وقال الربيع وحرملة سمعنا الشافعي يقول: الناس في الفقه عيالٌ علي أبي حنيفة.

---

(١) وهو أحمد بن زهير أبي خيثمة بن حرب بن شدَّاد النَّسَائِيّ البَغْدَادِيّ، أبو بكر، قال الدَّارَقُطْنِيُّ: لا أعرف أغزر من فوائد تاريخه، من مؤلفاته: التاريخ الكبير، أخبار الشعراء، وكتاب الإعراب، (١٨٥ -٢٧٩هـ). ينظر: النجوم الزاهرة(٣: ٨٣). الأعلام(١: ١٢٣).

ويروى عن أبي يوسف بينما أنا أمشي مع أبي حنيفة إذ سمعتُ رجلاً يقول لرجل هذا أبو حنيفة لا ينامُ الليل، فقال أبو حنيفة: لا يتحدَّث عنِّي بما لم أفعل فكان يحيى الليل، يعني بعد ذلك.

وقال إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه قال: لَمَّا مات أبي سألنا الحسن بن عمارة أن يتولَّى غسلَه ففعل، فلَمَّا غسلَه قال: رحمك الله وغفر لك لم تفطر منذ ثلاثين سنة، ولم تتوسَّد يمينك بالليل منذ أربعين سنة.

وقال أبو داود عن نصر بن علي: سمعت ابن داود يقول: الطاعن في أبي حنيفة حاسدٌ وجاهل به.

في «كتاب التِّرْمِذِيّ» من روايةِ عبد الحميد الحِمَّانيّ عنه، قال: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي[1].

وفي «كتاب النَّسَائِيّ»: حديثَه عن عاصم بن أبي ذز عن ابن عباس رضي الله عنه قال: ليس على مَن أتى بهيمة حدّ[2]. انتهى ملخصاً[3].

وقد نقل هذا كلَّه الحافظُ ابن حجر العَسْقَلاني ـ وهو مِمَّن وُهِبَ العلمَ الربَّاني وأُوتيَ القبول عند كلِّ لبيب ـ في كتابه «تهذيب التهذيب»، وأقرَّه عليه وزادَ عليه بقوله، قلت: هو في رواية أبي علي الأسيوطي والمغاربة عن

---

(١) انتهى من علل الترمذي (١: ٧٣٩).
(٢) انتهى من سنن النسائي (٤: ٣٢٢).
(٣) من تهذيب الكمال (٢٩: ٤١٧-٤٤٥).

النَّسَائي، قال حدثنا علي بن حجر ثنا عيسى هو ابن يونس عن النعمان عن عاصم فذكره، ولم يبيِّن النعمان، وفي رواية ابن الأحمر يعني أبا حنيفة أورده عقيب حديث الدراورديّ عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً: «مَن وجدتموه يعملُ عملَ قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به...» الحديث، وليس هذا الحديث في رواية ابن السِّنيّ[1] ولا ابن حيوة عن النَّسائيّ، وقد تابع النُّعمان عليه عن سفيان الثوري، ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جداً. انتهى[2].

وقد ذكر منقبة المجاهدة في العبادة وغيرها من الفضائل الوافرة في ترجمة أبي حنيفة الذهبي في «تذكرة الحفَّاظ»[3]، و«الكاشف»[4]، و«العبر بأخبار من غبر»[5]، ـ وهو من نقاد رجال الحديث النبوي ـ، وأفرد في مناقبه رسالةً كافلة، وعجالة كاملةً، وهو مع مَن ذكرنا قبله من الشافعية معدودون في الطائفة العليّة. واليافعي الشافعيّ ـ أحد المؤرِّخين المعتبرين عند أهل الشأن ـ

---

(١) وهو أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري، أبو بكر، ويعرف بابن السِّنِّي، له: عمل اليوم والليلة، ومختصر سنن النسائي، والإيجاز في الحديث، وكتاب القناعة، (ت٣٦٤هـ). ينظر: العبر(٢: ٣٣٢-٣٣٣). معجم المؤلفين(١: ٢٥٠-٢٥١).

(٢) من تهذيب التهذيب(١٠: ٤٠٢).

(٣) تذكرة الحفاظ(١: ١٦٨).

(٤) الكاشف(٢: ٣٢٢).

(٥) العبر(١: ٢١٤).

في كتابه «مرآة الجنان»[١]. وابن خَلِّكان في كتابه «وفيات الأعيان»[٢] ـ وهو من الشافعية المعتمدين عند علماء الزمان ـ، وابن الأثير الجزريّ المحدّث الشافعي في كتابه ـ «جامع الأصول في أحاديث الرسول». ومؤلِّف «المشكاة في أسماء رجال المشكاة» ـ وهو من المحدثين الشافعية ـ، وابن عبد البر في كتابه «الانتقاء» ـ وهو من المالكية ـ، وعبد الوهاب الشعراني الشافعي في «كشف الغمة» و«يواقيته» و«ميزانه»[٣]، والإمام الغزالي في «إحياء العلوم» ـ وهو الشافعي ـ، والسُيوطي ـ المحدث الشافعي ـ في رسالته «تبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة»، وابن حجر المكيّ الشافعي في رسالته «الخيرات الحسان في مناقب النعمان»[٤] وغيرهم ممَّن لا يعدّ ولا يخفي عددهم ولا تستقصي عِدّتهم في رسائلهم ودفاترهم.

فيا أهل الفضل والعُلى، ويا أهل العقل والنُّهي، انظروا لمرام هذا الفاضل، وتعجَّبوا من مَلام هذا الكامل، حيث يقول: إن هذا وأمثالَه من غلوِّ الحنفية ولا يحول حول تصريحات غيرهم من الطوائف العليّة منهم: الشافعيّة، ومنهم: المالكيّة، ومنهم: الحنبليّة، ومنهم: حملة الأحاديث

---

(١) مرآة الجنان(١: ٣٠٩-٣١٢).

(٢) وفيات الأعيان(٥: ٤٠٥-٤١٥).

(٣) الميزان الكبرى(١: ٦٣-٧٥).

(٤) الخيرات الحسان(ص٣٧-٤٢).

المصطفية، والعجبُ أنه مع دعوة التبحّر في علوم الحديث والأخبار، والتمهّر في فهوم تواريخ الأخيار، يتفوَّه بمثل هذا، ولا يتخذ شهادة الأكابر لِواذاً.

ولا عجبَ فإن التعصُّب والتصلُّب يعمي ويصمّ عن الطلب ويرمي في حفرةِ الكرب والتعب ويهدي إلى أودية العطب، ويُدلي في بئر ذات شَرر ولهب، نجَّانا الله وأمثالَه ونجَّانا الله وأشباههُ عن مثل هذه المجازفات والمغالطات، ونبهَّنا الله وأشياعه وأيقظنا الله وأحزابه من مثل هذه الغفلات والسقطات.

تنبيه: قد أشتهر بين العوام كالأنعام، بل الخواص كالعوام: إن أبا حنيفة لا رواية له في الصحّاح الستّة، ولا ذكر له في هذه الكتب البتة، وقد جعلوا هذا القول فيما بينهم شائعاً، وأرادوا به طعناً ضائعاً، فخابوا وخسِروا، وعابوا وهذروا، ولم يفهموا أن ذلك لا يقدح في شأنه ولا يجرح في مكانه، فكم ممَّن لا ذكر له في هذه الكتب المتداولة معدود في الثقات والأثبات عند الطوائف الفاضلة، ولم يعلموا أن عبارة «التهذيب» و«تهذيبه» مكذبةٌ لهم ومخرّبةٌ لقولهم، ناصّة على وجود روايةٍ في هذه الكتب، وعبرة مقالته عند أصحاب هذه الكتب، فليسكتُ العالم عن هذه المقالة، وليسكت الهائمُ عن هذه الجهالة، عصمنا الله وجميع خلقه بمنّه ولطفه من مثل هذه البطالات،

ولَطفَ الله بنا وبخلقه بكرمه وفضلِهِ بالحفظ عن مثل هذه الجهالات، إنه ولي الحسنات، ودافع السيئات، ورافع الدرجات، ومجيب الدعوات»[1].

❧❧❧

(١) تنبيه أرباب الخبرة(ص٤٢٣-٤٣٠).

فصل
في تواتر النصوص
في كثرة تعبُّده

«الإمامُ الأعظمُ ذكرَ جمعٌ من المعتبرين اجتهادَه في العبادة»(١)، «وقد ذكر مثل ما نقلنا مع زيادات دالةٍ على شدةٍ ورعهِ وجهده في التعبد صاحب «الهداية» في «مختارات النوازل»، والذهبيُّ في «العبر بأخبار من غبر»(٢)، والكفوي في «أعلام الأخيار في طبقات فقهاء مذهب النعمان المختار»، والسُيوطي في «تبييض الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة»(٣)، وابن خَلِّكان في «وفيات الأعيان»(٤)، وغيرُهم من المتقدِّمين والمتأخِّرين بحيث بلغَ ذلك حدَّ التواتر(٥) المعنوي، ولم يبقَ فيه ريب لِمَن تأمَّل في الكتب المذكورة وغيرها،

---

(١) إقامة الحجة (ص٧٥).

(٢) العبر (١: ٢١٤).

(٣) تبييض الصحيفة (ص٤٢-٤٤).

(٤) وفيات الأعيان (٥: ٤١٢-٤١٣).

(٥) قال الذهبي في مناقبه (ص١٢): قد تواتر قيامه الليل وتعبده رضي الله عنه.

ولولا خوف الإطالة لسردت من الكتب المذكورة وغيرها من رسائل مناقبهِ ودفاتر التواريخِ المعتبرةِ أضعافاً مضاعفة، فإني قادرٌ على ذلك بحولِ الله وقوتِه، ولكن خيرَ الكلام ما قلّ ودلّ»[1].

❀❀❀

(١) إقامة الحجة (ص٨١-٨٢).

فصل
في أصول مذهبه

«وأمّا إتِّباعه للأحاديث ولآثار خلاف ما يظنّه الظانّون أنه يقيس على خلاف الحديث فيدلُّ عليه ما أوردَه السُيوطيُّ[1] عنّ الخطيب أنه أخرج عن أبي حمزة اليشكري، قال: سمعتُ أبا حنيفة يقول: إذا جاء الحديث عن النبي ﷺ لم نذهب عنه إلىٰ غيره، وأخذنا به وإذا جاء عن الصحابة تخيَّرنا، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم.

وأخرج أيضاً عن ابنِ المبارك قال: قال أبو حنيفة: إذا جاءَ الحديثُ عن رسول الله ﷺ فعلىٰ الرأسِ والعين، وإذا كان عن الصحابة اخترنا قولَهم، وإذا كان عن التابعين زاحمناهم.

وفي «الميزان» لعبد الوهاب الشعراني: قد أطال الإمامُ أبو جعفر الكلام في تبرئة أبي حنيفة من القياس بغيرِ ضرورة، ورد علىٰ مَن نسبَ إلىٰ الإمام تقديم القياس علىٰ النصّ، وقال: إنّما الروايةُ الصحيحةُ عنه تقديمُ الحديثِ

---

(١) في تبييض الصحيفة (ص٣٢٠).

ثمّ الآثار، ثمّ يقيس بعد ذلك ولا خصوصية للإمام في القياس بشرطه المذكور، بل جميع العلماء يقيسون في مذائق الأحوال إذا لم يجدوا في المسألة نصّاً. انتهى(١).

وفيه أيضاً: اعتقادنا واعتقاد كلِّ منصف في أبي حنيفة أنه لو عاش حتى دونت أحاديث الشريعة، وبعد رحيل الحفّاظ في جمعها من البلاد والثغور، وظفرَ بها لأخذ بها وترك كلّ قياس كان قاسه، وكان القياسُ قلَّ في مذهبه. كما قلَّ في مذهبِ غيرِه، لكن لَمَّا كانت أدلة الشريعة متفرّقة في عصره مع التابعين، وتبع التابعين في المدائن والقرى كثرَ القياس في مذهبه بالنسبة إلى غيره من الأئمة ضرورةً لعدم وجود النصّ في تلك المسائل التي قاس فيها بخلاف غيره من الأئمة. انتهى(٢).

أقول: تفرَّقَ الناسُ من قديم الزمان إلى هذا الأوان في هذا الباب إلى فرقتين:

فطائفة قد تعصَّبُوا في الحنفية تعصُّباً شديداً، والتزموا بما في الفتاوى التزاماً سديداً، وإن وجدوا حديثاً صحيحاً، أو أثراً صريحاً خلافه، وزعموا أنه لو كان هذا الحديث صحيحاً؛ لأخذَ به صاحبُ المذهب ولم يحكم بخلافه، وهذا جهلٌ منهم بما روته الثقات عن أبي حنيفة من تقديم

---

(١) من الميزان الكبرى(١: ٦٦).

(٢) من الميزان الكبرى(١: ٦٦-٦٧).

الأحاديث والآثار على أقواله الشريفة، فترك ما خالف الحديث الصحيح رأيٌّ سديد، وهو عين تقليد الإمام لا ترك التقليد.

وطائفةٌ زعموا أن الإمامَ قاسَ على خلاف الأخبار، وهجرَ ما وردَ به الشرع والآثار فظنُّوا في حقِّه ظنوناً سيئة، واعتقدوا عقائد قبيحة، ومطالعةُ «الميزان» لهم نافع، ولأوهامهم دافع، فليتخذ العاقل مسلكَ البين ويهجر طريق الطائفتين»(١).

***

(١) النافع الكبير (ص٤٤-٤٥).

فصل
في مصنفاته

«وأمَّا تصانيف أبي حنيفة؛ فذكره الإمام الأَرْزَنجانيّ[1] في «شرح البَزْدَويّ»: إنّ أبا حنيفة صنَّفَ «كتاب العالم والمتعلم»، و«كتاب الرسالة»، و«كتاب الفقه الاكبر»، و«كتاب المقصود»، وغير ذلك، وما قيل: ليس للإمام كتابٌ مصنَّفٌ فهو كلام المعتزلة»[2].

❧❧❧

---

(١) وهو عمر بن عبد المحسن الأَرْزنجاني الحنفي، وجيه الدين، من مؤلفاته: حدائق الأزهار في شرح مبارق الأنوار، وشرح أصول البزدوي، وحاشية على الفوائد الضيائية، ومناقب أبي حنيفة، كان حياً سنة (٨٧١هـ). ينظر: هدية العارفين(١: ٧٩٤). معجم المؤلفين(٢: ٥٦٥).

(٢) مقدمة السعاية(١: ٢٩). مقدمة العمدة(١: ٣٨).

فصل
اختلفوا في وفاته

١ . في رجب سنة خمسين بعد المئة، وقيل: في شعبان، وهي السنة التي ولد فيها الشافعيّ، قاله الذَّهبيّ[١]، والنوويّ، والمِزّي[٢]، وقال ابنُ خَلِّكان[٣]: وهو الأصحّ[٤]، وقال النَوَويّ: على الصحيح المشهور بين الجمهور[٥].

٢ . إحدى وخمسين، قال النووي عنها: رواية غريبة[٦].

٣ . ثلاث وخمسين، قاله: مكّي بن إبراهيم[٧].

---

(١) مقدمة السعاية(١ : ٢٨). النافع الكبير(ص٤٥،٤١).
(٢) تهذيب الكمال(٢٩ : ٤٤٤).
(٣) في وفيات(٥: ٤١٤).
(٤) مقدمة السعاية(١ : ٢٨).
(٥) مقدمة التعليق(١ : ١٢٠).
(٦) مقدمة التعليق(١ : ١٢٠).
(٧) مقدمة التعليق(١ : ١٢٠).

المراجع:

١. أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: لصديق حسن خان القنوجي (١٢٤٨-١٣٠٧هـ). ت: عبد الجبار زكار. ١٩٧٨هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.

٢. إبراز الغي الواقع في شفاء العي للإمام اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). ت: صلاح محمد سالم أبو الحاج. دار الفتح. ط١. ٢٠٠٠هـ.

٣. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ). المطبعة الأميرية ببولاق مصر. ط٧. ١٣٢٣هـ. طباعة أوفست دار الكتاب العربي. بيروت.

٤. أصول الفقه تاريخه ورجاله د.شعبان محمَّد. دار المريخ. الرياض. ط١. ١٩٨١م.

٥. أصول مذهب ابن حنبل د. عبد الله تركي. مطبعة جامعة عين شمس. ط١. ١٩٧٤هـ.

٦. أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ونصف القرن الرابع عشر لمحمد جميل الشطي، دار البشائر، ط١، ١٤١٤هـ.

٧. إقامة الحجَّة في أن الإكثار من التعبد ليس ببدعة لعبد الحي اللكنوي. ت: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ١٩٦٦م.

٨. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم (ت١٣٣٩هـ)، دار الفكر، ١٤١٠هـ.

٩. ابن حنبل حياته وعصره وأراؤه الفقهية لمحمد أبو زهرة. دار الفكر العربي.

١٠. الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). ت: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط.٣. ١٩٩٤م.

١١. الأعلام: لخير الدين الزِّركلي. بدون دار طبع، وتاريخ طبع.

١٢. الإمام الزهري وأثره في السنة د.حارث الضاري. مكتبة بسام. الموصل. ١٤٠٥هـ.

١٣. الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث لخليل إبراهيم قوتلاي، دار البشائر الإسلامية. ط١. ١٤٠٨هـ.

١٤. الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل لابن مجير الحنبلي . مكتبة المحتسب . عمان.١٩٧٣م.

١٥. الأنساب لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السَّمْعَاني (ت٥٦٢هـ). ت: عبد الله البارودي. مؤسسة الكتب الثقافية. ط١. ١٩٨٨هـ.

١٦. الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح ليوسف بن قزأغل، سبط بن الجوزي، (ت٦٥٤هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. المكتبة الأزهرية. القاهرة. ١٤١٥هـ.

١٧. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابعلمحمد بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٤٨هـ.

١٨. البناية في شرح الهداية لمحمود بن أحمد العَيْنِي(ت٨٥٥هـ).دار الفكر. ط١. ١٩٨٠مـ.

١٩. البهجة المرضية شرح الألفية لجلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ).ت: مصطفى الحسيني. دار التفاسير. ط١. ١٣٧٨هـ.

٢٠. التعليقات السنية على الفوائد البهية لعبد الحي اللكنوي. ت: أحمد الزعبي، دار الأرقم، بيروت، ط.١، ١٩٩٨م.

٢١. التلويح على التوضيح لمسعود بن عمر التفتازاني، سعد الدين، (ت٧٩٢هـ). مطبعة صبيح بمصر.

٢٢. التنقيح لعبيد الله بن مسعود بـن تـاج الشريعة محمـود (ت٧٤٧هـ). دار الكتب العربية الكبرى. ١٣٢٧هـ. مطبوع مع شرحه التوضيح

٢٣. الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي(٦٩٦-٧٧٥هـ)، ت: عبد الفتاح الحلو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣.

٢٤. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجرلمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (٨٣١-٩٠٢هـ)، ت: د. حامد عبد المجيد ود. طه الزيني، وزراة الأوقاف المصرية، ١٤٠٦هـ.

٢٥. الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية لعبد الغني بن إسماعيل النابلسي ـ الحنفي (ت١١٤٣هـ). طبعة بولاق. مصر.

٢٦. الحطة في ذكر الصحاح الستة لصديق حسن خان القنوجي (١٢٤٨-١٣٠٧هـ). دار الكتب العلمية. ط١. ١٩٨٥م.

٢٧. الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان لابن حجر الهيتمي. بغداد.١٩٨٩م.

٢٨. الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد بن علي بن محمد الحصكفي الحنفي (ت١٠٨٨هـ). مطبوع في حاشية رَدّ المُحْتَار. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

٢٩. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، دار الجيل.

٣٠. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

٣١. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام اللكنوي. ت: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط.٣. ١٩٨٧م.

٣٢. الزهد لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. ١٣٩٨هـ.

٣٣. السهم المصيب في كبد الخطيب لعيسى بن أبي بكر بن أيوب الحنفي (ت٦٢٤هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.

٣٤. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لطاشكبرى زاده (ت٩٦٨هـ). دار الكتاب العربي . بيروت . ١٩٧٥م.
٣٥. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السَّخَاويّ (٨٣١-٩٠٢هـ). دار الكتب العلمية. بدون تاريخ طبع.
٣٦. الطبقات الكبرى المسماة لواقع الأنوار في طبقات الأخيار لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت٩٧٣هـ)، المكتبة التوفيقية. مصر.
٣٧. العالم والمتعلم للنعمان بن ثابت، أبي حنيفة (ت١٥٠هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. مطبعة الأنوار. ١٣٦٨هـ.
٣٨. العبر في خبر من غبر: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذَّهَبِي(٧٤٨هـ). ت: د. صلاح الدين المنجد. مطبعة حكومة الكويت. ١٩٦٣مـ.
٣٩. العلل المتناهية لعبد الرحمن بن علي الجوزي (٥٠٨-٥٩٧هـ). ت: خليل الميس. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤٠٣هـ.
٤٠. الفردوس بمأثور الخطابلشيرويه بن شهردار الديلمي(٤٤٥-٥٠٩)، ت: سعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
٤١. الفقه الأبسط للنعمان بن ثابت، أبي حنيفة (ت١٥٠هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. مطبعة الأنوار. ١٣٦٨هـ.
٤٢. الفوائد البهية في تراجم الحنفية: لعبد الحي الكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ)، ت: أحمد الزعبي. دار الأرقم. بيروت. ط١. ١٩٩٨م. وأيضاً: طبعة السعادة. مصر. ط١. ١٣٢٤هـ.
٤٣. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستةلمحمد بن أحمد الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ). ت: محمد عوامة. ط٢. ١٤١٣هـ. دار القبلة للثقافة الإسلامية. مؤسسة علو. جدة.
٤٤. الكامل في التاريخ لابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ). دار الكتاب العربي.

٤٥. الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي أبو أحمد الجُرْجاني (٢٧٧-٣٦٥هـ). ت: يحيى مختار غزاوي. ط٣. ١٤٠٩هـ. دار الفكر. بيروت.
٤٦. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة لنجم الدين الغزي، ت: د.جبريل جبور، الناشر: محمد أمين وشركاه، ١٩٤٥م.
٤٧. المستدرك علىالصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (٣٢١-٤٠٥هـ). ت: مصطفى عبد القادر. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤١١هـ.
٤٨. المصنف في الأحاديث والآثار لعبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَةَ (١٥٩-٢٣٥هـ) ت: كمال الحوت، ط.١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.
٤٩. المعجم الأوسط للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(٢٦٠-٣٦٠هـ). ت: طارق بن عوض الله. دار الحرمين. القاهرة. ١٤١٥هـ.
٥٠. المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطَّبَرَاني (٢٦٠-٣٦٠هـ).ت: حمدي السلفي.ط٢. ١٤٠٤هـمكتبة العلوم والحكم .الموصل.
٥١. الملل والنحل للشهرستاني. الأدبية. ١٣١٧هـ. ومخيمر. ١٣٧٩هـ. *[1]
٥٢. الميزان الشعرانية المدخلة لجميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت٩٧٣هـ). دار العلم للجميع. ط١.
٥٣. النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير لعبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ). عالم الكتب، ط.١، ١٤٠٦هـ.
٥٤. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغرة بردة الأتابكي (٨١٣-٨٧٤)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة.
٥٥. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغرة بردة الأتابكي (٨١٣-٨٧٤)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة.

---

(١) هذه الإشارة دلالة على أني نقلت عن المصدر بالواسطة.

٥٦. النور السافر عن أخبار القرن العاشر لعبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيدروسي (١٥٧٠-١٦٢٨م). دار الكتب العلمية . بيروت. ط١ . ١٤٠٥هـ.

٥٧. الوفيات لأبي المعالي محمد بن رافع السَّلامي (٧٠٤-٧٧٤هـ). ت: صالح مهدي عباس. مؤسسة الرسالة. ط١ . ١٩٨٢مـ.

٥٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ). ت: محمد أبو الفضل. المكتبة العصرية . بيروت.

٥٩. بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني للعلامة محمد زاهد بن الحسن الكوثري (١٢٩٦-١٣٧١هـ) . المكتبة الأزهرية للتراث. ١٩٩٨مـ.

٦٠. تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمةأبي حنيفة من الأكاذيب لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري (١٢٩٦-١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ط١. ١٤١٩هـ.

٦١. تاج التراجم لأبي الفداء قاسم بن قُطْلُوبُغَا (ت٨٧٩هـ). ت: محمد خير رمضان. دار القلم. دمشق. ط١ . ١٩٩٢مـ.

٦٢. تاريخ بغداد لأحمد بن علي الخطيب (٣٩٣-٤٦٣هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.

٦٣. تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة للعلامة جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي(ت٩١١هـ) . دار إحياء العلوم . ضمن الرسائل التسعة له.

٦٤. تدريب الراوي في شرح تقريب النواويللسيوطي. ت:صلاح عويضة.دار الكتب العلمية.

٦٥. تذكرة الحفاظ للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٧). دار الكتب العلمية.

٦٦. تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد للإمام اللكنوي. مطبع أنوار محمد. لكنو. ١٣٠١هـ .

٦٧. تذكرة الموضوعات لمحمد بن طاهر الفتني (ت٩٨٦هـ). بدون دار نشر وتاريخ نشر.

٦٨. تقريب التهذيب لأحمد بن علي ابن حَجَر العَسْقَلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ). ت: عادل مرشد. مؤسسة الرسالة. ط١. ١٩٩٦م.

٦٩. تنبيه أرباب الخبرة للإمام اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). مطبع أنوار محمد. لكنو. ١٣٠١هـ. ضمن تذكرة الراشد.

٧٠. تهذيب الأسماء واللغات: لمحيي الدين يحيى بن شرف النَّوَوِيّ الشَّافِعِيّ (ت٦٧٦هـ). المطبعة المنيرية.

٧١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤-٧٤٢هـ). تحقيق: بشار عواد. مؤسسة الرسالة. ط١. ١٩٩٢م.

٧٢. تيسير التحرير في أصول الفقه لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه (ت٩٨٧هـ). بدون دار نشر وتاريخ نشر.

٧٣. جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر المالكي. المنيرية. ١٣٤٦هـ.*

٧٤. حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ). مطبعة دار الوطن. القاهرة.

٧٥. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نُعَيْم أحمد بن عبد الله الأصبهاني: (ت٤٣٠هـ). ط١. ١٤٠٣هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.

٧٦. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمؤرخ محمد أمين المحبي (١٦٥١-١٦٩٩م). دار صادر.

٧٧. ردّ المحتار على الدر المختار لمحمد أمين بن عمر، ابن عابدين الحنفي (١١٩٨-١٢٥٢هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت.

٧٨. رسالة أبي حنيفة للبتي للنعمان بن ثابت، أبي حنيفة (ت١٥٠هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. مطبعة الأنوار. ١٣٦٨هـ.

٧٩. روضة المناظر في علم الأوائل والأَواخر: لأبي الوليد محمد بن محمد ابن الشحنة (٨١٥هـ). ت: سيد محمد مهنى. دار الكتب العلمية. ط١ . ١٤١٧هـ.
٨٠. سند الأنام شرح مسند الإمام لعلي بن سلطان محمد القاري (ت١٠١٤هـ). ت: خليل الميس. دار الكتب العلمية.
٨١. سنن الترمذي: لمحمد بن عيسى الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ)، ت: أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٨٢. سنن الدارمي لعبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدرامي (١٨١-٢٥٥هـ). ت: فواز أحمد وخالد العلمي. ط١ . ١٤٠٧هـ. دار التراث العربي . بيروت.
٨٣. سنن النَّسَائيّ الكبرى لأحمد بن شعيب النَّسَائِي . (٢١٥-٣٠٣هـ). ت: د.عبد الغفار البنداوي وسيد كسروي حسن .ط١. ١٤١١هـ. دار الكتب العلمية . بيروت.
٨٤. شرح الألفية للعراقي. فاس. ١٣٥٤هـ. مصر. ١٣٥٥هـ.
٨٥. شرح الفقه الأكبرلعلي القاري (ت١١٠٤هـ).مطبعة مصطفى البابي.ط٢. ١٣٧٥هـ.
٨٦. شرح المقاصد للتفتازاني. مطبعة البسنوي. اسطنبول. ١٣٠٥هـ.*
٨٧. شرح المواهب اللدنية لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (١٠٥٥-١١٢٢هـ)، ت: محمد الخالدي. دار الكتب العلمية. ط١ . ١٩٩٦مـ.
٨٨. صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بلبان لمحمد بن حِبَّان التميمي(٣٥٤هـ). ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.٢، ١٤١٤هـ.
٨٩. صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البُخَارِيّ (١٩٤-٢٥٦هـ). ت: د.مصطفى البغا. ط٣. ١٤٠٧هـ. دار ابن كثير واليمامة . بيروت.
٩٠. صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج القُشَيْرِيّ النَّيْسَابوريّ (٢٠٦-٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٩١. طبقات الشافعية الكبرىٰ لعبد الوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ).دار المعرفة، ط.٢.
٩٢. طبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (ت١٠١٤هـ). ت: عادل نويهض. دار الأفاق الجديدة. بيروت. ط٣. ١٤٠٢هـ.
٩٣. طبقات الشافعية لعبد الرحيم بن الحسين الأسنوي (٧٠٤-٧٧٢هـ). ت: كمال الحوت. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤٠٧هـ.
٩٤. طبقات الشافعية لأحمد بن محمد بن عمر تقي الدين ابن القاضي شهبة الدمشقي (٧٧٩-٨٥١هـ). ت: د. الحافظ عبد العليم خان. دار الندوة الجديدة. بيروت. ١٤٠٨هـ.
٩٥. طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ). ت: خليل الميس. دار القلم. بيروت. بدون تاريخ طبع.
٩٦. طبقات الفقهاء لعلي بن أمر الله بن عبد القادر الحنائي (ت٩٧٩هـ)، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل، ط.٢، ١٣٨٠هـ.
٩٧. طبقات المفسرين لمحمد بن علي الداودي(ت٩٤٥هـ)، ت: علي محمد، مكتبة وهبة، مصر، ط١، ١٣٩٢هـ.
٩٨. طرب الأماثل بتراجم الأفاضل لعبد الحي اللكنوي . ت: أحمد الزعبي. دار الأرقم. بيروت. ط١. ١٩٩٨م. وأيضاً: طبعة مطبع دبدبة أحمدي. لكنو . ١٣٠٣هـ.
٩٩. ظفر الأماني بشرح مختصر الشريف الجرجاني للإمام اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). ت: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط.٣. ١٤١٦هـ.
١٠٠. علل الترمذي لمحمد بن عيسىٰ بن سورة الترمذي (٢٠٩-٢٩٧هـ). ت: أحمد شاكر. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ١٣٥٧هـ.

١٠١. غيث الغمام على حواشي إمام الكلام لعبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ)، المطبع العلوي، لكنو، ١٣٠٤هـ.
١٠٢. فتح المغيب بشرح ألفية الحديث للسخاوي (ت٩٠٢هـ). لكنو بالهند. ١٣٠٣هـ.*
١٠٣. فقه سعيد بن المسيب للدكتور هاشم جميل، وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٧٤هـ.
١٠٤. فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ). ت: د. إحسان عباس. دار صادر.
١٠٥. فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّم الثُّبُوت للعلامة عَبْد العلي مُحَمَّد بن نظام الدِّين الأَنْصَارِيّ. دار العلوم الحديثة. بيروت.
١٠٦. كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار لمحمود بن سليمان الكفوي (ت نحو ٩٩٠هـ)، من مخطوطات المكتبة القادرية، بغداد.
١٠٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي (١٠١٧-١٠٦٧). دار الفكر.
١٠٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ). ١٤٠٧هـ. دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي . بيروت.
١٠٩. مرآة الجنان وعبر اليقظان في ما يعتبر من حوادث الزمان لعبد الله بن أسعد اليافعي (ت٧٦٨هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط.١، ١٩٧٠م.
١١٠. مرآة الزمان في تاريخ الأعيان لسبط بن الجوزي (ت٦٥٤هـ). حيدر آباد. ١٣٧٠.*
١١١. مسند أبي داود الطيالسي لسليمان بن داود (ت٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت.
١١٢. مسند أبي يعلى لأحمد بن علي أبي يعلى الموصلي (٢١٠-٣٠٧هـ). ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط.١، ١٤٠٤هـ.

١١٣. مسند الشاشي للهيثم بن كليب الشاشي (ت٣٣٥هـ). ت: محفوظ الرحمن. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. ط١. ١٤١٠هـ.

١١٤. معجم الأدباء لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، مكتبة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة.

١١٥. معجم المؤلفين لعمر كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

١١٦. مفتاح السعادة ومصباح السيادة لاحمد بن مصطفى، طاشكبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥.

١١٧. مقدمة ابن خلدون للعلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الأشبيلي (ت٨٠٨هـ). دار ابن خلدون.

١١٨. مقدمة التعليق الممجد على موطأ محمد لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ)، ت: الدكتور تقي الدين الندوي، دار السنة والسيرة بومباي، ودار القلم دمشق، ط.١، ١٩٩١م.

١١٩. مقدِّمة السِّعَاية في كشف ما في شرح الوقاية للإمام اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). باكستان. ١٩٧٦م.

١٢٠. مقدمة الهداية لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). ديوبند سهارنيور. ١٤٠١هـ.

١٢١. مقدِّمة عمدة الرعاية حاشية شرح الوقاية لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). المطبع المجتبائي. دهلي. ١٣٤٠هـ.

١٢٢. مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث لمحمد عبد الرشيد النعماني. ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب. ١٤١٦هـ.

١٢٣. مناقب أبي حنيفة لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث. ١٤١٦هـ.

١٢٤. مناقب أبي حنيفةلعلي بن سلطان محمد القاري (ت١٠١٤هـ). حيدر آباد الدكن. ١٣٢٢. بذيل الجواهر المضية

١٢٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال لمحمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨هـ)، ت: د. عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.١، ١٤١٦هـ.

١٢٦. نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر: لعبد الحي بن فخر الدين الحسني (ت١٣٤١هـ). دائرة المعارف العثمانية. الهند. راجعه أَبُو الحسن الندوي. ط١. ١٩٧٢م.

١٢٧. هدية العارفين: لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ). دار الفكر. ١٤٠٢هـ.

١٢٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس أحمد بن محمد ابن خَلكان (٦٠٨-٦٨١هـ). ت: د.إحسان عباس. دار الثقافة. بيروت.

الفهرس:

❧❧❧